

الأسرار العقلية
في الكلمات النبوية

كل الحقوق محفوظة للناشر
الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

الأسرارُ العَقْلِيَّةُ في الكَلِمَاتِ النَّبَوِيَّةِ


تأليف الإمام

مظفر بن عبد الله بن علي بن الحسين
تقي الدين أبو العز المقتَرَح
(ت ٦١٢هـ)

تحقيق

نزار حمادي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
أَفْضَلِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ إِلَى يَوْمِ
الدِّينِ، أَمَّا بَعْدُ؛

فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مَخْلُوقٌ حَادِثٌ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ مُحْدِثٍ، وَهُوَ
مَرْبُوبٌ مُدَبَّرٌ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ رَبِّ مُدَبِّرٍ، وَهُوَ لَا يَزَالُ يَعْمَلُ عَلَى
اسْتِكْمَالِ نَفْسِهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَمُحْتَاجٌ لِمَنْ يُرْشِدُهُ إِلَى الطَّرِيقِ الَّذِي
بِهِ يَحْصُلُ هَذَا الْإِسْتِكْمَالُ، وَكُلُّ أَمْرٍ يَحْصُلُ عَلَى التَّدْرِيجِ لَا بُدَّ أَنْ
يَتَوَقَّفَ عَلَى عَمَلٍ عَامِلٍ، وَالْعَمَلُ إِذَا كَانَ لَهُ غَايَةٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَالِمٍ
بِحَقِيقَةِ الْعَامِلِ لِيُوصِلَهُ إِلَى غَايَتِهِ، وَلَا عَالِمَ بِحَقِيقَةِ الْمَخْلُوقَاتِ حَقَّ
الْعِلْمِ إِلَّا خَالِقُهَا، فَمَنْ هُوَ أَوْلَى مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَضَعَ لِلْإِنْسَانِ
غَايَتَهُ وَطَرِيقَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا!

وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
وَسَلَامُهُ - شَرَائِعَ لِهِدَايَةِ الْبَشَرِ إِذَا عَمِلُوا بِهَا، وَالتَّرْمُوهَا، عِلْمًا
وَعَمَلًا، وَجَعَلَ الْإِسْلَامَ خَاتِمَ الْأَدْيَانِ شَامِلًا لِكُلِّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعُودَ
بِالنَّفْعِ عَلَى الْإِنْسَانِ بِالْكَمَالِ فِي رُوحِهِ وَجِسْمِهِ. فَالْعَاقِلُ هُوَ مَنْ التَزَمَ
الدِّينَ، وَلَزِمَهُ.

وَحَيْرُ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ هُوَ عِلْمُ التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ بِهِ يَعْلَمُ الْإِنْسَانُ أَخَصَّ صِفَاتِ نَفْسِهِ، وَيَعْلَمُ بِهِ مَا يَجِبُ لِرَبِّهِ وَمَا يَجُوزُ وَمَا يَسْتَحِيلُ، وَيَعْلَمُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَا هُوَ ضَرُورِيٌّ فِي الشَّرْعِيَّاتِ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ سَمَّوْا هَذَا الْعِلْمَ بِعِلْمِ أَصُولِ الدِّينِ؛ لِأَنَّ الدِّينَ لَهُ أَصُولٌ لَا تَقُومُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَالتَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصْدِيقَاتِ، وَإِنْ اخْتَلَّتْ هَذِهِ الْمَعَارِفُ اخْتَلَّتْ تَدْيُنُ الْإِنْسَانِ؛ لِاخْتِلَالِ فَهْمِهِ لَهَا، فَأَمَّا الْقُرْآنُ فِي نَفْسِهِ فَهُوَ مَحْفُوظٌ بِحِفْظِ اللَّهِ تَعَالَى. فَلَا يَنْحَفِظُ دِينَ الْإِنْسَانُ إِلَّا بِإِقَامَةِ الدِّينِ عِلْمًا وَعَمَلًا يَبْنَاهُ عَلَى أَصُولِهِ الصَّحِيحَةِ، وَقَدْ اجْتَهَدَ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي تَنْقِيَةِ الْعَقَائِدِ وَتَضْوِيَةِ الْأَرَءِ وَتَقْدِ الْمَذَاهِبِ حَتَّى وَصَلُوا بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ إِلَى أَحْسَنِ الْمَذَاهِبِ وَأَعْدَلِهَا. فَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى الْحَصِيفِ أَنْ يَقُومَ بِدِرَاسَةِ مَا نَقَّحُوهُ وَالْإِحَاطَةَ عِلْمًا بِمَا هَذَّبُوهُ.

وَقَدْ كَتَبُوا كُتُبًا مُتَعَدِّدَةً مِنْهَا الْمُطَوَّلُ وَمِنْهَا الْمُخْتَصَرُ وَمِنْهَا الْمُتَوَسِّطُ، وَأَوْدَعُوا فِيهَا رُبَدَ الْعَقَائِدِ، وَأَصُولَ الْأَحْكَامِ، وَنَوَّعُوا أَسَالِبَهَا لِكَي تَرُوقَ وَتَقْرُبَ مِنْ أَذْهَانِ النَّاسِ وَأَرْوَاجِهِمْ، فَيَتِمَّ لَهَا الْقَبُولُ وَتَحْصُلَ بِهَا الْفَائِذَةُ دُنْيَا وَآخِرَةً، بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ مَا خَطَّطَهُ يَدُ الْإِمَامِ الْمُفْتَرِحِ؛ بَلْ رُوحُهُ وَقَلْبُهُ، وَمَا أَحْسَنَ مَا أَوْدَعَ فِيهِ مِنَ الدَّرَرِ وَالْفَوَائِدِ الَّتِي لَا يَعْرِفُ قَدْرَهَا إِلَّا مَنْ خَاصَ فِي الْكُتُبِ وَعَرَفَ رُبْدَتَهَا وَمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ كُلُّ كِتَابٍ وَمِنْهَا كِتَابُ: «الْأَسْرَارُ الْعَقْلِيَّةُ فِي الْكَلِمَاتِ النَّبَوِيَّةِ»، لِيَعْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ قَدْ جَمَعَ مِنَ الْكُتُبِ صَفَوَتَهَا، وَاشْتَمَلَ عَلَى خُلَاصَتِهَا

وَعَايَتَهَا، حَتَّى يَطْنَ الْمَرْءُ أَنَّهُ مَا تَرَكَ أَضْلاً إِلَّا وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ، وَمَا شَذَّ عَنْهُ إِلَّا النَّادِرُ، هَذَا مَعَ صِغَرِ حَجْمِهِ وَلُطْفِ عِبَارَتِهِ وَحُسْنِهَا.

وَقَدْ كُنَّا نَسْمَعُ بِالْكِتَابِ مُنْذُ زَمَانٍ بَعِيدٍ فِي أَثْنَاءِ الْكُتُبِ وَالْحَوَاشِي، وَكُنَّا نَقْرَأُ بَعْضَ النُّقُولَاتِ الَّتِي يُقْلُهَا الْعُلَمَاءُ عَنْ مُؤَلِّفِهِ الْإِمَامِ الْمُفْتَرِحِ، فَنَهَشُ لَهَا وَنَبْشُ، وَكُنَّا نَعْجَبُ مِمَّا يَصُوغُهُ مِنْ عِبَارَاتٍ حَسَنَةٍ وَعَظِيمَةِ الْفَائِدَةِ، وَنَتَطَلَّعُ إِلَى الْحُصُولِ عَلَى كِتَابٍ لَهُ كَامِلٍ مَطْبُوعٍ لِيَعْمَ النَّفْعُ بِهِ، وَيَسْتَفِيدَ الْخَلْقُ مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ وَبَيَّنَّهُ، حَتَّى أَخْبَرَنَا الْأَخُ الْفَاضِلُ الْأَسْتَاذُ الْعَامِلُ نِزَارَ حَمَادِي أَنَّهُ قَدْ انْتَهَى مِنْ تَحْقِيقِ كِتَابٍ مُخْتَصَرٍ لِلْإِمَامِ الْمُفْتَرِحِ وَهُوَ: «الْأَسْرَارُ الْعَقْلِيَّةُ» أَرْسَلَهُ إِلَيْنَا، فَلَمَّا أَطْلَعْتُ عَلَيْهِ وَقَرَأْتُهُ انْبَهَرْتُ مِمَّا فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ وَعَظِيمِ الْعَوَائِدِ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِعِبَارَاتٍ لَطِيفَةٍ وَمَوْجِزَةٍ.

وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَكْتُبَ خَصَائِصَ هَذَا الْكِتَابِ لَطَالَ بِنَا الْأَمْرُ، وَلَكِنَّا نُشِيرُ إِلَى بَعْضِهَا:

فَمِنْ خَصَائِصِهِ أَنَّهُ اسْتَنْبَطَ فِيهِ مُؤَلِّفُهُ الْعَقَائِدَ أَصُولًا وَفُرُوعًا بِنَاءً عَلَى كَلِمَاتٍ وَرَدَتْ فِي الْأَحَادِيثِ وَالنُّصُوصِ النَّبَوِيَّةِ، وَهِيَ الْحَمْدَلَةُ وَالسَّبْحَلَةُ وَالتَّكْبِيرُ وَالْحَوْفَلَةُ وَكَلِمَةُ الشَّهَادَةِ. وَقَدْ أُبْدِعَ عِنْدَمَا أَوْجَزَ أَوَّلًا مَعَانِيهَا، لُغَةً وَدَلَالَةً، ثُمَّ عَقَّبَ ذَلِكَ بِذِكْرِ خُلَاصَةِ أُدِلَّةِ الْعَقَائِدِ جُمْلَةً لَا تَفْصِيلًا، حَتَّى إِنَّ الْوَاحِدَ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ لِيَكْتَفِيَ فِي تَحْصِيلِ أَصُولِ الْإِسْتِدْلَالَاتِ بِقِرَاءَةِ الْمُوجِزِ مِمَّا كَتَبَهُ هَذَا الْإِمَامُ، ثُمَّ لَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ كُلَّهُ بَلْ أَتْبَعَهُ بِالْبَيَانِ التَّفْصِيلِيِّ بِلَفْظٍ مُوجِزٍ عَذْبٍ مُسْتَعَذَبٍ.

وَهَذَا اللَّوْنُ مِنَ التَّدْرِجِ قَدْ اتَّبَعَهُ الْعَدِيدُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، أَغْنَى تَنَوُّعَ الْأَسَالِيبِ بَيْنَ إِيجَازٍ وَتَطْوِيلٍ، وَدَوْرَانِهَا بَيْنَ إِجْمَالٍ وَتَفْصِيلٍ، وَلِذَلِكَ كَتَبَ الْعُلَمَاءُ الْمُتَوَنُّونَ ثُمَّ شَرَحُوهَا، وَكَتَبُوا الْمُخْتَصِرَاتِ وَالْمُطَوَّلَاتِ، وَلِيَتَنَاسَبَ تَنَوُّعُ أَسَالِيبِهِمْ فِي الْبَيَانِ وَالشَّرْحِ وَالِاسْتِدْلَالِ مَعَ الْأَمْزِجَةِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالْأَذْوَاقِ الْمُتَنَوِّعَةِ لِبَنِي آدَمَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُحِبُّ التَّفْصِيلَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمِيلُ إِلَى الْإِيجَازِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُدَقِّقُ وَيُحَقِّقُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفُقُ، وَهَكَذَا؛ بَلْ إِنَّ هَذَا التَّنَوُّعَ فِي الْأُسْلُوبِ مَاخُوذٌ أَصَالَةً مِنْ بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَكَلَامِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي أَحَادِيثِهِ الْبَلِيغَةِ، فَفِي الْقُرْآنِ تَفْصِيلٌ وَإِيجَازٌ، وَتَنَوُّعٌ فِي الْأَسَالِيبِ إِلَى دَرَجَةِ الْإِعْجَازِ، وَبِذَلِكَ تَمَّ الْجَمْعُ بَيْنَ الْهِدَايَةِ وَالْإِعْجَازِ، لِيَقُومَ عَلَيْهِ الرُّشْدُ وَالْهِدَايَةُ، وَبِذَلِكَ اقْتَدَى عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ فِي كِتَابَاتِهِمْ لِيُقَارِبُوا وَيُسَدِّدُوا.

فَإِنَّهُ يَكْفِي الْمُصَنِّفَ أَنْ أَحَاطَ بِجَمْعِ الْفَوَائِدِ الْمُتَفَرِّقَةِ فِي كُتُبِ الْإِمَامِ الْجَوْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ مَنْ هُوَ فِي قُوَّةِ فِكْرِهِ وَدِقَّةِ نَظَرِهِ، فَالْتَأَثَّرَ الْوَاضِحُ بِالْإِمَامِ وَالْإِعْتِمَادُ عَلَى كُتُبِهِ ظَاهِرٌ لِلنَّاطِرِ، وَلَكَ أَنْ تَنْظُرَ فِي رَأْيِ الْإِمَامِ الْمُقْتَرَحِ فِي إِبْثَابِ دَلِيلِ حُدُوثِ الْعَالَمِ بِالْإِعْتِمَادِ عَلَى دَلِيلِ الْجَوَازِ، وَهُوَ الدَّلِيلُ الَّذِي قَرَّرَهُ الْإِمَامُ الْجَوْنِيُّ فِي: «الْعَقِيدَةِ النَّظَائِمِيَّةِ»، وَكَذَلِكَ دَلِيلِ الْوَحْدَانِيَّةِ وَاسْتِحَالَةِ تَعَدُّدِ وَاجِبِ الْوُجُودِ، وَدَلِيلِ صِفَةِ الْكَلَامِ، وَدَلِيلِ الْعِلْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَدِلَّةِ.

وَلَكِنْ اعْتِمَادُهُ عَلَى آرَاءِ الْإِمَامِ الْجَوْنِيِّ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ مُقَلِّدٌ لَهُ؛ بَلْ إِنَّ أَثَرِ الْإِجْتِهَادِ وَالِاسْتِقْلَالِ الْفِكْرِيِّ فِي نَظَرَاتِهِ لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا

مُشَاغِبٌ، وَلَكَ أَنْ تَتَأَمَّلَ نَفْدَهُ لِرَأْيِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ خَلْقِ
الْأَفْعَالِ، وَمُنَاقَشَتَهُ إِيَّاهُ فِي الصَّرْفَةِ، وَتَوْجِيهِ ذَلِيلِ الْجَوَازِ، وَمَسْأَلَةَ
الِاسْتِرْسَالِ فِي الْعِلْمِ كَيْفَ حَرَّرَهَا بِدَقَّةِ عِبَارَاتِهِ، لِتَعْلَمَ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ
الْإِمَامَ الْمُقْتَرَحَ وَصَلَ إِلَى مَرْتَبَةٍ عَالِيَةٍ مِنَ النَّظَرِ وَالْفِكْرِ.

عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُهْمِلْ غَيْرَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَجَلَاءِ، فَتَرَاهُ يَنْقُلُ عَنْ
الْقَاضِي الْبَاقِلَانِيِّ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَعَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ
الْإِسْفَرَايِينِي، وَيُقَيِّدُ أَقْوَالَهُمَا وَيُحَرِّرُ جِهَةَ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ فِي
كَلَامِهِمَا.

وَالْإِمَامُ الْمُقْتَرَحُ لَيْسَ مُجَرَّدَ نَاقِلٍ لِمَا فِي كُتُبِ الْعُلَمَاءِ؛ بَلْ إِنَّهُ
نَاقِدٌ أَيْضاً مُحَرَّرٌ دَقِيقُ النَّظَرِ، فَتَأَمَّلْ كَيْفَ جَمَعَ فِي الْأَدِلَّةِ عَلَى حَدَثِ
الْعَالَمِ بَيْنَ ذَلِيلِي الْجَوَازِ وَالتَّخْصِصِ وَالتَّغْيِيرِ، وَتَأَمَّلْ كَيْفَ نَقَدَ ذَلِيلَ
الْقَبُولِ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْعَدِيدُ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي إِثْبَاتِ صِفَتِي السَّمْعِ
وَالْبَصَرِ، وَانْظُرْ كَيْفَ نَاقَشَ الْعُلَمَاءُ فِي آرَائِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ خَلْقِ
الْأَفْعَالِ، وَبَيَّنَّ الْوَجْهَ فِي أَحْصَ وَصَفِ الْإِلَهِ، وَرَاجَعَ قَوْلَهُمْ فِي
مَسْأَلَةِ دَلَالَةِ الْإِثْقَانِ عَلَى صِفَةِ الْعِلْمِ، وَكَشَفَ عَنْ وَجْهِ الدَّلَالَةِ هُنَاكَ
بِمَا تَمَيَّزَ بِهِ، وَحَرَّرَ مَا خَذَهُمْ بِأَسْلُوبٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ إِلَّا فِي أَثْنَاءِ
الْعِبَارَاتِ وَالْإِشَارَاتِ الَّتِي تُصَادِفُهَا فِي كُتُبِ مُحَقِّقِي الْمَذْهَبِ مِنْ
الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُقَدِّمِينَ، فَلَا يَحْظَى بِهِ الْإِنْسَانُ إِلَّا بَعْدَ طَوْلٍ تَأَمُّلٍ،
يَذْكُرُهُ لَكَ وَهُوَ عَارِفٌ بِقِيَمَتِهِ فَيُشِيرُ إِلَيْكَ إِلَى نَفَاسَتِهِ وَنُدْرَتِهِ لِتَحْرِصَ
عَلَيْهِ وَتَتَعَلَّقَ بِالنَّظَرِ فِيهِ وَالِاسْتِفَادَةَ مِنْهُ.

وَلَا يُهْمِلُ الْإِمَامُ الْمُقْتَرَحُ لَفَتْ النَّظْرُ إِلَى أَصُولِ الْقَوَاعِدِ فِي عِلْمِ
التَّوْحِيدِ كَمَا نَصَّ فِي غَيْرِ مَرَّةٍ عَلَى أَنَّ مَا صَحَّ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ
وَاجِبٌ لَهُ، وَأَنَّ هَذِهِ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ مُعْتَمَدَةٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا
مَا يَتَرْتَّبُ مِنْ أَحْكَامٍ. وَلَمْ يُهْمِلْ تَحْرِيرَ قَوَاعِدَ أُسَاسِيَّةٍ أُخْرَى كَمَسْأَلَةِ
إِبْثَابِ اسْتِحَالَةِ النَّقْصِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْعَقْلِ لَا بِمُجَرَّدِ النَّقْلِ، وَبَيَّنَ
فِي الْعَدِيدِ مِنَ الْمَسَائِلِ وَجْهَ الْأَخْتِلَافِ وَعِلَّتَهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْفَلَاسِفَةِ،
وَوَضَّحَ مَوْضِعَ الضُّعْفِ فِي دَلِيلِهِمْ، وَالْقَدْرَ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي يَكْفِي فِي
إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْفِصَالِ وَالِاتِّصَالِ فِي وُجُودِ
الْعَالَمِ وَفِي كَثْرَتِهِ وَبَسَاطَتِهِ، وَمَسْأَلَةِ صُدُورِ الْعَالَمِ عَنِ الْوَاجِبِ صُدُورَ
الْمَعْلُولِ عَنِ الْعِلَّةِ عِنْدَهُمْ وَاسْتِلْزَامَ ذَلِكَ لَوَجْهِهِ مِنَ التَّمَاثُلِ بَيْنَ الْمَعْلُولِ
وَالْعِلَّةِ، وَهَذَا مِنْ دِقَّةِ نَظَرِهِ، وَوَضَّحَ مَا هُوَ الْقَدْرُ الَّذِي يَكْفِي لِإِقَامَةِ
دَلِيلِنَا، وَوَضَّحَ خَطْلَ رَأْيِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ الْعِلْمِ بِالْكُلِّيَّاتِ دُونَ الْجُزْئِيَّاتِ،
وَلَمْ يُهْمِلْ تَحْرِيرَ الْعِلْلِ فِي خِلَافِ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ فِي مَسَائِلِهِمْ
وَمَحَلِّ مُخَالَفَتِنَا لَهُمْ، وَقَدْ حَرَّرَ فِي كَلَامِهِ أَصُولَ الْإِسْتِدْلَالِ
بِالْمُعْجَزَاتِ وَوَجْهَ دَلَالَتِهَا عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ دَلَالَةً عَادِيَّةً أَوْ عَقْلِيَّةً،
وَرَتَّبَ عَلَى كُلِّ أَحْكَامٍ وَأَصُولٍ يُنْذِرُ أَنَّ تَوْجِدَ مُجْتَمِعَةٍ فِي كِتَابٍ
وَاحِدٍ، وَوَضَّحَ أَصُولَ الثُّبُوتِ بِعِبَارَاتٍ جَلِيلَةٍ الْقَدْرِ رَاقِعَةُ اللَّفْظِ.

وَلَمْ يَغِبْ عَنْهُ أَنَّ بَعْضَ الْمُخَالِفِينَ إِنَّمَا يُخَالِفُونَ لِضَعْفِ قُوَّةِ
تَعْقُلِهِمْ كَمَا فِي جَانِبِ الْمُجَسِّمَةِ، وَلِذَلِكَ أَوْصَى النَّاطِرَ بِأَنْ يَتَدَرَّجَ فِي
تَفْهِيمِهِمْ بِمَا يَلِيْقُ بِأَحْوَالِهِمْ وَمَرْتَبَتِهِمْ فِي النَّظَرِ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِمَامَ الْمُقْتَرَحَ قَدْ أَبْدَعَ أَيْضاً فِي اخْتِيَارِ اسْمِ كِتَابِهِ

عِنْدَمَا سَمَّاهُ بِـ«الْأَسْرَارِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الْكَلِمَاتِ النَّبَوِيَّةِ»، فَهُوَ فَاتِحَةٌ لِهَذِهِ
الْأَسْرَارِ، وَتَقْدِيمُ لَهَا إِلَى الْفُضْلَاءِ الْأَخْيَارِ، وَتَمْهِدٌ كَافٍ يَتَنَبَّهُ بِهِ ذُوو
الْفَضْلِ عَلَى جَلَالَتِهَا، وَعَنْوَانٌ بَارِزٌ عَلَى أَنَّ عُلَمَاءَ الْأُمَّةِ مِنْ أَهْلِ
السُّنَّةِ إِنَّمَا اسْتَفَقُوا عُلُومَهُمْ مِمَّا اسْتَفَادُوهُ مِنَ الشَّرْعِ الْحَنِيفِ، وَمِمَّا
اسْتَمْلَدُوهُ مِنْ مَعَانِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الْمُنِيفِ.

وَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَذْكُرَ لَكَ جَمِيعَ مَا تَمَيَّزَ بِهِ هَذَا الْكِتَابُ عَلَى صِغَرِ
حَجْمِهِ لَطَالَ بَنَّا الْمَقَامُ، وَلَمَّا أَوْفَى بِذَلِكَ إِلَّا وَضَعُ شَرْحٍ مُفْصَّلٍ عَلَيْهِ
وَهُوَ لِذَلِكَ مُسْتَحَقٌّ.

وَلَا يَخْفَى عَلَى الْقَارِئِ الْهُمَامُ أَنَّ أَثَرَ الْإِمَامِ الْمُقْتَرَحِ فِي مَنْ
جَاءَ بَعْدَهُ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ، وَلَوْ لَمْ نَذْكُرْ مِنَ الْمُعْتَمِدِينَ عَلَيْهِ الْأَحْذِينَ مِنْهُ
وَالْمُسْتَمِدِّينَ مِنْ تَدْقِيقَاتِهِ إِلَّا الْإِمَامَ السَّنُوسِيَّ لَكَفَى وَوَفَى فِي إِظْهَارِ
جَلِيلِ قَدْرِ ذَلِكَ الْإِمَامِ، وَهَذَا لِمَا لِلْإِمَامِ السَّنُوسِيَّ مِنْ أَثَرٍ بَالِغٍ فِي
الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ أَصُولِ الدِّينِ جَمِيعاً.

وَنَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ النَّاسَ بِهَذَا الْأَثَرِ الْجَلِيلِ، وَأَنْ يَجْزِيَ
أَخَانَا الْأُسْتَاذَ نِزَارَ حَمَّادِي عَلَى مَا بَذَلَهُ مِنْ جُهِدٍ فِي إِخْرَاجِ هَذَا
الْكَتَرِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِهِ فِي يَوْمِ الدِّينِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ
الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ.

كُتِبَ

سَعِيدُ عَبْدِ اللطيف فودة

وَلَيْسَ لَنَا إِلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى حَاجَةٌ وَلَا مَذْهَبٌ

مقدمة التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا

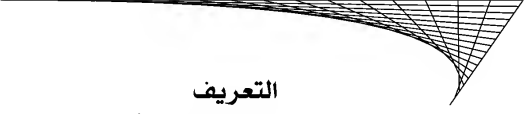
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَحَيَّرْتُ فِي عَظَمَتِهِ الْأَفْهَامُ، وَتَقَاصَرَتْ دُونَ
إِدْرَاكِ أَحَدِيَّتِهِ الْأَحْلَامُ، وَخَرَسَتْ الْأَلْسُنُ عَنِ الْخَوْضِ فِي كُنْهِهِ
وَكَلَّتِ الْأَقْلَامُ، وَبَهَتَتْ أَبْصَارُ الْعُلَمَاءِ فِي عَجَائِبِ مَصْنُوعَاتِهِ
وَأَنْدَرَسَتْ الْأَوْهَامُ، وَأَقَامَ عَلَى رُبُوبِيَّتِهِ بَرَاهِمِينَ لَا تُحْصَى وَلَا تُرَامُ،
فَسُبْحَانَ الْعَظِيمِ الشَّانِ، الْفَرْدِ مِنْ غَيْرِ ثَانٍ، الْجَلِيِّ الْبُرْهَانِ،
وَالوَاضِحِ السُّلْطَانِ، الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَى سُرَادِقَاتِ قُدْسِهِ شَائِبَةٌ
نُقْصَانٍ، تَقْدَسَ عَنْ سِمَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالِاتِّقَالِ، وَتَعَاظَمَ
عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ وَعَنِ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ، الْمُنَزَّهَ عَنْ
الْأَنْدَادِ وَالْأَضْدَادِ وَالْأَشْبَاهِ وَالْأَمْثَالِ، الْمُتَّصِفِ بِصِفَاتِ الْجَلَالِ
وَنُعُوتِ الْجَمَالِ، أَبَدَعَ الْعَالَمَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ، وَجَعَلَهُ دَالًّا عَلَى
وَضْفِهِ بِالْعَظَمِ وَالْإِجْلَالِ، وَأَثْبَتَهُ بُرْهَانًا سَاطِعًا عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ
لِلْإِسْتِدْلَالِ، وَرَفَّقَى نَوْعًا مِنَ الْبَشَرِ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْكَمَالِ، فَنَصَّبُوا
لِغَيْرِهِمُ الدَّلِيلَ وَأَوْضَحُوا السَّبِيلَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا
مُحَمَّدٍ ﷺ أَشْرَفَ ذَلِكَ النَّوعِ وَأَكْمَلَهُمْ خِصَالًا، وَأَرْجَحَهُمْ خِلَالًا
وَأَفْصَحَهُمْ مَقَالًا، صَلَاةً وَسَلَامًا يُطَابِقَانِ مَا لَهُ مِنَ الْكَمَالِ، وَيُدْومَانِ

مَعَ التَّلَازُمِ وَالِاتِّصَالِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَشْرَفِ صَحْبٍ وَأَكْرَمِ آلٍ.

وَبَعْدُ؛ فَإِنَّ أَصْحَابَ الْعُقُولِ مُتَطَابِقُونَ، وَأَرْبَابَ الثُّقُولِ مُتَوَافِقُونَ
عَلَى أَنَّ أَفْضَلَ الرِّغَائِبِ بَهْجَةٌ وَجَمَالًا، وَأَرْفَعَ الْمَارِبِ مَنَقِبَةٌ وَكَمَالًا؛
الْعِلْمُ الَّذِي هُوَ ثَمَرَةُ الْعَقْلِ الَّذِي هُوَ أَنْفُسُ الْأَشْيَاءِ، وَحَيَاةُ الْقَلْبِ
الَّذِي هُوَ رِئِيسُ الْأَعْضَاءِ، وَأَشْرَفُ الْعُلُومِ وَأَرْفَعُهَا هِيَ الْعُلُومُ
الشَّرْعِيَّةُ وَالْمَعَارِفُ الدِّينِيَّةُ؛ إِذْ بِهَا يَنْتَظَمُ الصَّلَاحُ لِلْعِبَادِ، وَيُغْتَنَمُ
الْفَلَاحُ فِي الْمَعَادِ، وَعِلْمُ الْكَلَامِ السُّنِّيِّ مِنْ هَاهُنَا أَعْلَاهَا شَأْنًا
وَأَقْوَاهَا بُرْهَانًا، وَأَوْثَقُهَا بُنْيَانًا وَأَوْضَحُهَا تَبْيَانًا؛ إِذْ فِيهِ تَحْصُلُ أَجَلُ
الْمَعَارِفِ وَأَعْلَاهَا، وَأَشْرَفُ الْمَقَاصِدِ وَأَوْلَاهَا، وَهِيَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى
وَصِفَاتِهِ، وَالِاسْتِدْلَالُ عَلَيْهَا بِآثَارِهِ وَآيَاتِهِ، لَا سِيَّمَا أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ فِيهِ
يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْمَعْقُولِ الصَّحِيحِ، طَبَقَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ
الرُّسُولِ الْفَصِيحِ.

وَقَدْ صَنَّفَ فِيهِ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ الْمُطَوَّلَاتِ
الشَّرِيفَةِ وَالْمُخْتَصِرَاتِ اللَّطِيفَةِ، سِيَّمَا أَهْلُ السُّنَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ الَّذِينَ بَلَّغُوا
فِي تَوْضِيحِ الْعَقَائِدِ أَقْصَى الْغَايَاتِ، وَبَالَغُوا فِي تَحْرِيرِ الْمَقَاصِدِ
وَتَقْرِيرِ الْقَوَاعِدِ وَبَيَانِ أَوْجُهِ الدَّلَالَاتِ، فَتَنَوَّعَتْ مَنَاجِهُهُمْ فِي التَّائِيلِيفِ
فِي الْعَقَائِدِ حَتَّى شَمِلَتْ جَمِيعَ الْمُسْتَوَيَاتِ، دَافَعُوا فِيهَا عَنْ أُصُولِ
الدِّينِ وَقَامُوا بِإِكْدِ قُرْصٍ مِنْ قُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، أَلَا وَهُوَ بَيَانُ الْقَوَاعِدِ
الْإِيمَانِيَّةِ بِالْأَدِلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ وَدَفْعُ كُلِّ مَا يَرُدُّ عَلَيْهَا مِنَ التَّشْكِكَاتِ
وَالشُّبُهَاتِ.

وَمِنْ أَهَمِّ الْمُخْتَصَرَاتِ اللَّطِيفَةِ الَّتِي صُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ الشَّانِ:
 كِتَابُ: «الْأَسْرَارِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الْكَلِمَاتِ النَّبَوِيَّةِ» لِلإِمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ
 الْمُلَقَّبِ بِالْمُقْتَرَحِ، فَقَدْ صَبَطَ فِيهِ أُصُولَ الْإِسْتِدْلَالِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَى
 الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، إِنْطِلَاقاً مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمَاتِ النَّبَوِيَّةِ وَالْإِشَارَاتِ
 الْمُصْطَفَوِيَّةِ، مُبْرِزاً فِي ذَلِكَ تَطَابُقَ مَذَلُّوَلَاتِ الْكَلَامِ النَّبَوِيِّ الْمَنْقُولِ
 مَعَ صَحِيحِ قَضَايَا الْعُقُولِ، وَهَذَا نَحْنُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى نُحَقِّقُهُ وَنَنْشُرُهُ
 لِمَا لَهُ وَلِمَوْلَاهُ مِنْ كَبِيرِ الْأَثَرِ فِي مَدْرَسَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ، رَاجِينَ
 مِنْهُ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ عُلَمَاءُ أُصُولِ الدِّينِ خَاصَّةً وَسَائِرَ طَلَبَةِ الْعُلُومِ
 الشَّرْعِيَّةِ.



التعريف

بالإمام تقي الدين المُقَرَّح^(١)

(ت ٦١٢هـ)

(١) مصادر الترجمة:

- فهرست اللبلي، ص ٢٧، ٢٨. لأحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي الفهري (ت ٦٩١هـ). تحقيق ياسين عياش وعواد أبو زينة. دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان. ط ١. ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- تاريخ الإسلام للذهبي ١٢٨/٤٤. تحقيق عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط ١. ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- التكملة لوفيات النقلة، للمنزري ٣٤٣/٢.
- طبقات الشافعية، للتاج الدين السبكي ٣٧٢/٨. تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي. نشر دار إحياء الكتب العربية.
- طبقات الشافعية، لعبد الرحيم الأسنوي (ت ٧٧٢هـ) (٢/٢٤٣). تحقيق كمال يوسف الحوت، نشر دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١. ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) (٢٥/٣٩٨). تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان. ط ١. ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر العسقلاني (٢/١٩٠). تحقيق عبد العزيز السديري. مكتبة الرشد، الرياض. ط ١. ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. حيث قال ابن حجر: المُقَرَّح. اسمه: مظفر بن عبد الله: الأصولي. مات سنة اثنتي عشرة وستمئة. وهو جدُّ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد لأمه. اهـ.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (١/٤٠٩). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي والحلبي. ط ١. ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

اسمه ولقبه وكنيته :

هو: مظفر بن عبد الله بن علي بن الحسين الأنصاري الأزدي المصري الشافعي. يكنى بأبي العز، وبأبي الفتح، وبتقي الدين، ويلقب ويُعرف بالمقترح.

قال اللبلي (ت ٦٩١هـ): «إنما لقب بهذا اللقب - أعني: المقترح - لشدة كلفه بالكتاب المسمى بهذا الاسم واعتناؤه به، فإنه كان لا يفارقه وقتاً من الأوقات وعلى حالة من الأحوال، لا يزال ظاهراً في يده أو داخلاً في كمّه إلى أن شُهر باسمه واستحق بمعرفته به وملازمته له وسَمّه به»^(١).

تاريخ ولادته ووفاته :

اختلف المترجمون للإمام المقترح في تاريخ ولادته، ففي حين لم يذكر اللبلي ولا الذهبي ولا السبكي تاريخاً لذلك، شك الأسنوي في طبقات الشافعية بين سنة (٥٦٠هـ) و(٥٦١هـ)، واختار منهما الزركلي التاريخ الأول فأثبتته في الأعلام، أما السيوطي فقد نقل أنه ولد سنة (٥٢٦هـ)، واقترب من هذا التاريخ كحالة في معجم المؤلفين فأثبتته بسنة (٥٢٩هـ)، وليس لنا ما يمكننا من القطع بالتاريخ

= هدية العارفين (٢/٤٦٣).

- معجم المؤلفين، لكحالة (٣/٨٩٣).

- الأعلام، للزركلي (٧/٢٥٦).

- كشف الظنون، لحاجي خليفة (ص ١٧١١ - ١٧٩٣).

(١) فهرست اللبلي، ص ٢٨.

الصحيح لولادته، غير أن إشارة وردت في: «شرح الأسرار العقلية» للشریف أبي یحیی مفادها أنه رحل إلى الاسكندرية أواخر القرن السادس والتقى فيها بالإمام المقترح وأخذ عنه وهو شیخ قد ناهز من العمر الستین سنة^(١)، ترجّح اقتراب تاریخ السیوطي من الصحة، خلافاً لما أثبتته الأسنوي. أما تاریخ وفاته، فلم یختلف المترجمون فی أنها كانت سنة (٦١٢هـ).

شیوخه:

تلقّى الإمام المقترح العلوم عن أكابر علماء عصره فقهاً وحديثاً وأصولاً وخلافاً، ولئن لم تحفظ لنا كتب التراجم العديد منهم ففي ما ذكر من مشايخه كفاية لتصور الإطار العلمي المتميز الذي نشأ فيه. وفيما يلي ذكر لأبرزهم.

١ - شهاب الدین الطوسي (٥٢٢ - ٥٩٦هـ): برع في العلم، وقدم إلى مصر فنشر العلم ورفع علمه، ووعظ وذكر، وكان إماماً جليلاً زاهداً ورعاً متقشفاً على طریق السلف مع رياسة تامة وعظمة عند الخاصة والعامة، كلمته نافذة، ومدار الفتيا بديار مصر عليه. تفقه على محمد بن یحیی وغيره من أصحاب الغزالي، وكان أماراً بالمعروف نهاء عن المنکر قائماً بنصرة مذهب الأشعري^(٢). وعن

(١) اطلع على هذه المعلومة الأستاذ یوسف احنانة ونقلها في كتابه: «تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي» ص ١٣٩.

(٢) انظر مثلاً: طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدین السبكي (٣٩٦/٦).

طريق الشهاب الطوسي يتصل سند الإمام المقترح بعقيدة شيخ أهل السنة والجماعة الإمام الأشعري، فقد ذكر اللبلي أن الإمام المقترح أخذ علم أصول الدين عن شيخه الطوسي، وأخذ الطوسي عن شيخه محمد بن يحيى، وأخذ ابن يحيى عن شيخه الغزالي، وأخذ الغزالي عن شيخه أبي المعالي، وأخذ أبو المعالي عن شيخه أبي حامد الإسفراييني، وأخذ الإسفراييني عن شيخه الباقلاني، وأخذ الباقلاني عن شيخه الباهلي، وأخذ الباهلي عن شيخه الإمام أبي الحسن الأشعري.

٢ - محمد بن محمد بن محمد بن سعد بن عبد الله، أبو منصور البروي، الشافعي. (٥١٧ - ٥٦٧هـ) ولد بطوس، وتفقه على محمد بن يحيى النيسابوري، وكان فقيهاً، واعظاً، عالماً بالخلاف والجدل، وكان إليه المنتهى في معرفة الكلام والنظر والبلاغة والجدل، بارعاً في معرفة مذهب الأشعري. وصنف كتاب: «مقترح الطلاب في مصطلح الأصحاب» في الجدل والمناظرة، وهو الكتاب الذي حفظه الشيخ تقي الدين ولازمه حتى عرف باسمه^(١).

٣ - أبو طاهر إسماعيل بن مكّي بن إسماعيل بن عيسى بن عوف الزهري (٤٨٥ - ٥٨١هـ). ينتهي نسبه إلى عبد الرحمن بن عوف الصحابي الجليل. صدر الإسلام إمام عصره في الفقه على

(١) انظر مثلاً: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٣٨٩/٦)، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (١٨/٢).

مذهب مالك رحمه الله، وجمع إلى ذلك الورع والزهد وكثرة العبادة والتواضع ونزاهة النفس، وتفقه على الأستاذ أبي بكر الطرطوشي وبرع وفاق الأقران، وقصده السلطان صلاح الدين الأيوبي وسمع منه الموطأ، وكان شيخ المالكية في مدينة الاسكندرية طوال القرن السادس الهجري. سمع عنه الإمام المقتراح الحديث كما نقلت كتب التراجم، وأكد هو ذلك في: «الأسرار العقلية» كما سيقف عليه القارئ إن شاء الله تعالى في سند الحديث الذي بنى عليه العقيدة.

تلاميذه:

تجمع المصادر التي ترجمت للإمام المقتراح على أنه كان كثير الإفادة، متصباً لمن يقرأ عليه، منصفاً لتلاميذه، خافضاً لهم جناحه، فكان من ذلك أن تخرج به جماعة كثيرة من العلماء، وفيما يلي أبرزهم:

- عبد الله بن محمد بن علي الفهري، المشهور بشرف الدين ابن التلمساني^(١). قال تلميذه اللبلي: «كان رحمه الله نظاراً محققاً، وفي علم الأصوليين مدققاً، تخرج بشيخه الإمام المقتراح وسلك طريقته وبدء فيها صحابته، فاضلاً ديناً متواضعاً حسن الخلق كثير البشر»^(٢). وقد صرح ابن التلمساني بأنه تلميذ الإمام المقتراح في موضعين من كتبه، أحدهما في تعليقه على معالم أصول الدين، والآخر في تعليقه

(١) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي (٨/ ١٦٠).

(٢) فهرست اللبلي، ص ٢٣.

أيضاً على معالم أصول الفقه، وكلاهما للفخر الرازي. وشرح «لمع الأدلة» لإمام الحرمين، وشرح «كتاب التنبيه» للإمام أبي إسحاق الشيرازي، وتمم شرح الإمام المقتزح على الإرشاد للجويني، وصنّف في الخلاف كتاباً سماه: «إرشاد السالك إلى أبين المسالك»، وشرح «الجمل في النحو» للجرجاني. اختلف في تاريخ وفاته حتى إن تلميذه اللبلي قال: «لم يتحقق لدي تاريخ مولده ووفاته حتى أثبتته»^(١)، ونقل ابن قاضي شهبة عن بعض كتب التراجم أنه توفي في صفر سنة ثمان وخمسين وستمائة (٦٥٨هـ).

- أبو يحيى زكرياء بن يحيى الإدريسي الحسني. رحل في أواخر القرن السادس إلى مصر، وتحديداً إلى الاسكندرية حيث لقي الإمام تقي الدين المقتزح وعمره حوالي ستون سنة، وأخذ عنه الإرشاد لإمام الحرمين وصار من كبار المحققين في علم أصول الدين، شرح الأسرار العقلية لشيخه المقتزح وسمى شرحه: «أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية»، توجد منه نسخة مخطوطة في خزانة ابن يوسف بمراكش ضمن مجموع رقم (٤٨١)، وقد استفاد منه العديد من الأئمة المغاربة، أبرزهم العلامة محمد بن يوسف السنوسي (ت ٨٩٥هـ)، وله شرح على «الأربعين في أصول الدين» للإمام الفخر الرازي، وشرح على «البرهان في أصول الفقه» لإمام الحرمين^(٢)، وشرح على «الإرشاد» للجويني أيضاً.

(١) فهرست اللبلي، ص ٢٨.

(٢) راجع هذه المعلومات في: «تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي»، =

- أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري^(١).
(٥٨١ - ٦٥٦هـ) كان ورعاً تقياً، فقيهاً مبرزاً، حافظاً بالحديث،
عالمًا بالرجال. أصله من الشام، وتولى مشيخة الكاملية بالقاهرة.
من أشهر مصنفاته: الترغيب والترهيب. قال في ترجمته للإمام
المقترح أنه سمع منه الحديث.

مصنفاته:

صنف الإمام المقترح في أهم العلوم الإسلامية الشرعية، وقد
غلب عليه الاشتغال بعلم أصول الدين لِمَا له من المكانة العالية بين
سائرهما، حتى صارت مصنفاته وأنظاره المرجع للعديد من العلماء
الذين جاؤوا بعده، وامتازت مصنفاته بالتحقيق وحسن العبارة، كما
أشار إلى ذلك الشيخ اللبلي تلميذ تلميذه الشيخ شرف الدين ابن
التلمساني بقوله: «له العبارات المهذبة، والألفاظ الرشيقة المستعذبة،
كلامه قليل الحشو، مشحون بالفوائد، وألفاظه منتظمة مثل
الفرائد»^(٢). وفيما يلي ذكر لما وصلنا من عناوين مؤلفاته.

١ - شرح المقترح في المصطلح:

في علم الجدل، وهو شرح كتاب للشيخ محمد بن محمد
البروي الشافعي. وقد مر ذكر سبب اشتهار الإمام تقي الدين المقترح

= ص ١٣٩، للأستاذ يوسف احناة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،
المملكة المغربية، ط ١. ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(١) انظر ترجمته: بطبقات الشافعية الكبرى ٢٥٩/٨، والأعلام ٣٠/٤.

(٢) فهرست اللبلي، ص ٢٧، ٢٨.

باسم هذا الكتاب. نشر كتاب البروي بتحقيق الدكتورة شريفة بنت سليمان سنة ٢٠٠٣م بمطبعة الوراق.

٢ - أرواح الحقائق:

لم يرد ذكر له في كتب التراجم، والظاهر أنه كتاب في أصول الدين كما يحيل عليه الإمام المقترح نفسه في: «الأسرار العقلية» في مسألة تكليف ما لا يطاق ومسألة النسخ في الشريعة وغير ذلك، ويبدو أنه كتاب مفقود.

٣ - الأسرار العقلية في الكلمات النبوية:

وهو موضوع التحقيق. يعتبر من أوائل ما صنف الإمام المقتراح في أصول الدين، فقد قال الشيخ أحمد بن محمد المقري عند تعرضه لترجمته أنه: «ألف الأسرار العقلية وهو ابن خمسة وعشرين سنة، وبعد ذلك شرح الإرشاد فرجع عن كثير مما في الأسرار»^(١).

٤ - كفاية طالب علم الكلام في شرح الإرشاد للإمام:

ذكره الإمام المقتراح بهذا الاسم في شرحه على العقيدة البرهانية، وهو شرح متميز على: «الإرشاد إلى أصول الاعتقاد» لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني. نسخه الخطية متعددة بالمكتبات^(٢)، وهي دالة على شهرته، سيما في الغرب الإسلامي.

(١) «إتحاف المغرم المغربي بتكميل شرح الصغرى» (٣٤/ب) نسخة رقم ١٤٩٧١ بدار الكتب الوطنية تونس.

(٢) انظر مثلاً: معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ٥/٣٧٦٧.

وقد حقق ضمن أطروحة دكتوراه سنة ٢٠٠١م بجامعة محمد الأول بوجدة المملكة المغربية.

وقد نُقِلَ أَنَّ الإمامَ المقتَرَحَ لم يكمله، فقال اللبلي في ترجمة شيخه شرف الدين ابن التلمساني ما نصه: «وتمم شرح الإرشاد لشيخه المقتَرَحَ، فَإِنَّ المقتَرَحَ ﷺ لم يكمله، وانتهى فيه إلى معجزات نبينا محمد ﷺ، فتممه شيخنا شرف الدين»^(١). وربما يكون سبب ذلك أَنَّ الإمامَ المقتَرَحَ لما توجه للحج قد أشيعت وفاته وانقطعت أخباره، ولم يكن آنذاك قد تمم الشرح، إلا أن ما جاء في شرحه على العقيدة البرهانية يشير إلى أنه كَمَّلَه فيما بعد، فقد قال فيه: «اعلم أن الكلام في التوبة وتفصيلها قد أَلَفَ الناس في ذلك كثيراً، استوفينا أكثره في شرح الإرشاد» اهـ، ومعلوم أن باب التوبة من أواخر أبواب الإرشاد وبعد الكلام على معجزات سيدنا ﷺ، والله أعلم.

٥ - شرح العقيدة البرهانية والفصول الإيمانية:

وهو شرح على عقيدة الشيخ أبي عمرو عثمان الفاسي المعروف بالسلالجي (ت ٥٧٤هـ). والراجح أنه من أواخر تصنيفات الإمام المقتَرَحَ في أصول الدين حيث قال في معرض الكلام على معجزة القرآن: «وها نحن في المائة السابعة من وقت نزوله، وأعداء القرآن المكذبون من الجن والإنس أكثر من أوليائه بأضعاف

(١) فهرست اللبلي، ص ٢٥.

مضاعفة، والحرب منصوبة، والقتل والقتال، وارتكاب الأخطار والأهوال، وإبليس وجنوده وسائر أتباعه يفرون ويتفرقون عند سماعه، قد يؤسوا من معارضته، واستعدوا لمحاربته»^١هـ. توجد منه نسخة ضمن مجموع رقم (١٤٤٦٠) بالمكتبة الوطنية تونس.

٦ - نُكَّتْ عَلَى الْبِرْهَانِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ:

لإمام الحرمين جويني. نقل منه الزركشي في: «البحر المحيط» في مواضع عديدة، وقال عند ذكره لشرح برهان الجويني: «وَنُكَّتْ عَلَيْهِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الْمُقْتَرَحُ جَدُّ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ لِأُمِّهِ»^(١). توجد منه نسخة بمكتبة المتحف العراقي تحت رقم (٩٩٦) تقع في (١٦٧) ورقة^(٢).

ثناء العلماء عليه:

إلى جانب مصنفات الإمام المُقْتَرَحُ الشهيرة في العلوم الشرعية، سيما علم أصول الدين، المنبئة على سعة علمه ودقة نظره، فقد تناقل العلماء عنه خصالاً حميدة وصفات شريفة دالة على علو مكانته العلمية والخُلُقِيَّة، وفيما يلي بعض ما وصفه به العلماء:

- اللَّبْلِيُّ: أَنْظَرُ أَهْلِ عَصْرِهِ، وَأَحْدُهُمْ خَاطِراً فِي عِلْمِ الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ، وَأَقْطَعَهُمُ لِلْخُصُومِ فِي الْمُنَازَرَةِ، وَأَعْرَفَهُمْ بِطُرُقِ الْجِدَالِ

(١) البحر المحيط، للزركشي ٨/١.

(٢) معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ٥/٣٧٦٧.

والمباحثة، له العبارات المهذبة، والألفاظ الرشيقة المستعذبة، كلامه قليل الحشو، مشحون بالفوائد، وألفاظه منتظمة مثل الفرائد^(١).

- المنذري: كان كثير الإفادة، منتصباً لمن يقرأ عليه، كثير التواضع، حسن الخلق، جميل العشرة، ديناً متورعاً^(٢).

- الذهبي: تفقه وبرع في أصول الدين والخلاف والفقه، وصنّف التصانيف وتخرّج به جماعة كثيرة^(٣).

- الأسنوي: كان إماماً كبيراً، له التصانيف في الفنون المتنوية في الأصول والفقه والخلاف^(٤).

- السبكي: كان إماماً في الفقه والخلاف وأصول الدين، نظّاراً قادراً على قهر الخصوم وإزهاقهم إلى الانقطاع. صنّف التصانيف الكثيرة وتخرّج به خلق^(٥).

النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق: «الأسرار العقلية» على نسختين حصلت عليهما من مصورات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، وهما:

- النسخة الأولى (أ): في ٢٢ لوحة، أصلها من خزانة

(١) فهرست اللبلي، ص ٢٧، ٢٨.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي ٣٧٢/٨.

(٣) تاريخ الإسلام، للذهبي ١٢٨/٤٤. (٤) طبقات الشافعية ٢/٢٤٣.

(٥) طبقات الشافعية ٣٧٢/٨.

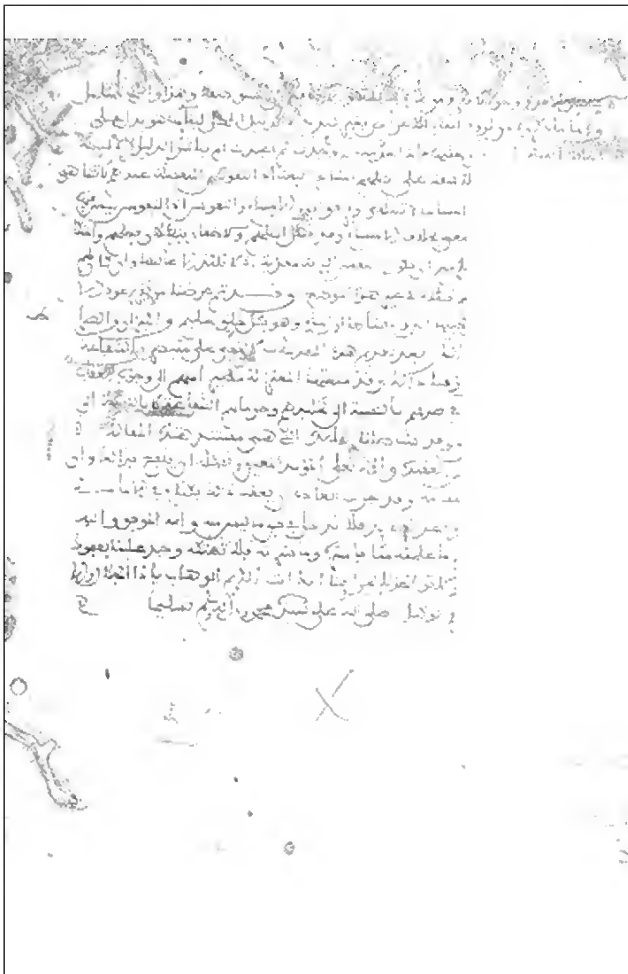
القرويين، ضمن مجموع رقم (٧٣١)، ومحفوظة بمركز جمعة الماجد برقم (ف/٢٧١٤).

- النسخة الثانية (ب): في ٣١ لوحة، أصلها من خزانة ابن يوسف بمراكش برقم (١٢٩)، ومحفوظة بمركز جمعة الماجد برقم (ف/٢٦٤٦).

أما النسخة الثالثة فهي محفوظة في خزانة القرويين بفاس ضمن مجموع رقم (١٣٦٨)، وهي مخرومة الطرفين كما ورد في فهرسة الخزانة، وأول الموجود منها: «ولهذا يقال كبير القوم». وللأسف لم أحصل على صورة منها للاستفادة بها.

وقد كتبت النص على الحاسوب معتمداً النسخة (أ)، وبعد مراجعتها للتأكد من صحة النسخ قارنت بينها وبين النسخة (ب)، وأثبت القراءة الراجعة في صلب النص وأسقطت القراءة المرجوحة بالهامش، خرّجت الآيات القرآنية وترجمت لأبرز الأعلام، وعلّقت على بعض المسائل استناداً إلى كتب الإمام المقترح وكتب بعض تلاميذه الذين بينوا مقاصده وشرحوا عباراته، ووضعت فهارس تفصيلية لمواضيع الكتاب، والله نسأل أن يكون عملاً متقبلاً نافعاً، إنه ولي التوفيق ﷻ.

في سنة ١٢٨٠ هـ الموافق ١٨٦٣ م. وكان هذا هو الحال الذي كان عليه
 في ذلك الوقت. وكان هذا هو الحال الذي كان عليه في ذلك الوقت. وكان
 هذا هو الحال الذي كان عليه في ذلك الوقت. وكان هذا هو الحال الذي كان
 عليه في ذلك الوقت. وكان هذا هو الحال الذي كان عليه في ذلك الوقت.



الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقُدُّوسِ السَّلَامِ، ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، حَافِظِ
الْعُلَمَاءِ مِنْ أَغَالِيطِ الْخَيَالِ وَالْأَوْهَامِ، وَمُسَرِّفِهِمْ بِصَحِيحِ الْفِكْرِ عَلَى^(١)
كَثِيرٍ مِنَ الْخَوَاصِّ وَكُلِّ الْعَوَامِّ، نَحْمَدُهُ عَلَى مَا أَوْلَانَا^(٢) مِنْ
الْعِرْفَانِ، وَنَشْكُرُهُ عَلَى كُلِّ جَمِيلٍ وَإِحْسَانٍ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةً دَافِعَةً لَوْسُوَسِ الشَّيْطَانِ، وَنُصَلِّي عَلَى
مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ صَفْوَةِ الرَّحْمَنِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ، خُصُوصاً عَلَى الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ الرَّاشِدِينَ^(٣) بَعْدَهُ وَالتَّابِعِينَ
لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ^(٤).

وَبَعْدُ؛ فَقَدْ سَبَقَ مِنْ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ مَا يُغْنِي عَنْ كَلَامٍ مِثْلِي فِي
أُصُولِ^(٥) الدِّينِ، وَانْقَسَمَ كَلَامُهُمْ إِلَى الْبَسِطِ وَالْإِخْتِصَارِ، وَالتَّطْوِيلِ
وَالْإِكْثَارِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ التَّحْقِيقِ وَالْجَدَلِ، وَكَثُرَ التَّعَصُّبُ رُبَّمَا
أُورِثَتْ^(٦) فِي الْهِدَايَةِ وَالْإِرْشَادِ بَعْضُ الْخَلَلِ، حَتَّى نَفَرَ جَمْعٌ مِنْ عِلْمِ
الْكَلَامِ، وَقَالُوا: الْإِسْتِغَالُ بِهِ حَرَامٌ.

(١) في (ب): عن.

(٢) في (ب): أولى.

(٣) في (أ): الراشدين الأربعة.

(٤) إلى يوم الدين: ليس في (ب).

(٥) في (أ): أصل.

(٦) في (أ): ورثت.

وَأَنَا أَشْرَعُ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى^(١) فِي عَقِيدَةِ أَرْجُو بِهَا الْهِدَايَةَ عَلَى أَقْصَى الْغَايَةِ، مَعَ تَأْنِيْسٍ^(٢) مَنْ يَنْفُرُ^(٣) عَلَى وَجْهِ يَشْتَغِلُ بِهَا^(٤) أَهْلُ الصَّلَاحِ وَالطَّاعَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَسَمَّيْتُهَا بِـ«الْأَسْرَارِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الْكَلِمَاتِ النَّبَوِيَّةِ».

وَلِنُقَدِّمَ عَلَى الْمَقْصُودِ مُقَدِّمَةً تُغْنِي عَنِ التَّيْوِيْبِ وَالتَّرْجِمَةِ، فَنَقُولُ: رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَفْضَلُ الذِّكْرِ الْخَفِيُّ»^(٥). قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ: هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ سِرًّا. وَقَالَ أَرْبَابُ التَّصَوُّفِ: ذَلِكَ خَفِيٌّ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الذَّاكِرِ، لَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى السَّامِعِ، فَشَرَطُهُ أَنْ يَتِمَّكَنَ الذِّكْرُ مِنَ الْقَلْبِ حَتَّى يَرْتَقِيَ الذَّاكِرُ إِلَى حَالَةٍ يَسْتَعْرِقُ بِهَا عَنِ الذِّكْرِ فَيَكُونُ خَفِيًّا بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ. وَفِي هَذَا إِشْكَالٌ عَظِيمٌ لَسَنَّا لَبَّيْنَا غَوْرَهُ. وَيَحْتَمِلُ احْتِمَالًا آخَرَ وَهُوَ الْفِكْرُ^(٦) وَالِاسْتِدْلَالُ بِعَجَائِبِ الْمَصْنُوعَاتِ عَلَى مُبْدِعِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْمَرَادِ.

وَمَقْصُودُنَا الْآنَ؛ أَنْ ذَكَرَ اللَّهُ بِاللِّسَانِ دُونَ الْجَنَانِ أَصْوَاتٌ وَأَجْرَاسٌ، وَالْكَثْرَةُ فِيهِ وَسَوَاسٌ؛ بَلِ اللِّسَانُ خَادِمٌ أَجْرَى اللَّهُ عَادَتُهُ أَنْ يَرِيقَ الْقَلْبُ وَيَصْلُحَ عِنْدَ مُدَاوِمَةِ الْعَارِفِ لِلذِّكْرِ، فَأَمَرْنَا بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَلْبُ غَافِلًا غَيْرَ عَارِفٍ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالنَّظَرِ، وَلِهَذَا قَرَنَهُ بِذِكْرِ الْآيَاتِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّكُمْ ءَايَتِهِ لَعَلَّكُمْ

(١) بحول الله تعالى: ليس في (أ).

(٢) في (ب): تأنيس.

(٣) في (ب): مرتب.

(٤) في (أ): به.

(٥) أخرجه ابن حبان في الرقائق، وابن حجر في المطالب العالية.

(٦) في (ب): الفكرة.

تَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٧٣] وَهَذَا يَدُلُّ ظَاهِرًا عَلَى أَنَّ كُلَّ ذِكْرِ يَحْصُلُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي الْآيَاتِ سُلُوكٌ لِلْمُضَيَّعَةِ وَالْمَتَاهَاتِ .

وَنَحْنُ الْآنَ نَرَوِي خَبْرًا عَنِ الْمُصْطَفَى ﷺ فِي ذِكْرِ مَخْصُوصٍ، ثُمَّ نَقْصِحُ عَنْ مَعْنَاهُ، وَنَبْنِي الْعَقِيدَةَ عَلَى تَحْقِيقِ ثُبُوتِ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِالذَّلِيلِ بِمَرَامِزِ تُشْفِي الْعَلِيلَ عَلَى وَجْهِ لَا يَفِي بِمَعْنَاهُ مُجَلَّدَاتٍ كَثِيرَةٌ وَإِنْ كَانَتْ كَلِمَاتٍ سِيرَةٍ.

فَنَقُولُ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْفَقِيهُ الصَّدْرُ الرَّشِيدُ جَمَالُ الْفُقَهَاءِ أَبُو طَاهِرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَكِّيٍّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيْسَى بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ بِالْأَسْكَندَرِيَّةِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَقِيهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ خَلْفٍ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَيُّوبَ الْفَهْرِيُّ الطُّرُوشِيُّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ تِسْعٍ وَخَمْسِمِائَةٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ التُّسْتَرِيُّ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو عَمْرٍو الْقَاسِمُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ اللُّؤْلُؤِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ سَعِيدَ بْنَ هِلَالٍ حَدَّثَهُ عَنْ خُرَيْمَةَ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ بِنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ أَبِيهَا أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ وَهِيَ بِيَدِهَا نَوَى أَوْ حَصَى تُسَبِّحُ، فَقَالَ: «أَخْبِرْكِ بِمَا هُوَ أَيْسَرُ عَلَيْكِ مِنْ هَذَا وَأَفْضَلُ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاءِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي الْأَرْضِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ،

وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا هُوَ خَالِقٌ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ مِثْلَ ذَلِكَ»^(١).

فَاعْلَمْ أَيُّهَا الْحَرِيصُ عَلَى دَرْكِ الْمَعَارِفِ مَا تَصَمَّنَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ اللَّطَائِفِ الَّتِي لَا يُوَافِقُهَا^(٢) إِلَّا مَنْ وَافَقَهُ التَّوْفِيقُ، وَاسْتَدَّ نَظْرُهُ عَلَى نَهْجِ التَّحْقِيقِ، وَنَحْنُ نَذْكُرُ فِي مَعْنَاهُ نُكْتًا بَدِيعَةً عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ، مِنْ غَيْرِ إِثَارٍ لِلِإِكْثَارِ، وَنُشْرَعُ فِي الدَّلِيلِ عَلَى إثْبَاتِ مَا نَرُومُهُ مِنْ تَحْقِيقِ أُدْلَةِ الْعَقِيدَةِ وَبَثِّ أَسْرَارِ الْمَعْقُولَاتِ، مُسْتَعِينِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وَيَنْحَصِرُ مَقْصُودُنَا مِنْ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ فُصُولٍ:

- الْأَوَّلُ: فِي ذِكْرِ مَعَانِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ.

- وَالثَّانِي: فِي وَجْهِ تَرْتِيبِهَا.

- وَالثَّالِثُ: فِي حُكْمِهَا.



(١) رواه أبو داود، والترمذي، وقال: حديث حسن غريب من حديث سعد، والنسائي، وابن حبان في صحيحه، والحاكم وقال: صحيح الإسناد.

(٢) في (هامش أ): يلاحظها.

الفصل الأول

في معرفة معاني هذه الكلمات

وهي: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ. وَقَدْ قِيلَ: هَذِهِ الْكَلِمَاتُ هِيَ الْبَاقِيَّاتُ الصَّالِحَاتُ.

أَمَّا الْكَلِمَةُ الْأُولَى: وَهِيَ السَّبْحَةُ:

فَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ: «سُبْحَانَ اللَّهِ» وَ«مَعَاذَ اللَّهِ» وَ«شُكْرًا لِلَّهِ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ كُلُّهَا مَصَادِرُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرَ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: حَمَدْتُ اللَّهَ حَمْدًا، وَشَكَرْتُهُ شُكْرًا، وَعَذْتُ مَعَاذًا، وَسَبَّحْتُ تَسْبِيحًا، وَكُلُّهَا مَصَادِرُ جَارِيَّةٌ عَلَى أَفْعَالِهَا، إِلَّا «سُبْحَانَ» فَإِنَّهُ غَيْرُ جَارٍ عَلَى فِعْلِهِ. وَاسْتَدَلُّوا^(١) عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ وَزْنَ فِعْلِهِ سَبَّحَ عَلَى وَزْنِ فَعَّلَ، وَسُبْحَانَ فُعْلَانٌ، وَفُعْلَانٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لِفِعْلٍ، إِنَّمَا مَصْدَرُ فَعَّلَ التَّغْيِيلُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: كَرَّمْتُهُ تَكْرِيمًا، وَشَرَّفْتُهُ تَشْرِيفًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟! فَسُبْحَانَ بِمَنْزِلَةِ الْغُفْرَانِ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَرْكُ صَرْفِهِ، بِخِلَافِ^(٢) سَائِرِ الْمَصَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]. هَكَذَا ذَكَرُوا، وَلَسْنَا

(١) غير واضحة في (ب).

(٢) في (أ): فخالف.

لِأَوْزَانِ الْأَلْفَاظِ وَالنَّظَرِ فِي كَيْفِيَّةِ التُّطْقِ بِهَا، وَالْمَقْصُودُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ
عَرَضُنَا الْآنَ^(١) أَمْرَانِ:

- أَحَدُهُمَا: هُوَ أَنَّ اخْتِيَارَ هَذَا الْمَصْدَرِ دُونَ مَا يَجْرِي عَلَى
وَزْنِ الْفِعْلِ ظَهَرَ سِرُّهُ، وَهُوَ أَنَّهُ يُشْعِرُ هَذَا الْوَزْنَ - وَهُوَ فُعْلَان - بِنَوْعِ
مُبَالَغَةٍ فِي التَّسْيِيحِ.

- وَالثَّانِي: أَنَّ مَعْنَاهُ التَّنْزِيهِ وَالتَّبَرُّؤُ^(٢) مِنْ كُلِّ سُوءٍ، فَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ
تَقْدِيسُهُ تَعَالَى عَنْ كُلِّ صِفَةٍ تُؤَدِّي إِلَى حُدُوثِهِ أَوْ نَقْصِهِ أَوْ افْتِقَارِهِ إِلَى
مُقْتَضٍ أَوْ مُحْضَصٍ، وَعَنْ هَذَا كَانَ تَعَالَى مَوْصُوفًا بِالْقُدُّوسِ السَّلَامِ.

الكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ: وَهِيَ ذِكْرُ كِبَرِهِ تَعَالَى:

إِعْلَمَ أَنَّ «أكْبَر» لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ، يُطْلَقُ بِإِزَاءِ كَثَرَةِ الْأَجْزَاءِ، وَيُطْلَقُ
بِإِزَاءِ عِظَمِ الرُّتْبَةِ وَالْعَلِيَاءِ، وَلِهَذَا يُقَالُ: كَبِيرُ الْقَوْمِ وَالْبَارِي تَعَالَى
مُقَدَّسٌ عَنِ الْكِبَرِ بِمَعْنَى كَثَرَةِ الْأَجْزَاءِ، فَيَتَعَيَّنُ^(٣) إِبْتِائُهُ بِمَعْنَى الشَّرَفِ
وَالْعَلِيَاءِ. وَلَهُ مَعْنَى أَظْهَرَ مِنْ هَذَا سَنَذْكُرُهُ بَعْدَ اسْتِيعَابِ الْكَلَامِ عَلَى
هَذَا الْمَعْنَى.

ثُمَّ لَفْظُهُ: «أَفْعَل» هَاهُنَا لَا يُرَادُ بِهَا التَّفْضِيلُ؛ فَإِنَّهُ مَعَ ذِكْرِ
الْإِلَهِ لَا يَكُونُ كَبِيرٌ لِيُقَالَ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، فَإِنَّ الْحَالَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ
يُثَبَّتَ التَّفْضِيلُ بِالْمَعْنَى الْجِسْمَانِيَّ فَهُوَ مُتَقَدِّسٌ عَنْهُ، وَإِمَّا أَنْ يُثَبَّتَ
بِمَعْنَى عُلُوِّ الرُّتْبَةِ فَلَا اشْتِرَاكَ بَيْنَ الْمَالِكِ وَالْمَمْلُوكِ فِي رُتْبَةِ الْعَلِيَاءِ

(١) ليست في (ب). (٢) في (ب): التبرئة والتنزيه.

(٣) في (ب): فتعين.

فَيَقْعُ التَّفْضِيلُ. وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي إِطْلَاقِ الصِّعَةِ عَلَيْهِمَا، فَإِنَّ الْعَلِيَاءَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى الْقَيُّومِ^(١) سُبْحَانَهُ رَاجِعَةً إِلَى رُتْبَةِ الْإِلَهِيَّةِ وَشَرَفِ^(٢) الرُّبُوبِيَّةِ الَّتِي هِيَ فِي الْعَقْلِ وَاحِدَةٌ لَا تَقْبَلُ الْكَثْرَةَ، وَالْعَلِيَاءَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى الْخَلْقِ رَاجِعَةً إِلَى إِكْرَامِ قَوْمٍ أَوْ ثُرُوعِ بَمَالٍ أَوْ نَسَبٍ يَعْتَبِرُهُ أَهْلُ الْعَادَةِ، وَالْحَقُّ لَيْسَ كَبِيرًا بِإِكْرَامِ عَبِيدِهِ وَلَا بِشُكْرِهِمْ وَعِبَادَتِهِمْ؛ بَلْ لِكَمَالِ صِفَاتِهِ وَعَظِيمِ رُبُوبِيَّتِهِ عَلَى وَجْهِ تَخَسُّسِ لُورِهِ خَفَافِشِ الْأَفْهَامِ، وَعَلَى هَذَا كَانَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

نَعَمْ؛ قَدْ يَرِدُ لَفْظُ التَّفْضِيلِ وَالْمُرَادُ بِهِ حَضَرُ الْفَضِيلَةِ وَإِثْبَاتُ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] أَيْ: وَهُوَ هَيِّنٌ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ ﴿٢٤﴾ [الفرقان: ٢٤].

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مَاجِيَةٌ لِكُلِّ وَسْوَاسٍ يَعْقُبُهُ تَشْبِيهُ، فَيَتَأَكَّدُ لَكَ بِهِ مَعْنَى التَّسْيِيحِ وَالتَّنْزِيهِ، فَمَنْ خَطَرَ بِبَالِهِ عِبَادَةُ شَيْءٍ قَدْ انْتَهَى إِلَى حَقِيقَتِهِ الْعَقْلُ وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْفِكْرُ قَالَهُ أَكْبَرُ وَأَجَلُ^(٣) مِنْ هَذَا الْمَعْلُومِ.

وَيَلُوحُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ مَعْنَى آخَرَ وَهُوَ أَنَّ لَفْظَ الْكِبَرِ قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ دَوَامُ الْوُجُودِ لِلشَّخْصِ مُدَّةً وَثُبُوتُ بَقَائِهِ زَمَانًا، فَيُسْتَعَارُ هَذَا الْمَعْنَى لِوَاجِبِ الْوُجُودِ الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْجُودًا، مَعَ

(١) فِي (ب): لِلْقَيُّومِ.

(٢) فِي (أ): وَتَصَرَّفَ (غَيْرِ وَاضِحَةٍ). (٣) فِي (أ): أَجَلٌ وَأَكْبَرُ.

تَقْدُسِهِ عَنِ الزَّمَانِ وَنِسْبَةِ وُجُودِهِ إِلَى مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ؛ بَلْ^(١) هُوَ
الْأَوَّلُ وَلَا أَوَّلَ قَبْلِهِ، وَالْآخِرُ وَلَا آخِرَ بَعْدِهِ، فَيَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا
قَدَمُهُ وَبَقَاؤُهُ.

الْكَلِمَةُ الثَّالِثَةُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ:

الْحَمْدُ: هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ بِذِكْرِ أَوْصَافِ جَلَالِهِ، فَيَنْدَرِجُ تَحْتَ
مُقْتَضَى الثَّنَاءِ كُلِّ صِفَاتِ الْكَمَالِ. وَقَدْ حَصَرَ الثَّنَاءُ لَهُ حَيْثُ ذَكَرَهُ
بِلَامِ التَّعْرِيفِ^(٢) الْمُقْتَضِيَةَ لِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ وَحَصْرِهِ، فَأَفْهَمَ مِنْ هَذَا
الْخُطَابِ^(٣) انْحِصَارَ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ لَهُ مِنْ حَيْثُ اخْتِصَاصِ الْكَمَالِ بِهِ،
وَأَنَّ مَا سِوَاهُ نَاقِصٌ مُحْتَاجٌ.

نَعَمْ؛ قَدْ^(٤) يُنسَبُ إِلَى مَنْ سِوَاهُ الْكَمَالِ، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قِلَّةِ
النَّقْصِ الثَّابِتِ لَهُ عُرْفًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ النِّقَاطِصِ، وَلَيْسَ
ذَلِكَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ بِسَبِيلٍ. وَقَدْ يُحْمَدُ الْحَقُّ تَعَالَى عَلَى نِعَمِهِ كَمَا
أَمَرَ، وَالشُّكْرُ لَا يَنْبَغِي فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا لَهُ؛ إِذْ لَا فَاعِلَ سِوَاهُ، فَأَخْطَرُ
بِقَلْبِكَ هَذِهِ الْمَعَانِي رَحِمَكَ اللَّهُ^(٥) عِنْدَ شُكْرِكَ وَذِكْرِكَ.

الْكَلِمَةُ الرَّابِعَةُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ:

إِعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ الْاِسْتِثْنَاءِ فِي الْحَقِيقَةِ لَا يَجْرِي عَلَى ظَاهِرِ مَا
يَفْهَمُهُ كُلُّ قَاصِرٍ مِنْ أَنَّهُ نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ؛ إِذْ يَلْزَمُ مِنْهُ هَاهُنَا كُفْرٌ

(١) ليست في (أ).

(٢) في (ب): المعرفة.

(٣) ليست في (أ).

(٤) ليست في (ب).

(٥) رحمتك الله: ليس في (أ).

وَإِيمَانٌ^(١). وَقَدْ قَالَ الْفُقَهَاءُ: إِنَّ الْمُقَرَّرَ بِعَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةٌ مُقَرَّرٌ بِسَبْعَةٍ، لَا بِعَشْرَةٍ وَيَنْفِي مِنْهَا ثَلَاثَةٌ؛ إِذْ يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ لَا يُقْبَلَ ذَلِكَ. نَعَمْ لِلْسَبْعَةِ عِبَارَتَانِ: سَبْعَةٌ، وَعَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ، لَكِنْ صِغَةُ النَّفْيِ أُبْلَغُ فِي إِفَادَةِ مَعْنَى الْوَحْدَانِيَّةِ^(٢)؛ إِذْ يُلْزَمُ مِنْهَا نَفْيُ الْكَمِّيَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ وَالْمُتَّصِلَةِ^(٣) كَمَا سَنُبَيِّنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الْكَلِمَةُ الْخَامِسَةُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ:

إِعْلَمُ أَنَّ هَذَا يَتَضَمَّنُ أَمْرَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: نَفْيُ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ بِغَيْرِ اللَّهِ.

- الثَّانِي: إِبْتِاثُ الْقُدْرَةِ لَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

فَهُوَ مَعْنَى الْكَسْبِ وَسَلْبِ الْإِسْتِقْلَالِ لِلْعَبْدِ، وَإِبْتِاثُ الْإِخْتِرَاعِ وَالْإِسْتِقْلَالِ لِلَّهِ تَعَالَى. وَعَنْ هَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

(١) القصد بهذا الكلام دفع ما يتوهمه القاصر من التناقض في الاستثناء لأن ظاهره نفي كل فرد من أفراد الإله وإخراج الفرد الواحد بعد أن شمله النفي الذي قبل أداة الاستثناء، وهذا باطل إذ يلزم منه كون المتلفظ بالكلمة المشرفة كافراً لنفيه كل إله لأنه تعطيل، وكونه مؤمناً لتداركه ذلك بإثبات الفرد الواحد الذي هو خالق العالم لإتيانه بأداة الاستثناء، وذلك - أي: كون المتلفظ بالكلمة المشرفة مؤمناً كافراً - باطل إجماعاً لأن القصد بها الإيمان فقط لا الكفر والإيمان. (حاشية الدسوقي على شرح الصغرى، للسنوسي، ص ٢٠٨).

(٢) الشاوي: يعني: أن لا إله إلا الله لما فيها من الحصر أبلغ في الوجدانية؛ لصراحة نفي غيره من قولنا: الله واحد. (حاشية على شرح الصغرى للسنوسي، ص ١٨٩).

(٣) السنوسي: يعني بالكمية المتصلة: التركيب في ذات الإله جل وعلا. وبالكمية المنفصلة: وجود إله ثان منفصل مماثل. (شرح الصغرى، ص ٢٠٩).

نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ [الفاتحة: ٥] تَحْقِيقًا لِلْعُبُودِيَّةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ. وَلَا يَخْفَى
ظُهُورُ ذَلِكَ عَلَى مُتأملٍ ذَرَّاهُ.

دَقِيقَةٌ:

قَوْلُهُ ﷺ: «عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» ظَهَرَتْ فَائِدَتُهُ،
وَهِيَ إِدَامَةُ ذِكْرِ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ تَدْبِيرِ
الْآيَاتِ: الذِّكْرُ، وَكَمَالُ الذِّكْرِ بِرُسُوحِ الْمَعْرِفَةِ فِي الْقَلْبِ^(١) عَلَى وَجْهِ
تَدْوَمٍ^(٢) أَمْثَالُهَا فِي الْعَادَةِ، وَعَنْ هَذَا الدَّوَامِ تَفَاوَتْ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ عِنْدَ
الْأُسْعَرِيَّةِ، حَتَّى تَكُونَ الْعَقْلَةُ وَالذُّهُولُ يُسْتَغْفَرُ مِنْهُمَا عِنْدَ الْمُقَرَّبِينَ،
فَإِدَامَةُ الذِّكْرِ وَرُسُوحُ الْمَعْرِفَةِ فِي مَجْرَى سُنَّتِهِ تَعَالَى الْإِخْتِرَاعُ فِي
الْقَلْبِ بِإِدَامَةِ تَدْبِيرِ الْآيَاتِ. فَالَّذِي ظَهَرَ مِنْ فَائِدَةِ ذِكْرِهِ^(٣) جَمِيعُ
الْكَائِنَاتِ^(٤) فِي الْعَالَمِ إِدَامَةُ تَدْبِيرِ الْآيَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ عَقَبَهُ بِذِكْرِ عَدَدِ مَا هُوَ خَالِقٌ لِيَذْكُرَ الْمُكَلَّفُ عَدَدَ مَا هُوَ
خَالِقٌ لِيَعْرِفَ كَمَالَ الْإِفْتِدَارِ لِلْحَضَرَةِ الْإِلَهِيَّةِ كَيْ لَا يَعْتَقِدَ انْحِصَارَهُ
عَلَى مَا هُوَ كَائِنٌ^(٥)، فَإِذَا وَعَتِ الْعُقُولُ عُمُومَ التَّعَلُّقِ فَتَعْرِفُ وَصَفَ
الْكَمَالِ، فَتَضْطَرُّ إِلَى التَّقْدِيسِ وَالتَّنْزِيهِ مِنْ كُلِّ سُوءٍ، وَثُبُوتِ الْعَلَيَاءِ
بِكُونِهِ أَكْبَرَ وَكَوْنِهِ قَدِيمًا بَاقِيًا، وَالْحَمْدُ وَالشَّائِءُ، فَتَحْكُمُ^(٦) بِاسْتِحَالَةِ
الْإِنْسَانِيَّةِ فِي الْإِلَهِيَّةِ؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ كَامِلَانِ عَلَى الْإِطْلَاقِ. ثُمَّ يُلْزَمُ مِنْ

(١) وقد بينا... القلب: ليس في (أ). (٢) في (أ): يدوم.

(٣) في (أ): ذكر.

(٤) زاد في (ب): به.

(٥) في (أ): فيحكم.

عُمُومِ التَّعَلُّقِ اسْتِحَالَهُ أَصْلٌ^(١) اخْتِرَاعٌ غَيْرُهُ، فَيَفْسُدُ مَذْهَبُ الْقَدَرِيَّةِ، وَيَتَحَقَّقُ مَعْنَى الْعُبُودِيَّةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ.

خَاتِمَةُ هَذَا الْفَصْلِ:

قَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ هَذَا الْإِسْمِ - وَهُوَ: «اللَّهُ» - فِي جَمِيعِ الْكَلِمَاتِ، فَلْنُفَصِّحْ عَنْ مَعْنَاهُ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي كَوْنِهِ اسْمًا مُشْتَقًّا أَوْ اسْمًا عَلَمًا، وَمَنْ قَالَ: بِأَنَّهُ اسْمٌ مُشْتَقٌّ اخْتَلَفُوا فِي اسْتِقْبَالِهِ، فَقَالَ قَوْمٌ: كَانَ فِي أَصْلِهِ: «إِلَهًا»، فَأُتِيَ^(٢) بِلَامِ التَّعْرِيفِ^(٣) فَصَارَ: «الِإِلَهُ»، ثُمَّ أُدْغِمَتْ إِحْدَى اللَّامَيْنِ فِي الْأُخْرَى فَقِيلَ: «اللَّاهُ». ثُمَّ فُحِّمَتْ فَقِيلَ: «اللَّهُ». وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ: «لَاهُ»، مَاخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَاهَتِ الشَّمْسُ: إِذَا ارْتَفَعَتْ، وَأَنْشَدُوا:

وَلَاهُكَ قَدْ يَعْشَى الْعَشِيرَةَ نُورُهُ وَنُورُكَ نُورٌ فِي الْجَدِيدَيْنِ سَاطِعٌ

أَيُّ: سُودُ ذَلِكَ وَعِظَمُ شَأْنِكَ، فَهُوَ يَعْنِي مَعْنَى الْوَصْفِ بِالْعُلُوِّ وَالرَّفْعَةِ.

وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّهُ كَانَ مُشْتَقًّا ثُمَّ صَارَ عَلَمًا^(٤)، وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ جَمْعُ بَيْنِ الْقَوْلَيْنِ وَحَسْمٌ لِمَادَّةِ النَّزَاعِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ،

(١) ليست في (أ).

(٢) ليست في (ب).

(٣) في (ب): المعرفة.

(٤) حافظ الإمام المقترح على هذا الرأي في: «كفاية طالب علم الكلام» حيث قال: والصحيح أنه اسم علم، ولا مانع من أن يكون مشتقاً في أصله ثم يكون موضوعاً على جهة العلمية. والدليل على أنه علم امتناع النعت به، ونعته بجميع الأسماء، وذلك من أحكام العلمية.

وَيَنْدَفِعُ بِهِ التَّرَادُّفُ عَنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى الْمَذْكُورَةِ فِي التَّسْعَةِ
وَالْتَّسْعِينَ اسْمًا^(١)، وَهُوَ أَصْلٌ مُعْتَبَرٌ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ. وَإِنْ أَمْهَلَ
الْأَجَلَ فَسَنَذْكُرُ فِيهِ كِتَابًا نَأْتِي فِيهِ بِمَا يُوَضِّحُ السَّبِيلَ.

وَإِذَا فَهِمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْإِسْمَ مِنْ أَشْرَفِ أَسْمَائِهِ
سُبْحَانَهُ؛ إِذْ هُوَ دَالٌّ عَلَى الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ^(٢)، وَعَنْ هَذَا صَدَرَ رَأْيُ
بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ الْإِسْمُ الْأَعْظَمُ، وَهُوَ تَحَكُّمٌ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ وُجُودُ اسْمٍ
آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا لَا نَعْلَمُهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى. نَعَمْ شَرَفَ هَذَا
الْإِسْمَ لَا يَكَادُ يَخْفَى، وَلِهَذَا أُضِيفَ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهِ وَنِعَتْ بِهَا.
وَهَذَا وَامْتِنَاعُ جَعْلِهِ صِفَةً دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهِ صَارَ عِلْمًا.



(١) ليست في (أ).

(٢) في (ب): الصفات والذات. رجع الإمام المقترح عن هذا القول في: «كفاية
طالب علم الكلام» حيث قال: أما الله فهو اسم للذات فقط، وهو الصحيح.
وقيل: إنه اسم للذات الموصوفة بالصفات.

الفصل الثاني

في الترتيب

اعْلَمُ أَنَّ التَّقْدِيسَ عَنْ صِفَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ وَالتَّنْزِيهِ عَنِ النَّقَائِصِ
وَالْآفَاتِ أَوْلَى مَبْدُوءٍ^(١) بِهِ وَمِمَّا يَنْبَغِي تَقْدِيمُهُ^(٢) عَلَى ذِكْرِ صِفَاتِ
الِإِلَهِ كَيْ لَا تُوهَمَ تَشْبِيهًا وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي ظَهَرَ مِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فَقَدَّمَ
تَعَالَى نَفْيَ التَّشْبِيهِ عَلَى ذِكْرِ الصِّفَاتِ، وَلِهَذَا لَمْ يَزَلِ الْأَصْحَابُ
يَبْدُؤُونَ بِذِكْرِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْآيِلَةَ إِلَى النَّفْيِ وَالتَّقْدِيسِ عَنِ
النَّقَائِصِ.

ثُمَّ بَدَأَ ﷺ بِالسَّمَاءِ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ الْآيَاتِ وَالْأَوْلَى فِي الْإِعْتِبَارِ
بِهَا، وَهِيَ مَحَلُّ عَرْشِهِ تَعَالَى وَكُرْسِيِّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَالْأَرْضُ بِالنِّسْبَةِ
إِلَيْهَا غَيْرُ مَعْدُودَةٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَجْمِهَا.

ثُمَّ عَقَّبَ ﷺ ذَلِكَ بِذِكْرِ الْأَرْضِ إِشَارَةً إِلَى هَذَا الْعَالَمِ السُّفْلِيِّ،
وَمِنْ^(٣) جُمْلَتِهِ الْإِنْسَانُ الْمَخْلُوقُ مِنْهَا، ثُمَّ مَا بَيْنَ ذَلِكَ، وَكُلُّهُ نِعْمَةٌ
عَلَى الْإِنْسَانِ. ثُمَّ اسْتَدْرَجَ الْعُقُولَ إِلَى مَا هُوَ خَالِقٌ، فَمَنْ وَعَى عَقْلُهُ

(١) في (ب): ما بدئ.

(٢) في (ب): تقدمه.

(٣) في (ب): فمن.

جَمِيعَ ذَلِكَ بِالْبُرْهَانِ^(١) وَرَسَخَ فِي قَلْبِهِ ذَلِكَ وَتَمَكَّنَ مِنْهُ يَوْشِكُ أَنْ يُنْبَهَرَ مِنْ كَثْرَةِ الْأَنْوَارِ.

ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِذِكْرِ عُلُوِّهِ وَعَظَمَتِهِ لِيَتَأَكَّدَ ذَلِكَ فِي الْقَلْبِ وَيَحْصُلَ الْعِلْمُ بِكَمَالِ الْإِسْتِغْنَاءِ بِذَاتِهِ، ثُمَّ أَتْنَى عَلَيْهِ بِذِكْرِ أَوْصَافِ جَلَالِهِ لِيَحْصُلَ الْعِلْمُ بِكَمَالِ ذَاتِهِ، ثُمَّ نَفَاهُ عَنْ غَيْرِهِ وَبَيَّنَ عُبودِيَّتَكَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَعَدَمَ اسْتِفْلَالِكَ بِهَا دُونَ حَوْلِهِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ، فَلَا حِظَّ سِرٍّ هَذَا التَّرْتِيبِ.



(١) الْبُرْهَانُ عِنْدَ مُتَكَلِّمِي أَهْلِ السَّنَةِ هُوَ الْمُوصِلُ إِلَى الْمَطْلُوبِ التَّصْدِيقِي بِطَرِيقِ النَّظَرِ، وَيُسَمَّى دَلِيلًا وَحِجَّةً وَقِيَاسًا: وَهُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ يَفْقِهَانِ لِإِنْتِاجِ يَقِينٍ لَا يَحْتَمِلُ النَّقِیْضَ بِوُجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ. لَا فِي الدَّهْنِ؛ لِأَجْلِ الْجَزْمِ. وَلَا فِي الْحَارِجِ؛ لِأَجْلِ الْمُطَابَقَةِ. وَلَا بِإِعْتِبَارِ تَشْكِيكِكَ مُشْكَاكَ، لِأَجْلِ الثَّبَاتِ. فَالْيَقِينُ يَلْزِمُهُ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ: الْجَزْمُ وَالْمُطَابَقَةُ وَالثَّبَاتُ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مُقَدِّمَاتُهُ يَقِينِيَّةً ابْتِدَاءً، نَحْوُ: «الْأَرْبَعَةُ مُنْقَسِمَةٌ بِمُسَاوٍ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ بِمُسَاوٍ فَهُوَ زَوْجٌ، فَالْأَرْبَعَةُ زَوْجٌ». وَبَيَّنَ أَنْ تَكُونَ مُقَدِّمَاتُهُ نَظَرِيَّةً إِلَّا أَنَّهَا تَنْتَهِي إِلَى الصَّرُورَةِ، مِثْلُهُ: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ، فَالْعَالَمُ حَادِثٌ». (حَقَائِقُ التَّوْحِيدِ، لِلْإِمَامِ أَبِي زَيْدِ الثَّعَالِبِيِّ).

الْفَضْلُ الثَّالِثُ

فِي حُكْمِهَا

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ بِحُكْمٍ مَا رَوَيْنَاهُ مَذُوبٌ إِلَيْهَا، وَلَكِنْ إِزَالَةُ الرَّيْبِ فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْقَلْبِ وَاجِبٌ. وَهَلْ يَكْفِي^(١) فِي إِزَالَةِ هَذَا الْإِزْتِيَابِ وَالشَّكِّ الْاِعْتِقَادُ^(٢) الْجَزْمُ، أَمْ لَا بُدَّ مِنَ الْمَعْرِفَةِ؟ فِيهِ خِلَافٌ لَا يَحْتَمِلُ اسْتِيفَاءَهُ هَذَا الْكِتَابُ.

وَمَدْرَكَ الْوُجُوبِ عِنْدَنَا مِنَ الشَّرْعِ، فَيُحْتَاجُ فِي إِتْمَامِ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ - إِذْ وَقَعَ النَّظَرُ فِي حُكْمِهَا لَفْظاً وَمَعْنَى - إِلَى إِبْتِائِ الرِّسَالَةِ جَوَازاً وَوُقُوعاً، فَلْنُحَقِّقْ ذَلِكَ فِي آخِرِ الْعَقِيدَةِ. وَكَانَ عَلَى مُفْتَضَى مَا رَتَبْنَاهُ أَنْ نَبْتَدِئَ بِذِكْرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا بَعْدَ إِبْتِائِ مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّأْصِيلِ، لَا عَلَى حُكْمِ التَّفْصِيلِ، فَتَجْرِي عَلَى الْمُعْتَادِ بَيْنَ أُولِي الْأَلْبَابِ، وَنَجْعَلُ ذَلِكَ خَاتِمَةَ الْكِتَابِ.

فَانْبَنَى الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ عَلَى خَمْسَةِ أَرْكَانٍ وَخَاتِمَةٍ، وَتَبَنَّى جَمِيعُ هَذِهِ الْأُمُورُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ عَلَى قَاعَدَتَيْنِ:

- إِحْدَاهُمَا: النَّظَرُ فِي الْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ مِنَ الْوُجُوبِ وَالْجَوَازِ^(٣)

(١) فِي (أ): يَكْفِي.

(٢) فِي (أ): بِالْاِعْتِقَادِ.

(٣) فِي (ب): الْجَوَازُ وَالْوُجُوبُ.

وَالِاسْتِحَالَةِ^(١)، فَيَلْزَمُ الْمَقْصُودُ لَا مَحَالَةَ.

- وَالثَّانِيَّةُ: النَّظَرُ فِي أَحْكَامِ الْأَعْرَاضِ وَمَلَازِمَتِهَا لِلجَوَاهِرِ
وَالْأَجْسَامِ^(٢)، فَيَحْصُلُ الْمَرَامُ عَلَى التَّمَامِ.

(١) اعتنى الإمام المقترح في: «شرح العقيدة البرهانية» بهذه القاعدة الأولى، وهي معرفة الأحكام العقلية فقال: ممّا يجب أن يتقدم في هذا الفن معرفة الأحكام العقلية، وهي الوجوب والجواز والاستحالة. والدليل على انحصار القسمة: دورانها بين النفي والإثبات. ولنا في حصر دورانها بين النفي والإثبات طرق:

* الطريق الأول أن نقول: كل معلوم لا يخلو: إما أن يكون قابلاً للعدم أو لا: فإن لم يكن قابلاً للعدم فهو المعبر عنه بواجب الوجود. فحقيقة الواجب على هذا: ما لا يقبل العدم مطلقاً، لا العدم السابق ولا العدم اللاحق. فانتفاء العدم السابق يدل على نفي الأوليّة، وانتفاء العدم اللاحق يدل على نفي الآخريّة، وهو إشارة إلى دوام الوجود على وجه ينتفي عنه العدم اللاحق. وإن كان قابلاً للعدم فلا يخلو: إما أن يكون قابلاً للوجود والعدم على طريق البذل أو لا؛ فإن لم يكن قابلاً للوجود مع العدم، فهو المعبر عنه بالمستحيل. فحقيقة المستحيل على هذا: ما لا يقبل الوجود. وإن كان قابلاً للوجود والعدم، فهو المعبر عنه بالجائز. فحقيقة الجائز على هذا: ما هو قابل للوجود وقابل للعدم.

* الطريق الثاني أن نقول: كل معلوم لا يخلو إما أن يلزم من عدمه محال أو لا، فإن لزم من عدمه محال فهو المعبر عنه بواجب الوجود. فحقيقة واجب الوجود على هذا: ما يلزم من عدمه محال. وإن لم يلزم من عدمه محال فإمّا أن يلزم من وجوده محال أو لا، فإن لزم من وجوده محال فهو المعبر عنه بالمستحيل، فحقيقة المستحيل على هذا: ما يلزم من وجوده محال. وإن لم يلزم من وجوده محال ولا من عدمه محال فهو المعبر عنه بالجائز. فحقيقة الجائز على هذا: ما لا يلزم من وجوده محال ولا من عدمه محال. اهـ.

وقد اعتبر الإمام المقترح هذه الأحكام العقلية منغرزة في النفوس، إلا أنها من الضرورة التي تتوقف على سبب، فمن علم ذلك السبب علم أنه لا بد من تلك الأحكام، ومثل لذلك في: «كفاية طالب علم الكلام» بليونة اللين وخشونة الخشن، فهذه أمور حسية ضرورية، ولكن إدراكها متوقف على سبب، وهو اللمس، فكل من شارك فيه، وكان سليم الحواس، علم ذلك ضرورة، فكذاكم الأحكام العقلية.

(٢) هذه هي القاعدة الثانية في الكلام على العقائد وهي النظر والتفكير في العالم =

وَنَحْنُ نَذْكُرُ أَدِلَّةَ الْعَقِيدَةِ مَبْنِيَّةً عَلَى هَاتَيْنِ الْقَاعِدَتَيْنِ رَمْزاً عَلَى حُكْمِ الإِجْمَالِ، ثُمَّ نَشْرَعُ فِي التَّفْصِيلِ مُرَتَّبِينَ لِأَدِلَّتَيْهَا عَلَى حُكْمِ النَّظْمِ^(١) وَالتَّهْذِيبِ لِلْمُقَدَّمَاتِ الْمُتَبَجَّاتِ^(٢)، مُسْتَعِينِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَعَلَيْهِ الْإِتِّكَالُ.

- أَمَّا عَلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى فَنَقُولُ: دَلَّ جَوَازُ وُجُودِ الْعَالَمِ عَلَى مُقْتَضٍ، وَامْتِنَاعُ نِسْبَتِهِ إِلَى مَا لَيْسَ بِشَيْءٍ عَلَى وُجُودِهِ، وَلُزُومُ الْوُجُوبِ لَهُ دَلِيلٌ عَلَى امْتِنَاعِ كُلِّ صِفَةٍ تُؤَدِّي إِلَى الْجَوَازِ مِنَ الْحَاجِيَّةِ وَالْأَيِّنَّةِ وَالْكَمِّيَّةِ. وَهَذَا مَعْنَى الْكَلِمَةِ الْأُولَى.

وَلُزُومُ وَثُوفِ التَّسْلُسِ^(٣) فِي الْأَسْبَابِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ مُقْتَضٍ

= على وجه يؤدي إلى معرفة الله تعالى وصفاته، على وفق القاعدة الأولى وهي الأحكام العقلية، وقد أشار الإمام المقترح في: «شرح العقيدة البرهانية» إلى أن معرفة الله تعالى وصفاته ذاته (لا مجرد معرفة وجوده فيمكن أن يدعى أنه بديهي لا يفتقر إلى نظر) لا تتم عادة إلا بهذه القاعدة، فقال: «ثبت عادة أنه لا يتوصل لمعرفة الباري تعالى إلا بالنظر إذ لم تَجِرِ العادة بحصول ذلك ضرورة، فلا بد إذاً من الدليل، والدليل يتوقف على معرفة هذه الأحكام العقلية. وبيانه هو أنه إذا كنا مأمورين بمعرفة الله تعالى، ولا نتوصل إليها إلا بالنظر كما قررناه، والنظر إنما يتصور في ما علمناه في الجملة، وهو العالم، لا في ما لا نعلمه، «تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في ذات الله»، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَظْهَرُ مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١] وقال: ﴿يَنْظُرُ الْإِنْسَانُ بِمِ حُلُقٍ ٥٠﴾ [الطارق: ٥]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥] إلى غير ذلك مما يكثر، فما أحالنا في التوصل إلى معرفته إلا بالنظر في العالم.

(١) في (ب): النظر. (٢) في (أ): المنتجة.

(٣) التسلسل: هو توقف وجود الشيء على وجود أشياء غير متناهية. وهو باطل كما يظهر من تعريفه، سواء كان في المؤثرين أو الآثار، في الأسباب أو المسببات، في المحدثين أو في الحوادث.

وَاجِبِ الوجودِ. وَيَلْزَمُ قَدَمُهُ وَبَقَاؤُهُ عَلَى مَا سَنَبِّينُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَهَذَا أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ مِنَ الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ.

وَلُزُومُ اخْتِصَاصِ كُلِّ مَوْجُودٍ بِصِفَةٍ يُمَائِلُ بِهَا وَيُخَالِفُ، وَاسْتِحَالَةُ وجودِ مُرْسِلٍ^(١) عَلَى أَخَصِّ وَصْفٍ إِلَهِيَّةٍ. وَهُوَ الْمَعْنَى الثَّانِي مِنَ الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ.

ثُمَّ دَلَّ تَسَاوِي الْمُتَمَائِلَاتِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الذَّاتِ عَلَى صِفَةِ التَّخْصِصِ لِهَذَا الْمَوْجُودِ. وَامْتِنَاعُ التَّخْصِصِ مِمَّنْ لَا يَتَأْتَى لَهُ ذَلِكَ عَلَى صِفَةِ الْإِفْتِدَارِ لَهُ. وَامْتِنَاعُ التَّخْصِصِ بِدُونِ انْكِشَافِ الْمُخَصَّصِ لِمَنْ خَصَّصَ عَلَى عِلْمِهِ بِهِ. وَاسْتِحَالَةُ قِيَامِ هَذِهِ الصِّفَاتِ بِمَنْ لَيْسَ بِحَيٍّ عَلَى كَوْنِهِ حَيًّا. وَجَوَازُ تَرَدُّدِ الْخَلَائِقِ بَيْنَ أَمْرِ مُطَاعٍ وَنَهْيٍ مُتَّبَعٍ عَلَى كَوْنِهِ مُتَّكِلًا أَمْرًا. وَمَلَازِمَةُ الْعِلْمِ لِلْخَبَرِ عَنِ الْمَعْلُومِ عَلَى خَبَرِهِ، وَلُزُومُ كَوْنِهِ سَمِيعًا بَصِيرًا لِإِخْبَارِهِ بِذَلِكَ عَلَى مَنْهَجٍ، أَوْ لِسْتِحَالَةِ التَّفْصِيلِ عَلَيْهِ عَلَى مَنْهَجٍ، أَوْ دَلَّ لُزُومُ اسْتِحَالَةِ رُؤْيَةِ بَعْضِ الْمَوْجُودَاتِ مِنْ نَفْيِ الْإِدْرَاكِ عَنْهُ عَلَى ثُبُوتِهِ لَهُ^(٢) عَلَى مَنْهَجٍ آخَرَ، وَالْأَوَّلُ مُخْتَارُنَا عَلَى مَا سَيَأْتِي.

وَاقْتِضَاءُ التَّخْصِصِ بِبَعْضٍ مَا يَصِحُّ تَعَلُّقُ صِفَاتِهِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ مُخَصَّصًا دَلِيلٌ عَلَى لُزُومِ الْعُمُومِ فِي كُلِّ مَا يَصِحُّ التَّعَلُّقُ بِهِ؛ إِذْ هُوَ مُحَالٌ لِأَنَّهُ نَقِیضُ الْإِسْتِغْنَاءِ اللَّازِمِ لَهُ مِنْ كَوْنِهِ مُنْتَهَى الْحَاجَاتِ.

(٢) على ثبوته له: ليس في (أ).

(١) غير واضحة في (ب).

وَوُجُوبٌ وَجُودَهَا^(١) لَا زِمَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ جَوَّازُهَا يَسْتَدْعِي مُخَصَّصاً، وَعُمُومُ التَّعَلُّقِ يُنَافِي ذَلِكَ. وَلِزُومِ التَّسْلُسِ مِنْ جِهَةِ جَوَّازِهَا بِوَاسِطَةِ افْتِقَارِ كُلِّ جَائِزٍ إِلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْوُجُوبِ لَهَا. وَهَذَا تَمَامُ الْكَلِمَةِ الثَّالِثَةِ.

وَتَطَرُّقُ الْجَوَّازِ إِلَيْهِ مِنْ وَجْهِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِثْنَيْنِيَّةِ وَافْتِقَارِهِ إِلَى الْمُخَصَّصِ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْوَحْدَانِيَّةِ لَهُ. وَاقْتِضَاءُ الْإِثْنَيْنِيَّةِ افْتِرَاقاً يَسْتَدْعِي مُخَصَّصاً دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ. وَ^(٢)عُمُومُ التَّعَلُّقِ فِي الصِّفَاتِ الَّتِي يَتَأَتَّى لِذَاتِهِ التَّأْثِيرُ وَالْاخْتِرَاعُ بِهَا دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى انْفِرَادِهِ بِالْاخْتِرَاعِ. وَهَذَا تَمَامُ الْكَلِمَةِ الرَّابِعَةِ وَالْحَامِسَةِ.

وَاسْتِحَالَةُ وَجُودِ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ عَالِمٍ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اخْتِرَاعِنَا وَإِنْدَاعِنَا لِأَفْعَالِنَا.

وَصِحَّةُ تَعَلُّقِ الْخَطَابِ بِالتَّبْلِيغِ بِشَخْصٍ مَعَ إِمْكَانِ إِعْلَامِهِ لَهُ^(٣) دَلِيلٌ عَلَى جَوَّازِ بَعَثَةِ الرُّسُلِ ﷺ. ثُمَّ وَجُودُ الْمُعْجَزَاتِ مِنْهُمْ دَلِيلٌ عَلَى وَقُوعِ ذَلِكَ، وَمَا حَصَلَ مِنْهَا عَلَى يَدَيْ^(٤) مُحَمَّدٍ ﷺ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهِ مِنْهُمْ. ثُمَّ يَجِبُ التَّصْدِيقُ بِجَمِيعِ مَا أَخْبَرُوا بِهِ لِضَرُورَةِ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى صِدْقِهِمْ فِيهِ^(٥). وَهَذَا تَمَامُ الطَّرِيقَةِ الْأُولَى.

(١) أي: وجوب وجود صفات الباري تعالى.

(٢) في (ب): ثم.

(٣) ليست في (ب).

(٤) في (أ): يد.

(٥) ليست في (ب).

- الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ أَنَّ نَقُولَ: دَلَّتْ مُلَازِمَةُ الْجَوَاهِرِ لِلْأَعْرَاضِ^(١) الْحَادِثَةِ عَلَى حَدِيثِهَا.

وَحُدُوثِهَا عَلَى وُجُودِ مُحْدِثِهَا.

وَاسْتِحَالَةَ حُدُوثِهِ عَلَى اسْتِحَالَةِ مَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنَ الْحَجْمِيَّةِ وَالْجِسْمِيَّةِ وَالْإِنْتِقَالِ وَالتَّغْيِيرِ.

وَلُزُومُ التَّسْلُسِ مِنْ حُدُوثِهِ دَلِيلٌ عَلَى قَدَمِهِ.

وَأَمْتِنَاعُ صُدُورِ الْعَدَمِ مِنْ مُقْتَضٍ دَلِيلٌ عَلَى بَقَائِهِ وَاسْتِحَالَةِ عَدَمِهِ.

وَجَوَازُ رُؤْيَا كُلِّ مَوْجُودٍ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَايِهِ، وَكَوْنُ الْإِدْرَاكِ لَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي يَتَأْتَى بِهَا التَّأْثِيرُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ. وَالسَّمْعُ قَاطِعٌ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى ذَلِكَ.

ثُمَّ دَلَّ^(٢) لُزُومُ الْإِفْتِرَاقِ بَيْنَ مَا يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ وَبَيْنَ مَا لَا يَصِحُّ عَلَى صِفَةٍ يَصِحُّ بِاعْتِبَارِ قِيَامِهَا الْفِعْلُ لِمَنْ قَامَتْ بِهِ وَهُوَ الْمَعْنِيُّ بِالْإِفْتِدَارِ.

ثُمَّ صَحَّةُ الْإِفْتِدَارِ عَلَى كُلِّ مُمَكِّنٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُخَصَّصٍ مِنَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِرَادَةِ تَخَصُّصِهِ.

وَإِتِّقَانُ الْفِعْلِ وَإِحْكَامُهُ دَلِيلٌ^(٣) عَلَى عِلْمِهِ، أَوْ نَفْسِ وُجُودِ الْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ.

(٢) فِي (أ): دَلِيلٌ.

(١) فِي (ب): لِأَعْرَاضِهَا.

(٣) فِي (ب): دَلَّ.

وَاسْتِحَالَهُ قِيَامِ هَذِهِ الصِّفَاتِ بِمَنْ لَيْسَ بِحَيٍّ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهِ حَيًّا.

وَلُزُومُ الْإِتِّصَافِ بِضِدِّ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ الْمُسْتَحِيلِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى قِيَامِ هَذِهِ الصِّفَاتِ بِهِ.

وَاسْتِحَالَةُ تَعَلُّقِ إِدْرَاكِئِنَا بِبَعْضِ مَا يَصِحُّ إِدْرَاكُهُ عَقْلًا دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهِ مُدْرِكًا لَهَا.

وَلُزُومُ اطِّرَادِ الْعِلَلِ وَانْعِكَاسِهَا دَلِيلٌ عَلَى مَعَانٍ تُوجِبُ هَذِهِ الْأَحْكَامَ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يُثَبِّتُ الْأَحْوَالَ، أَوْ رُجُوعُ هَذِهِ الصِّفَاتِ إِلَى حَقِيقَةِ الْمَعَانِي عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَرَى نَفْيَهَا.

وَلُزُومُ قِيَامِ ضِدِّ لِهَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى تَقْدِيرِ اخْتِصَاصِهَا بِبَعْضِ مَا يَصِحُّ تَعَلُّقُهَا بِهِ دَلِيلٌ عَلَى عُمُومِ تَعَلُّقِهَا.

وَصِحَّةُ اقْتِدَارِهِ عَلَى كُلِّ مَا يَقْبَلُ الوجودَ دَلِيلٌ عَلَى نِسْبَةِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ إِلَيْهِ، بَلْ عُمُومُ تَعَلُّقِ إِزَادَتِهِ وَانْفِرَادِهِ بِالْإِخْتِرَاعِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ وَعَلَى وَقُوعِ ذَلِكَ مِنْهُ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ رِعَايَةِ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ دَلَّ لُزُومُ التَّمَانُعِ وَالْفَسَادِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِثْنَيْنِ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، وَجَوَازُ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ^(١) أَيْضًا.

وَتَعَذُّرُ عِلْمِنَا بِأَفْعَالِنَا دَلِيلٌ^(٢) عَلَى احْتِيَاجِ كُلِّ قَادِرٍ مِنْ

(١) ليست في (ب).

(٢) ليست في (أ).

الْمُحَدِّثِينَ إِلَى فَاعِلٍ لِفَعْلِهِ^(١)، وَهُوَ حَقِيقَةُ التَّبَرِّي مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ إِلَّا بِهِ.

ثُمَّ جَوَّازُ الْإِصْطِفَاءِ وَالْإِجْتِبَاءِ لِلْأَشْخَاصِ الْبَشَرِيَّةِ وَصِحَّةُ تَعَلُّقِ خُطَابِ التَّبْلِيغِ بِهِمْ دَلِيلٌ عَلَى جَوَّازِ بَعَثَةِ الرُّسُلِ ﷺ.

وَوُقُوعُ الْخَارِقِ لِلْعَادَةِ عَلَى يَدَيْ^(٢) الْمُتَحَدِّي دَلِيلٌ عَلَى وُقُوعِ ذَلِكَ كَمَا بَيَّنَّاهُ^(٣)، ثُمَّ^(٤) هُوَ دَلِيلٌ عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ، فَلَزِمَ الْقَوْلُ بِلُزُومِ وُقُوعِ الْحَشْرِ وَالنَّشْرِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَكُلِّ مَا وَقَعَ الْإِخْبَارُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الصَّادِقِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

فَهَذِهِ أُدِلَّةُ الْعَقِيدَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَلِمَاتِ الْمَرْوِيَّةِ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْاِكْتِفَاءِ بِهَذِهِ الْمَرَامِزِ، فَإِنَّهَا لَا تُفِيدُ إِلَّا تَذْكَارَ الْمُتَبَحِّرِينَ لِقَوَاعِدِهِمُ الْمُحْكَمَةِ لَدَيْهِمْ، وَالْمَقْصُودُ إِفَادَةُ الطَّالِبِينَ الْمُتَبَدِّلِينَ بِشَرْحِ ذَلِكَ.

وَلْتَفْتَحِ الْآنَ بِشَرْحِ أُدِلَّةِ^(٥) هَذِهِ الْعَقِيدَةِ عَلَى وَجْهِ نَجْعَلُ كُلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ رَمَزٍ وَسَطاً فِي مُقَدِّمَتَيْنِ، وَنُجْرِي كُلَّ دَعْوَى عَلَى الطَّرِيقَتَيْنِ، مُسْتَعِينِينَ بِاللَّهِ ﷻ عَلَى ذَلِكَ^(٦).



(١) في (ب): يفعله.

(٢) في (أ): يد.

(٣) وقوع ذلك كما بيناه: غير واضح في (ب).

(٤) في (أ): و.

(٥) ليست في (أ).

(٦) على ذلك: ليس في (ب).

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ

سُبْحَانَ اللَّهِ

وَفِيهِ سِتَّةُ مَطَالِبَ :

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

وُجُودُ اللَّهِ تَعَالَى

وَلَنَا فِيهِ مَسْكَانٌ :

- **الأوَّلُ** : أَنْ نَقُولَ : الْعَالَمُ جَائِزُ الْوُجُودِ، وَكُلُّ جَائِزِ الْوُجُودِ
فَلَهُ سَبَبٌ، فَالْعَالَمُ إِذَنْ لَهُ سَبَبٌ .

وَهَذَا بَعْدَ مُقَدِّمَتَيْنِ، وَهُوَ أَنَّ الْعَالَمَ لَهُ سَبَبٌ، وَكُلُّ سَبَبٍ
مَوْجُودٌ، فَالْعَالَمُ لَهُ سَبَبٌ مَوْجُودٌ. غَيْرَ أَنَّ اسْتِحَالَةَ صُدُورِ الْفِعْلِ مِنْ
لَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْلَمُ^(١) بِالضَّرُورَةِ، فَتَرَكَنَاهُ لِاشْتِهَارِهِ، وَاسْتَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ
الْعَالَمَ لَهُ سَبَبٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَنُوضِّحَهُ .

أَمَّا^(٢) الدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ الْعَالَمِ أَمْرَانِ :

- **أَحَدُهُمَا** : أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَكُنْ جُمْلَتُهُ جَائِزَةً لَمْ تَكُنْ أَحَادُهُ جَائِزَةً،
وَالْعِلْمُ بِكَوْنِ أَحَادِ الْعَالَمِ جَائِزَةً وَخُلُوقَهَا عَنِ الْوُجُوبِ^(٣) ضَرُورِيٌّ،

(١) ليست في (أ) .

(٢) ليست في (أ) .

(٣) في (أ) : الوجود .

وَالْجُمْلَةُ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْآحَادِ، فَيَلْزَمُ جَوَازُ الْجُمْلَةِ لَا مَحَالَةَ.

- الأَمْرُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّهُ أَجْرَامٌ مُتَعَيِّرَةٌ مُتَكَثِّرَةٌ ذَوَاتُ أَجْزَاءٍ، وَكُلُّ جَرْمٍ مُتَعَيِّرٍ مُتَكَثِّرٍ جَائِزٌ.

وَدَلِيلُ أَنَّ الْجَائِزَ يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ فِي وُجُودِهِ هُوَ أَنَّ الْجَائِزَ: مَا اسْتَوَى طَرَفَاهُ، أَغْنَى أَنْ نِسْبَةَ وُجُودِهِ وَعَدَمِهِ إِلَى ذَاتِهِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، فَوُجُودُهُ لَا يَكُونُ مِنْ حَقِيقَتِهِ، فَيَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ يَتَّضِحُ بِأَدْنَى نَظَرٍ قَرِيبٍ؛ فَإِنَّ مَا لَا يَتَرَجَّحُ أَحَدُ طَرَفَيْهِ مِنْ ذَاتِهِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُرَجِّحٍ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعَالَمَ جَائِزَ الْوُجُودِ، وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ تَكَثُّرِهِ فَالْمُرَادُ بِهِ ثُبُوتُ أَجْزَاءٍ مُتَّصِلَةٍ أَوْ مُنْفَصِلَةٍ، فَإِنَّ الْكَمِّيَّةَ لَا تَحُلُو مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ أَرَدْتُمْ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ فَمَمْنُوعٌ، فَإِنَّ كُلَّ جِسْمٍ عِنْدَنَا وَاحِدٌ بِالذَّاتِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلِ، وَنَعْنِي بِهِ أَنَّ فِيهِ أَجْزَاءً مِنْ حَيْثُ الْقُوَّةُ، بِمَعْنَى أَنَّهُ قَابِلٌ لِأَنْ يَنْقَسِمَ فَيَصِيرَ اثْنَيْنِ، لَا أَنْ فِيهِ تَجْزِئَةٌ فِي الْحَالِ وَعِنْدَ انْقِسَامِهِ فَيَكُونُ كَمِّيَّةً مُنْفَصِلَةً. وَإِنْ أَرَدْتُمْ الْقِسْمَ الثَّانِي فَلِمَ قُلْتُمْ إِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْعَالَمِ؟! وَهَلَّا كَانَ مُجَرَّدَ الْعَدَدِ دَلِيلًا عَلَى الْجَوَازِ حَتَّى يَلْزَمُكُمْ عَلَى أَصْلِكُمْ نَفْيُ الصِّفَاتِ؟!

ثُمَّ هَذَا الدَّلِيلُ لَا يَشْمَلُ الْجَوَازَ فِي كُلِّ الْعَالَمِ؛ فَإِنْ عِنْدَنَا جَوَاهِرٌ عَقْلِيَّةٌ لَا تَقْبَلُ التَّغْيِيرَ وَالْقَدْرَ وَالشَّكْلَ، بَلْ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهَا الْحَيْثُ وَالْحَيَرُ، فَمَا دَلِيلُ جَوَازِهَا؟!

السُّؤَالُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّ الْوَسْطَ فِي هَذَا الدَّلِيلِ إِنْ كَانَ مُجَرَّدَ الْجَوَازِ فَيَسْتَدْعِي الْعَدَمَ مُقْتَضِيًا، وَإِنْ كَانَ الْجَوَازُ الْمُقَيَّدَ بِالْوُجُودِ فَالْجَوْهَرُ فِي الزَّمَنِ الثَّانِي مِنْ حُدُوثِهِ جَائِزٌ الْوُجُودِ، فَهَلَّا افْتَقَرَ إِلَى سَبَبٍ يَقْتَضِيهِ؟!

وَالْجَوَابُ هُوَ أَنَّ الْكَثْرَةَ مُتَحَقِّقَةٌ فِي الْعَالَمِ، وَهُوَ ذُو كَمِّيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ^(١)، وَأَعْنِي بِالْمُتَّصِلَةِ^(٢) أَنَّ فِي الْجِسْمِ أَجْزَاءً مَوْجُودَةً، لَا فِي الْوَهْمِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ، وَعَلَى اصْطِلَاحِ الْحَصْمِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلِ لَا مِنْ حَيْثُ الْقُوَّةُ؛ وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْجِسْمَ قَامَتْ بِهِ الْمُتَضَادَّاتُ، وَكُلُّ مَنْ^(٣) قَامَتْ بِهِ الْمُتَضَادَّاتُ فَهُوَ مُتَعَدَّدٌ فِي الْوُجُودِ، فَإِذَا فِي الْجِسْمِ تَعَدَّدٌ مِنْ حَيْثُ الْوُجُودِ.

أَمَّا قِيَامُ الْمُتَضَادَّاتِ بِهِ فَمَحْسُوسٌ، وَأَمَّا لُزُومُ التَّعَدُّدِ فِيهِ^(٤) فَلَا زَمَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الضَّدَيْنِ لَا يَقُومَانِ بِذَاتٍ وَاحِدَةٍ، فَتَعَيَّنَ الْقَوْلُ بِذَاتَيْنِ فِي الْجِسْمِ لِيَصِحَّ قِيَامُ الضَّدَيْنِ بِهِمَا. وَهَذَا يَنْقُضُ مَا تَشَبَّثَ بِهِ الْحَصْمُ مِنْ أَنَّهَا أَجْزَاءٌ بِالْقُوَّةِ؛ فَإِنَّ قِيَامَ الضَّدَيْنِ بِمَحَلِّينِ يَسْتَدْعِي وُجُودَ ذَاتَيْنِ، لَا تَقْدِيرَ ذَاتَيْنِ فِي الْوَهْمِ.

وَأَيْضًا؛ فَيَلْزِمُهُ عَلَى أَضْلِهِ أَنْ يُجَوِّزَ خُرُوجَهُ إِلَى الْفِعْلِ؛ فَإِنَّ مَا هُوَ ثَابِتٌ بِالْقُوَّةِ فِي مَادَّةِ الْإِمْكَانِ وَالْقَبُولِ يَلْزَمُ فِيهِ ذَلِكَ^(٥)، وَالْجِسْمُ

(١) في (ب): منفصلة ومتصلة.

(٢) في (ب): المنفصلة.

(٣) في (أ): جسم.

(٤) في (أ): له.

(٥) يلزم فيه ذلك: ليس في (أ).

عِنْدَهُ لَا يَتَنَاهَى إِلَى حَدٍّ لَا^(١) يَقْبَلُ التَّجْزُّءَ^(٢)، فَيَلْزِمُ جَوَازَ وُجُودِ
الْكثْرَةِ الَّتِي لَا تَتَنَاهَى فِي الْجِسْمِ الْمُنْقَطِعِ الْأَطْرَافِ، فَيَكُونُ أَحَدُ
طَرَفَيْهِ بَدَايَةَ لَهَا وَالطَّرْفُ الثَّانِي نِهَايَةً لَهَا^(٣)، وَذَلِكَ لَا يَلْتَزِمُهُ عَاقِلٌ.

وَقَدْ نُسِبَ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى «النِّظَامِ»^(٤)، وَالزِّمَ عَلَيْهِ أَنَّ نَمْلَةً لَوْ
قَطَعْتَ جِسْمًا فَقَدْ قَطَعْتَ مَا لَا يَتَنَاهَى، فَكَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ؟! فَالْتَزَمَ
الطُّفْرَةُ، فَقِيلَ لَهُ: النَّمْلَةُ فِي طَفَرَتِهَا فِي حَيِّزٍ أَمْ لَا؟ فَإِنْ رَعِمَتْ أَنَّهَا
فِي غَيْرِ حَيِّزٍ فَمَحَالٌّ عَلَى كُلِّ حَجْمٍ، وَإِنْ رَعِمَتْ أَنَّهَا فِي حَيِّزٍ فَهُوَ
عَلَى مُحَاذَاةِ هَذَا الْجِسْمِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَطْعِ
أَحْيَازٍ مُحَاذِيَةٍ لِجِسْمٍ لَا يَتَنَاهَى أَوْ مُمَاسَّةِ أَجْزَاءٍ لَا تَتَنَاهَى، وَإِنْ
كَانَتْ غَيْرَ مُحَاذِيَةٍ فَيَلْزِمُ أَنْ لَا تَصِلَ إِلَى مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ مِنْ طَرَفِ
الْجِسْمِ الْآخَرِ. ثُمَّ مَا قَطَعْتُهُ مِنْ الْأَحْيَازِ لَوْ قُدِّرَ فِيهِ جِسْمٌ حَكَمَ عَلَيْهِ
بِعَدَمِ النِّهَايَةِ، وَهُوَ تَنَاقُضٌ عَقْلِيٌّ فَاضِحٌ لَا يَخْفَى دَرْكُهُ عَلَى مُتَأَمِّلٍ.

(١) ليست في (ب).

(٢) أي: لا يزال يقبل التجزء لو فرض وقوع التجزء بالفعل. وقد أبطل الإمام
المقترح ذلك في: «شرح العقيدة البرهانية» بقوله: لو قدرنا أن في الجسم أجزاء
لا تتناهى، للزم منه دخول ما لا يتناهى في المتناهي، ويلزم أن يكون ما لا
يتناهى قاطعاً ومقطوعاً، ويلزم منه امتداده في الجهات الست فلا يبقى لغيره
حيِّزٌ، ويلزم منه مساواة الذرة الفيل؛ إذ ما لا يتناهى لا يكون بعضه أكبر من
بعض ولا أكثر لأنه غاية العدد، وهذا معلوم بطلانه بضرورة الحس. ويلزم منه
عدم التفرقة بين القليل والكثير، ومساواة الجزء كله، والكل محال.

(٣) والطرف الثاني نهاية لها: ليس في (أ).

(٤) هو إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، أبو إسحاق المعروف بالنظام، من كبار
المعتزلة، توفي ما بين ٢٢٠ و ٢٣١ هـ. تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر
ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلهيين، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من
المعتزلة سميت النظامية. (انظر: الأعلام ٤٣/١).

وَيَلْزَمُ مِنْهُ خُلُوهُ^(١) عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ.

ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ جَحْدٌ لِلضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّا نَجِدُ مِنْ أَنْفُسِنَا عِنْدَ إِمْرَانَا
الْيَدَ عَلَى جِسْمٍ مِنْ مَبْدِيهِ إِلَى مُنْتَهَاهَا أَنَّا لَمْ نُفَارِقْهُ أَصْلًا عِلْمًا
ضُرُورِيًّا، فَقَدْ بَطَلَتْ دَعَوَاهُ. وَلَهُ تَخَيُّلَاتٌ فِي نُصْرَةِ مَقَالِهِ لَا يَحْتَمِلُ
الْكَلَامَ عَلَيْهَا هَذَا الْمُخْتَصَرُ.

فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ فِي الْجِسْمِ كَمِّيَّةً مِنْ حَيْثُ الْفِعْلِ، وَلَا مَبَالَاةَ
بِتَسْمِيَّتِهَا مُتَّصِلَةً أَوْ مُنْفَصِلَةً، فَالْجَوَازُ مُتَطَرِّقٌ إِلَيْهَا. كَيْفَ وَالْحَصْمُ
يُسَلِّمُ الْجَوَازَ؟! بَيِّنْ أَنَّ الْمَعْقُولَاتِ لَا تَثْبُتُ بِمُوَافَقَةٍ^(٢) أَهْلِ
الْمَذَاهِبِ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُتَّبَعَ^(٣) فِيهَا الدَّلِيلُ وَيُدْفَعُ^(٤) كُلُّ سَوَالٍ عَلَيْهِ
بِحَيْثُ يُشْفَى الْغَلِيلُ مِنْ غَيْرِ الْبِنَاتِ لِمَذْهَبٍ.

وَمَا أَلْزَمُوهُ لَنَا مِنْ ثُبُوتِ الْكَثْرَةِ فِي الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ
الْجَوَازُ، فَإِنَّا قُلْنَا: كُلُّ حَاجِمٍ مُتَكَثِّرٌ ذُو أَجْزَاءٍ، وَهِيَ لَا تُوصَفُ
بِذَلِكَ، بَلْ كُلُّ ذَاتٍ مُرَكَّبَةٍ - أَيْ: مُؤَلَّفَةٍ - مِنْ أَجْزَاءٍ جَارَ عَلَيْهَا
الْكَثْرَةُ وَالْقَلَّةُ، وَأَمَّا ذَاتُ الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ الْمَوْصُوفَةُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ
فَلَيْسَتْ مُرَكَّبَةً مِنْهَا؛ إِذْ هِيَ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ، وَالذَّاتُ الْوَاحِدَةُ لَا
تَتَكَثَّرُ بِتَكَثُّرِ صِفَاتِهَا، كَمَا لَا تَتَكَثَّرُ بِتَكَثُّرِ اعْتِبَارَاتِهَا.

ثُمَّ لَمْ نُدْرِكْ حَقِيقَتَهَا لِنَعْلَمَ^(٥) أَنَّهَا قَابِلَةٌ لِأَكْثَرِ مِمَّا قَامَ بِهَا مِنْ

(١) الضمير عائد على الطائر في طفرته.

(٢) في (أ): بموافقات.

(٣) في (ب): تتبع.

(٤) في (ب): وندفع.

(٥) في (ب): ليعلم.

الصفات، وَإِنَّمَا لَزِمَ إِبْثَاتُ الصِّفَاتِ لَهُ لِدَلَالَةِ أَفْعَالِهِ عَلَى ذَلِكَ،
وَالْجَوَازُ فِي الْكَثْرَةِ يَسْتَدْعِي عَدَدًا يُنْسَبُ^(١) إِلَى عَدَدٍ مَعْلُومٍ^(٢)، أَوْ
صِفَاتٍ تُنْسَبُ إِلَى مَوْصُوفٍ فَيَحْكُمُ الْعَقْلُ بِصِحَّةِ هَذِهِ النِّسْبَةِ وَبِأَقْلٍ
مِنْهَا وَبِأَكْثَرٍ، فَإِذَا لَمْ تُعْقَلْ حَقِيقَةُ الْمَوْصُوفِ فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ الْحُكْمُ
بِقَبُولِ الْأَكْثَرِ وَالْأَقْلِ؟! وَهَذَا لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْعَالَمَ لَا يَنْحَصِرُ فِي الْأَجْرَامِ وَالْقَائِمِ بِهَا، فَهَذِهِ
مَسْأَلَةٌ اضْطَرَبَ فِيهَا الْعُقَلَاءُ، وَاسْتَجَزَأَ كُلُّ فَرِيقٍ عَلَى دَعْوَى الْحَصْرِ
فِي أَجْناسٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ^(٣) وَلَا قِسْمَةٍ دَائِرَةٍ بَيْنَ نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ،
فَزَادَتِ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ بِمَوْجُودَاتٍ ادَّعَوْا حَصْرَهَا وَنَفَاهَا
الْمُتَكَلِّمُونَ، وَالْكُلُّ فِي خَبِطٍ؛ فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ مَوَاقِفِ الْعُقُولِ، فَإِنَّهُ
لَمْ تَقُمْ قِسْمَةٌ حَاصِرَةٌ عَلَى نَفْيٍ زَائِدٍ، وَلَمْ يَوْجَدْ فِيهَا عِلْمَانَهُ دَلِيلٌ
عَلَى مَا لَمْ نَعْلَمْهُ إِلَّا مَا تَوَقَّفَ وَجُودُهُ عَلَى اخْتِرَاعِهِ وَهُوَ الْفَاعِلُ
الصَّانِعُ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ، فَكَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَوَاقِفِ الْعُقُولِ.

وَاسْتَدَلَّتِ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى إِبْثَاتِ زَائِدٍ بِأَدْلَةٍ تُبْطِلُهَا فِي غَيْرِ هَذَا
الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٤)، وَقَدْ بَطُلَ أَصْلُهُمُ الْأَعْظَمُ فِي إِبْثَاتِ
وَخَدَةِ الْجِسْمِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلِ.

(١) فِي (ب): يَتَسَبُّ.

(٢) فِي (أ): إِلَى مَعْدُودٍ.

(٣) فِي (أ): ثَبِتَ.

(٤) تَعْرِضُ الْإِمَامُ الْمُقْتَرَحَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي: «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ
الْبَرْهَانِيَّةِ»، وَانْتَصَرَ لِمَذْهَبِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي حَصْرِ الْعَالَمِ فِي الْمَتَحِيزِ وَالْقَائِمِ
بِالْمَتَحِيزِ، وَأَبْطَلَ وَجُودَ الْمَجْرَدَاتِ عَنِ التَّحِيزِ وَالْقِيَامِ بِالْمَتَحِيزِ سِوَاهُ كَانَتْ قَدِيمَةً
أَوْ حَادِثَةً، فَقَالَ: حَصُرَ الْعَالَمُ فِي الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ مَسْأَلَةٌ اخْتَلَفَ الْعُقَلَاءُ =

= فيها؛ فذهب المتكلمون إلى حصره في الجواهر والأعراض، وذهب الفلاسفة إلى عدم الحصر، وذهب بعض أصحابنا إلى الوقف، ولكل واحد دليل، وعلى كل دليل اعتراضات ومراجعات يطول تتبعها، فلنتعرض للدليل واحد من أدلة المتكلمين على الحصر، ونوردُ شَبَهَ الخصوم وننفصل عنها بعون الله، إذ مقصودنا تصحيح ما ذهب إليه المتكلمون، ونذهب عن المذهبيين الآخرين لطول المكالمة معهم، إذ لا يحتمله هذا المختصر. فنقول وبالله التوفيق: استدل المتكلمون على حصر العالم في الجواهر والقائم بها بأن قالوا: كل موجود إما أن يكون متحيزاً أو لا، فالمتحيز هو الجوهر. وما ليس بمتحيز: إما أن يقوم بمتحيز أو لا؛ فالقائم بالمتحيز هو العَرَض. وما ليس بمتحيز ولا قائم بمتحيز هو الله تعالى.

قال الخصم: هذا الحصر صحيح، إلا قولكم: «ما ليس بمتحيز ولا قائم بمتحيز هو الله تعالى» فهو باطل؛ فما المانع من وجود قديم لا متحيز ولا قائم بمتحيز ليس بالله؟! أو ما المانع من وجود حادث غير متحيز ولا قائم بمتحيز، فيبطل الحصر؟!

قلت وبالله التوفيق: يمكن الجواب عن هذين السؤالين فلا يبطل الحصر؛ أما الأول، فيمكن أن يجاب عنه بأن نقول: ادعاء موجود قديم سوى الله تعالى وصفات ذاته، لا متحيز ولا قائم بمتحيز وليس بالله، لا يخلو: إما أن يكون قديماً باعتبار كونه مقتضٍ أو لا، فإن كان قديماً باعتبار كونه مقتضٍ فلا يخلو إما أن يكون باعتبار كونه فاعلاً مختاراً أو لا، باطل أن يكون باعتبار كونه فاعلاً مختاراً لقيام دليل الوحداية، على أن الخصم سلم هذا القسم. ولا جائز أن يكون مقتضياً باعتبار كونه علّة ومعلولاً أو طبيعة على ما صار إليه الفلاسفة والطائعين؛ إذ بعد بطلان الإيجاب الذاتي والاقتضاء الطبيعي وإثبات الفاعل المختار لم يبق لهذا المذهب أصل. وإثبات قديم ليس بمقتضٍ باطلٌ بدليل السمع القاطع، وهو الإجماع على أن لا قديم سوى الله تعالى وصفات ذاته؛ إذ العقل لا يقضي بشيئ ولا بنفيه، فتعين الاستدلال على نفيه بطريق السمع، وهو الإجماع القاطع. وقد قال ﷺ: «كان الله ولم يكن معه شيء» ولم نذكر الخبر للاعتماد عليه، وإنما هو إعضاد، وإنما الدليل القاطع: الإجماع. فبطل ادعاء قديم غير الله تعالى لا متحيز ولا قائم بمتحيز.

فلنتعرض الآن للسؤال الثاني، وهو قول الخصم: ما المانع من ثبوت حادث لا متحيز ولا قائم بمتحيز، ليس بجوهر ولا عرض؟ فنقول وبالله التوفيق: هذا =

وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّانِي فَمُنْدَفِعٌ بِأَنَّ^(١) الوجودَ الجائزَ لا بُدَّ في
اِبتِدَاءِ وجودِهِ مِنْ سَبَبٍ، فَإِذَا حَصَلَ اسْتِغْنَى عَنْ إِفَادَةِ الوجودِ فِي
الرَّيْنِ الثَّانِي وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجاً إِلَى شَرْطٍ بَقَائِهِ؛ إِذِ الْعَقْلُ قَدْ قَضَى
بِأَنَّ مَا لَيْسَ لَهُ الوجودُ مِنْ ذَاتِهِ - بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا تَتَرَجَّحُ نِسْبَةُ الوجودِ
لِذَاتِهِ عَلَى نِسْبَتِهَا إِلَى الْعَدَمِ - فَهُوَ مُسْتَفَادٌ، وَبَعْدَ أَنْ اسْتُفِيدَ أَوَّلًا لَا

= الحادث الذي قلتم: لا متحيز ولا قائم بمتحيز، إما أن يتناهى أو لا؛ لا جائز
أن لا يتناهى؛ ضرورة استحالة دخول حادث في الوجود غير متناه، ولأن كل
حادث من العالم قد قام الدليل على انحصاره في نفسه وتناهي. لا يقال: إنما
قام الدليل على انحصاره وتناهي بناءً على أنه جواهر وأعراض، إذ كل موجود
على هذا الوجه يُدْرَكُ تناهي جزئه حساً فيُعلمُ تناهي كُله ضرورةً أن ما تركب من
المتناهي متناه، فهذا احتجاج بالمذهب، ومصادرة على محل النزاع، والخصم
إنما قرر حادثاً ليس بجوهر ولا عرض، لأننا نقول: بل لتناهي الحادث دليل
آخر، وهو بداية اختراعه و فراغ القدرة منه، ومعقولة ما له بداية تلازمه النهاية،
ومعقولة ما لا يتناهى تلازمه نفي البداية، فالجمع بين البداية ونفي النهاية جَمْعٌ
بين نفي وإثبات، فادعاء حادث لا يتناهى - على هذا التقدير - متناقض.

وإذا ثبت كونه متناهياً، فلا بد أن يكون في جهةٍ من العالم، وكل ذي جهة قائم
بنفسه لا يخلو: إما أن يكون قاراً في تلك الجهة، أو منتقلاً عنها؛ فإن كان
قاراً بها فهو ساكن. وإن كان منتقلاً عنها فهو متحرك. وهذه صفات الجواهر،
فدل ذلك على انحصار العالم في المتحيز والقائم بالمتحيز.

طريقة أخرى في إبطال ادعاء الحوادث لا متحيزة ولا قائمة بمتحيز أن نقول:
كل عدد موجود حادث قائم بنفسه لا يخلو عن اجتماع أو افتراق؛ إذ بضرورة
العقل يُعلم استحالة خلوه عن ذلك، والاجتماع والافتراق من لوازم الحركة
والسكون، وكل ذلك من لوازم الجوهر، فثبت بذلك أن المدعى زائداً جواهر.
وعلى الجملة فإدعاء موجود حادث لا متحيز ولا قائم بمتحيز متناقض؛ وببانه
هو أن عدم التحيز والقيام بالمتحيز يلازم عدم النهاية، والموجود الحادث يلازم
النهاية لكونه له بداية، وكل ما له بداية متناه، فالجمع بين عدم التحيز والقيام
بالمتحيز وبين الحدوث جَمْعٌ بين نقيضين، وهما عدم النهاية وثبوت البداية،
والله الموفق للصواب.

(١) في (ب): فإن.

يُسْتَفَادُ ثَانِيًا، وَهَذَا الْمَقَامُ لَا يُنَازَعُ فِيهِ الْحَضَمُ، وَإِنَّمَا يُنَازَعُ فِي أَنَّ الْمُقْتَضِي مُوجِبٌ بِالذَّاتِ أَوْ مُوجِدٌ بِالِاخْتِيَارِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَيَلْزَمُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ حَدُوثُ الْعَالَمِ عَلَى مَا سَنَبَّهُ^(١) عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

- الْمَسْلُكُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ حَدِيثٍ لَهُ سَبَبٌ، وَالْعَالَمُ حَدِيثٌ، فَلَهُ سَبَبٌ.

تَقْرِيرُ الْأَوَّلِ أَنْ نَقُولَ: طَرِيْقَانُ الْوُجُودِ الْجَائِزِ بَدَلًا مِنَ الْعَدَمِ الْمُجَوِّزِ يَسْتَدْعِي مُقْتَضِيًا بِالضَّرُورَةِ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْعَدَمُ السَّابِقُ لِلْوُجُودِ^(٢) إِذْ لَيْسَ بِطَارِئٍ لَهُ^(٣)، وَالْوُجُودُ فِي الزَّمَنِ^(٤) الثَّانِي كَذَلِكَ.

وَتَقْرِيرُ حَدُوثِ الْعَالَمِ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ مُوْجُودٍ لَازِمٌ وَجُودُهُ الْحَوَادِثُ فَهُوَ حَدِيثٌ، وَالْعَالَمُ قَدْ لَازِمٌ أَجْرَامُهُ وَجُودُ الْحَوَادِثِ، فَهُوَ حَدِيثٌ.

أَمَّا مُلَازِمَةُ أَجْرَامِ الْعَالَمِ الْحَوَادِثِ فَوَاضِحٌ، فَإِنَّهَا مُلَازِمَةٌ لَوُجُودِ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ، وَمَا لَازِمُهُ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ فَقَدْ لَازِمُهُ الْحَوَادِثُ. بَيَانُهُ أَنَّهَا حَدِيثَانِ، وَمَا لَازِمُهُمَا فَقَدْ لَازِمُ الْحَوَادِثِ.

بَيَانُ حُدُوثِهِمَا أَنَّهُمَا طَارِئَانِ عَلَى الْجَوْهَرِ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ حَالَةٌ طَرِيْقَانِهِمَا عَلَيْهِ هِيَ حَالَةٌ ابْتِدَاءٍ وَجُودِهِمَا أَمْ لَا:

(١) فِي (ب): سَنَبَّهَ.

(٢) فِي (أ): عَلَى الْوُجُودِ.

(٣) لَهُ: لَيْسَتْ فِي (ب).

(٤) فِي (ب): الزَّمَانِ.

• فَلَاوُلُّ هُوَ الْمَطْلُوبُ.

• وَالثَّانِي إِنْ قِيلَ بِهِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا قَبْلَ مُشَاهَدَةِ طَرَيَانِهَا، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ قَائِمَةً بِغَيْرِهَا:

○ وَمِنْ الْمُحَالِ قِيَامُ الْحَرَكَةِ بِنَفْسِهَا؛ فَإِنَّ الْحَرَكَةَ لَوْ اسْتَعْنَتْ عَنِ الْمَحَلِّ لَمَا افْتَقَرَتْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ افْتِقَارُهَا لِمَعْنَى أَوْجَبَ لَهَا الْحَاجَةَ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ؛ إِذْ ذَلِكَ الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ قَائِمًا بِهَا، وَخَلُوهَا عَنْهُ يَسْتَدْعِي قِيَامَ ضِدِّهِ بِهَا، وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قِيَامُهُ بِهَا لِمَعْنَى وَيَتَسَلَّلُ.

○ وَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً بِغَيْرِهَا فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَحَلِّ أَوْ غَيْرُهُ:

■ فَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَقِيَامُهَا بِهِذَا مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ مِنَ الْجَوْهَرِ الَّذِي كَانَتْ قَائِمَةً بِهِ لَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ، وَانْتِقَالُهَا مُحَالٌ أَيْضًا؛ إِذْ قِيَامُ الْإِنْتِقَالِ بِمَا لَا يَتَحَيَّرُ مُمْتَنِعٌ فِي الْعَقْلِ؛ إِذِ الثَّقَلَةُ تَفْرِغُ حَيْزٍ وَإِشْعَالُ آخَرَ، وَهُوَ مُحَالٌ عَلَى مَا لَا يَتَحَيَّرُ كَمَا لَا يَخْفَى. وَإِنْ أُريدَ بِالْإِنْتِقَالِ تَبَدُّلُ الْمَحَلِّ مَعَ بَقَاءِ الْعَرَضِ فَيُقَالُ: تَبَدُّلُ الْمَحَلِّ عَلَيْهِ جَائِزٌ، فَتَفْتَقِرُ إِلَى مُقْتَضٍ فِي شَعْلِهَا لِلْجَوْهَرِ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ، وَيَلْزَمُ تَعَاقُبُ الْمَعَانِي عَلَى الْحَرَكَاتِ، وَيَكُونُ الْكَلَامُ فِي حَدَثِ الْمَعَانِي كَالْكَلَامِ فِي حَدَثِ الْحَرَكَاتِ.

■ وَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً بِالْمَحَلِّ الْمُشَاهَدِ فِيهِ طَرَيَانُهَا عَلَيْهِ فَهُوَ مُحَالٌ أَيْضًا؛ إِذْ يَلْزَمُ مِنْهُ وَجُودُ انْتِقَالٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِلَ بِهِ الْجَوْهَرُ،

وَهُوَ مُحَالٌ؛ إِذِ الْحَرَكَةُ عَيْنٌ كَوْنُهُ مُنْتَقِلًا إِنْ رَأَيْنَا الْقَوْلَ بِنَفْسِي
الْأَحْوَالِ^(١)، وَإِنْ أَثْبَتْنَاهَا فَالْعِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ تَقْتَضِي حُكْمَهَا بِنَفْسِهَا،
وَزَوَالُ صِفَةِ نَفْسِ الشَّيْءِ عَنْهُ مُحَالٌ؛ إِذْ يَلْزَمُ مِنْهُ افْتِقَارُهَا إِلَى مَعْنَى
يُوجِبُهَا لَهُ ضَرُورَةُ الْقَوْلِ بِجَوَازِهَا.

فَتَعَيَّنَ أَنَّ تَكُونَ حَالَةً وَجُودَهَا هِيَ حَالَةٌ مُشَاهِدَتِنَا لِطَرَيَانِهَا
لِلزُّومِ انْحِصَارِ الْقِسْمَةِ الدَّائِرَةِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإثْبَاتِ، وَمَا لَزَمَهُ وَجُودُ
الْحَوَادِثِ لَا يَسْبِقُهَا لِضَرُورَةِ التَّلَازُمِ، فَيَلْزَمُ أَنَّ يَكُونَ حَادِثًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعَالَمَ يُلَازِمُ الْحَوَادِثَ، وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ
مُلَازِمَةِ وَجُودِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ فَنَقُولُ: إِنْ ثَبَتَ لَكُمْ أَنَّ الْحَرَكَةَ
وَالسُّكُونَ مُتَعَيَّنَانِ اسْتِقَامَ لَكُمْ الْكَلَامُ، وَلَكِنْ بِمِ تَنْجَرُونَ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ
أَنَّ السُّكُونَ رَاجِعٌ إِلَى عَدَمِ الْحَرَكَةِ؟! وَعِنْدَ هَذَا يَتَلَاشَى قَوْلُ

(١) الحال عند من يشبثها: هي صفة للموجود لا تكون موجودة ولا معدومة.
واحتزوا بقولهم: «للموجود» عن صفات المعدوم، فإنها تكون معدومة لا حالاً
وبقولهم: «لا تكون موجودة» عن الصفات الوجودية مثل العلم والقدرة.
وبقولهم: «ولا معدومة» عن الصفات السلبية. فعند مثبتي الأحوال قيام العلم
بالذات أوجب لها حكماً وهي العالمية، فالعالمية عندهم أمر زائد على قيام
العلم بالذات، ثابت ملازم للعلم. ومن نفى الحال قال: العالمية هي عبارة عن
قيام العلم بالذات لا غير، والحال ليست سوى اعتبارات ذهنية، وليست واسطة
بين الوجود والعدم كما يقول من يشبثها، فالبدئية جازمة بأن كل ما يشير العقل
إليه إما أن يكون له تحقق بوجه ما من الوجوه أو لا يكون، والأول الموجود
والثاني هو المعدوم. والوجود يرادف الثبوت، والعدم يرادف النفي، فكما أن
المنفي ليس بثابت فكذا المعدوم، وكما أنه لا واسطة بين الثابت والمنفي،
فكذا بين الموجود والمعدوم. والإمام المقترح يمشي على هذا الرأي وينفي
ثبوت الحال بشدة في جميع كتبه سيما «شرح العقيدة البرهانية».

أَصْحَابِكُمْ أَنَّ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْحَرَكَةِ^(١) وَالسُّكُونِ عَقْلًا تَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِ كُلِّ حَالَةٍ بِمَعْنَى؛ إِذْ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ تَارَةً تَكُونُ لِاخْتِصَاصِ كُلِّ حَالَةٍ بِمَعْنَى، وَتَارَةً تَكُونُ لِاخْتِصَاصِ إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ بِمَعْنَى وَسَلْبِهِ عَنِ الْآخَرَى.

السُّؤَالُ الثَّانِي: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَا لَزِمَ الْحَوَادِثُ يَكُونُ حَادِثًا، فَإِنَّ الْحَوَادِثَ الْمُلَازِمَةَ لِحَدَثٍ مَا لَزَمَهَا هِيَ الَّتِي تَنْتَاهَى عَدَدًا، وَهُوَ مَحَلُّ النَّزَاعِ، فَإِنَّ الْحَوَادِثَ عِنْدَنَا لَا أَوَّلَ لَهَا، وَإِذَا لَمْ تَنْتَاهِ عَدَدًا فَمَا لَزَمَهَا يَكُونُ أَرْثِيًّا لَا مَحَالَةَ، وَلَوْ فَرَضْنَا الْكَلَامَ فِيمَا لَا يَزَالُ مُتَحَرِّكًا كَالْفَلَكَ مَثَلًا فَلَمْ تَتَعَاقَبْ عَلَيْهِ الْحَوَادِثُ وَلَا يَتِمُّ الْمَرَامُ لَكُمْ حَتَّى تُحَقِّقُوا هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ، فَلَيْنَ قُلْتُمْ: إِنَّهَا حَرَكَاتٌ مُتَعَاقِبَةٌ، وَهِيَ حَادِثَةٌ، فَقُولُوا: لَا نُسَلِّمُ تَنَاهِي الْعَدَدِ فِي الْحَرَكَاتِ الْعُلُويَّةِ. نَعَمْ ذَلِكَ الَّذِي تَحِيلْتُمُوهُ عَدَدًا يُوَوِّلُ إِلَى نِسْبَةِ الْوَهْمِ إِلَى مَسَاحَةٍ مَحْصُوصَةٍ وَتَقْدِيرِ انْتِهَائِهَا بِهَا.

وَالْجَوَابُ أَنَّ نَقُولَ: شَعْلُ الْجَوْهَرِ لِلْحَيَزِ الَّذِي هُوَ فِيهِ أَمْرٌ إِبْتَائِيٌّ لَا مَحَالَةَ. وَرَبَّمَا عَكَسَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ هَذِهِ الدَّعْوَى عَلَى الْخَضَمِ وَقَالَ: الْحَرَكَةُ اسْمٌ لِتَفْرِيعٍ وَإِشْغَالٍ، فَالتَّفْرِيعُ آيِلٌ إِلَى نَفْيِ سُّكُونٍ، وَالْإِشْغَالُ سُّكُونٌ ثَانٍ مُضَادٌّ لِلأَوَّلِ؛ إِذْ الْمَعْقُولُ مِنْهُ مَا يُعْقَلُ فِي الزَّمَنِ الثَّانِي، فَالْجَوْهَرُ لَا يَحُلُو عَنْ سُّكُونٍ حَقِيقَةٍ^(٢).

(١) ليست في (أ).

(٢) في (ب): في الحقيقة.

وَالسُّؤَالُ الثَّانِي بَاطِلٌ، فَإِنَّ الْحَوَادِثَ لَا بُدَّ أَنْ تَتَنَاهَى عَدَدًا،
وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ مَا وُجِدَ مِنْهَا قَدْ انْقَضَى وَثَبَّتَ آخِرُهُ^(١)، فَلَوْ كَانَتْ
لَا تَتَنَاهَى عَدَدًا لَزِمَ مِنْهُ مُحَالٌ^(٢).

وَلْنُضَعِ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ فِي صُورَةِ بُرْهَانِ الْخُلْفِ^(٣) فَنَقُولُ:
هَذِهِ الْحَوَادِثُ لَا تَتَنَاهَى، وَكُلُّ مَا لَا يَتَنَاهَى لَا يَنْقُضِي، فَهَذِهِ
الْحَوَادِثُ لَا تَنْقُضِي. وَالنَّتِيجَةُ كَاذِبَةٌ، وَقَوْلُنَا: «مَا لَا يَتَنَاهَى لَا

(١) أشار الإمام المقترح في: «كفاية طالب علم الكلام» إلى بطلان حوادث لا أول لها في مواضع منها قوله: «ما مضى من الحوادث قد انقضى وتصرم الواحد على إثر الواحد، وما لا يتناهى لا يتصرم ولا ينقضي». اهـ. وقوله: «قول القائل حوادث لا أول لها» هذا الكلام صورة متهافئة في نفسها؛ إذ معنى الحوادث: ما لها أول، فالجمع بين ثبوت الأولية ونفيها جمع بين النقيضين، وذلك محال. اهـ.

(٢) المحال اللازم على تقدير دخول حوادث لا أول لها إلى الوجود هو عدم وجود الشيء المحقق وجوده، وذلك كحركة الفلك الموجودة اليوم مثلاً، فإنها محققة الوجود بالمشاهدة، ولكن على تقدير القول بكونها مسبقة بحركات قبلها لا أول لها يصير دخول الحركة المشاهدة اليوم إلى الوجود متوقفاً على فراغ دخول ما قبلها من الحركات التي لا أول لها، إذ لا تأتي النوبة إلى الحركة الحالية إلا إذا انقضى ما قبلها من الحركات واحداً بعد واحد، وكيف تنقضي وهي لا أول لها قبل الحركة المشاهدة اليوم؟! إذ فراغ ما لا يفرغ محال وتناقض ظاهر، فالمتوقف وجوده - وهي حركة اليوم - على المحال - وهو فراغ ما لا أول له - محال، لكن هي موجودة اليوم بالمشاهدة، فالقول بحركات لا أول لها دخلت إلى الوجود حركة بعد حركة قبل الوصول إلى حركة اليوم محال. والحق أن الحركة المشاهدة اليوم مسبقة بحركات لها أول، وتلك الحركة الأولى مسبقة بالعدم هي والفلك الملازم لها، أوجدهما الفاعل المختار المنفرد بالقدم والأولية ﷻ.

(٣) قياس الخلف: هو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه. وإنما سمي خلفاً - أي: باطلاً - لا لأنه باطل في نفسه، بل لأنه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب. (شرح القطب على الشمسية، ٢/٢٣٦).

يَنْقُضِي» صَادِقَةً، فَتَعَيَّنَ الْكَذِبُ فِي قَوْلِ الْحَصَمِ أَنَّهَا لَا تَنْتَاهِي.

بَيَانُ صِدْقِ مُقَدِّمَتِنَا أَنَّهُ لَوْ صَحَّ الْقَوْلُ بِانْقِضَاءِ مَا لَا يَتَنَاهَى لَمْ يَخُلْ إِمَّا أَنْ يَتَنَاهَى الْحُكْمُ بِالْإِنْقِضَاءِ إِلَى زَمَنِ لَا يَثْبُتُ هَذَا الْحُكْمُ قَبْلَهُ أَوْ لَا يَتَنَاهَى:

• وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِصَيْرُورَةِ مَا هُوَ مُتَنَاهٍ لَا يَتَنَاهَى بِوَاحِدٍ مِنَ الْحَوَادِثِ، وَهُوَ مُحَالٌ.

• وَالثَّانِي أَوْضَحُ فَسَادًا؛ إِذْ يُلْزَمُ مِنْ حُدُوثِ حُكْمِ الْإِنْقِضَاءِ^(١) أَزْلًا ثُبُوتُ حَوَادِثٍ يَسْبِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا أَزْلًا، وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ فِي الْأَزْلِ سَبْقُ^(٢)؟! فَلَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ يَسْتَجِيزُ عَاقِلٌ ذَلِكَ؟!

وَأَمَّا مَا فَرَضُوهُ مِنَ الْحَرَكَةِ^(٣) عَلَى الدَّوَامِ فَهِيَ عِنْدَنَا^(٤) حَرَكَاتٌ مُتَتَالِيَةٌ^(٥)، أَوْ سَكَنَاتٌ مُتَعَاقِبَةٌ، وَهِيَ حَوَادِثٌ، فَإِنْ كُلُّ جُزْءٍ

(١) فِي (ب): الْحُكْمُ بِالْإِنْقِضَاءِ.

(٢) بَسَطَ الشَّيْخُ شَرْفُ الدِّينِ ابْنَ التَّلْمَسَانِيِّ هَذَا الدَّلِيلَ فِي: «شَرْحَ لَمَعِ الْأَدْلَةِ» فَقَالَ: وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ انْقِضَاءَ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مُحَالٌ أَنَا نَقُولُ: قَبْلَ الْحَرَكَةِ الْيَوْمِيَّةِ انْقِضَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الْحَرَكَاتِ، وَفِي الَّتِي قَبْلَهَا كَذَلِكَ، فَلَا يَخْلُو الْحُكْمُ بِالْإِنْقِضَاءِ إِمَّا أَنْ يَقِفَ إِلَى غَايَةٍ فَيَنْقُضِي، أَوْ لَا يَقِفَ؛

• فَإِنْ وَقَفَ، وَقَدْ كُنَّا قَبْلَهُ بِوَاحِدَةٍ نَحْكُمُ بِانْقِضَاءِ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، فَقَدْ صَارَ مَا يَتَنَاهَى لَا يَتَنَاهَى بِزِيَادَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ مُحَالٌ.

• وَإِنْ لَمْ يَقِفِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، كَانَ الْحُكْمُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَزْلِيًّا، وَمِنْ ضَرُورَتِهِ سَبْقُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ حَوَادِثٌ، فَيَكُونُ الْأَزْلِيُّ مُسَبِّقًا بِحَوَادِثٍ، وَهُوَ مُحَالٌ. اهـ.

(٣) فِي (ب): الْمُتَحَرِّكُ. (٤) فِي (ب): عِنْدَهُ.

(٥) فِي (ب): مُتَوَالِيَةٌ.

فَرَدَّ تَقْوَمُ بِهِ حَرَكَةُ وَهِيَ ^(١) تَفْرِيعٌ وَإِشْغَالٌ، وَإِشْغَالٌ ^(٢) الْحَيِّزِ الْأَوَّلِ لَمْ يَتَّقْ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ مَعَهُ إِشْغَالُ حَيِّزٍ آخَرَ.

ثُمَّ نَقُولُ: كُلُّ جَرْمٍ يَشْغَلُ بِمُقْدَارٍ مَسَاحَتَهُ، وَهُوَ فِي حَرَكَتِهِ يَشْغَلُ ذَلِكَ بَعْدَ تَفْرِيعِ حَيِّزٍ آخَرَ ^(٣) أَوْ مَكَانٍ هُوَ مُقْدَارُ حَجْمِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مُقْتَضٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ؛ إِذْ هُوَ جَائِزٌ، وَكَوْنُ جَمِيعِ الْإِشْغَالَاتِ وَالِانْتِقَالَاتِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ مُحَالٌ؛ إِذْ يَلْزَمُ مِنْهُ ثُبُوتُ الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ دُونَ مُقْتَضَاهَا، وَهَذَا الْإِقْضَاءُ مِنْ صِفَةِ نَفْسِهَا لَا مُحَالَةً، فَأَحْوَالٌ مُتَعَاقِبَةٌ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ مُحَالٌ، فَثَبَّتَ الْعَدَدُ فِي الْحَرَكَاتِ وَحُدُوثِهَا لِلزُّومِ وَجُودِهَا حَالَةً مُشَاهِدَةً طَرَيَانِهَا كَمَا قَرَّرْنَا.

فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ كَانَ بِالْجَوْهَرِ مَعْنًى قَدِيمٌ، ثُمَّ عَدَمَ وَأَعَقَبَتْهُ الْحَوَادِثُ؟!

قِيلَ: عَدَمُ الْقَدِيمِ مُحَالٌ، وَبَيَانُهُ هُوَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا أَوْ جَائِزًا:

● فَإِنْ كَانَ وَجُودُهُ جَائِزًا افْتَقَرَ إِلَى مُقْتَضٍ، وَذَلِكَ الْمُقْتَضِي إِنْ كَانَ جَائِزًا افْتَقَرَ إِلَى مُقْتَضٍ وَتَسْلَسَلَ الْأَمْرُ، أَوْ يَقِفُ إِلَى مُقْتَضٍ وَاجِبِ الْوُجُودِ لِدَاتِهِ، فَهُوَ إِمَّا أَنْ يُوجِبَهُ بِذَاتِهِ أَوْ يُوجِدَهُ بِقُصْدِهِ وَاخْتِيَارِهِ:

○ فَلَاوَلَّ يَلْزَمُ مِنْهُ بَقَاؤُهُ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ وَجُودُ الْعِلَّةِ دُونَ

(١) في (ب): حركاته هي.

(٢) ليست في (ب).

(٣) ليست في (أ).

مَعْلُولَهَا، وَإِذَا اسْتَحَالَ عَدَمُ الْعِلَّةِ اسْتَحَالَ عَدَمُ الْمَعْلُولِ.

○ وَالثَّانِي مُحَالٌ؛ إِذِ الْمَوْقِعُ بِالْإِخْتِيَارِ حَدِثٌ^(١)، فَكَيْفَ يُفْرَضُ قَدِيمًا؟!

وَهَذِهِ نَكْتَةٌ بَدِيعَةٌ تُغْنِي عَنْ أَوْرَاقٍ كَثِيرَةٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْمَطْلُوبِ عَلَى وَجْهِ لَا تَفِي بِهِ مُجَلَّدَاتٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَطْلَبُ الثَّانِي

فِي أَنَّ الْبَارِي تَعَالَى وَتَقَدَّسَ
لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَجْمًا جَوْهَرًا أَوْ جِسْمًا

وَلَنَا فِيهِ مَسَلَكَانِ:

- أَحَدُهُمَا: هُوَ أَنَّ الْأَجْرَامَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُتَحَيِّزَةً، وَكُلُّ مُتَحَيِّزٍ لَا يَخْلُو عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَكُلُّ مَا لَا يَخْلُو عَنْهُمَا حَدِثٌ كَمَا قَرَّرْنَاهُ. وَإِذَا ثَبَتَ حَدَثُ أَجْرَامِ الْعَالَمِ فَمَا مَائِلَهَا حُكْمٌ^(٢) عَلَيْهِ بِحُكْمِهَا.

- الْمَسَلَكُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّهُ يَكُونُ جَائِزًا؛ إِذِ الْعَقْلُ شَاهِدٌ بِأَنَّ تَخْصِيصَهُ بِبَعْضِ الْأَحْيَازِ وَالْجِهَاتِ يَسْتَدْعِي مُخَصَّصًا؛ لِتَسَاوِي الْكُلِّ

(١) بيان ذلك أن الفاعل المختار إنما يفعل بواسطة القصد، والقصد إلى تحصيل الحاصل محال، فلا بد من سبق عدم الموقع على وجوده ليصح القصد إلى إيقاعه، وهو معنى كونه حادثًا، فامتنع بذلك أن يكون القديم مفعولاً للفاعل المختار.

(٢) في (ب): يحكم.

بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِهِ، وَالْجَائِزُ يَكُونُ حَادِثًا، وَهُوَ تَعَالَى مُتَقَدِّسٌ عَنْ ذَلِكَ.

وَهَذَانِ الْمَسْلُكَانِ يُلْزَمُ مِنْهُمَا اسْتِحَالَةُ كَوْنِهِ جَوْهَرًا أَوْ جِسْمًا. غَيْرَ أَنَّ الْجِسْمِيَّةَ بَاطِلَةٌ بِوَجْهِ آخَرَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَنْطَرَقُ إِلَى الْجِسْمِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ أَوْ أَصْغَرَ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ، وَإِنْ فُرِضَ جِسْمًا لَا يَتَنَاهَى فَهُوَ مُحَالٌ؛ إِذْ هُوَ قَابِلٌ لِلْقِسْمَةِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَجُوزُ الْحَرَكَةُ إِلَى الْجِهَةِ الْمُتَنَاهِيَةِ، وَالْحَرَكَةُ تَتَضَمَّنُ شُغْلًا وَتَفْرِيعًا، وَذَلِكَ يُلْزَمُ مِنْهُ النَّهْيُ لَا مَحَالَةَ^(١).

وَتَبْطُلُ الْجِسْمِيَّةُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جُزْءٍ إِلِهَا، فَيُقْضَى إِلَى إِبْثَابِ إِلَهِيْن، وَهُوَ مُحَالٌ. وَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ قَوْلَنَا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» يَنْضَمُّ نَفْيَ الْكَمِّيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ مَعًا.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

تَقْدُّسُهُ عَنْ مُمَاتِلَةِ الْحَوَادِثِ وَمُشَابَهَتِهَا^(٢)

إِذْ يُلْزَمُ حُدُوثُهُ؛ إِذْ يُلْزَمُ اشْتِرَاكُ الْمُتِمَاتِلَيْنِ فِي كُلِّ مَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَسْتَحِيلُ.

(١) قال الإمام المقترح في: «كفاية طالب علم الكلام»: فرض الصانع جسمًا لا يخلو إما أن يكون جسمًا لا يتناهى أو جسمًا متناهياً، فإن كان جسمًا لا يتناهى فلا يمكن أن يكون غير متناه من جميع الجهات، فإن ذلك يمنع وجود غيره من الأجسام، فلا بد من القول في هذا الفرض أن يكون متناهياً من بعض الجهات، فتجوز حركته إلى الجهة المتناهية ويلزم منه تناهيه من الجهة الأخرى لا محالة لأن الحركة تفريغ وإشغال، فلا يُشغَل من جهة إلا وقد فرغ من الجهة الأخرى، فيجب تناهيه لا محالة.

(٢) في (ب): مشابته لها.

وَلَوْ قُلْنَا: هَلْ يُتَصَوَّرُ الْقَوْلُ بِمِمَّا ثَلَّثَهُ مِنْ وَجْهِهِ وَمُخَالَفَتِهِ مِنْ وَجْهِهِ؟

لَقِيلَ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ إِذِ التَّمَاثُلُ لَيْسَ حُكْمًا عَلَى صِفَاتِ الذَّاتِ، وَإِنَّمَا هُوَ حُكْمٌ عَلَى الذَّاتِ وَهِيَ مُتَّحِدَةٌ، وَيَسْتَجِيلُ الْحُكْمُ بِالنَّفْيِضَيْنِ عَلَى ذَاتٍ مُتَّحِدَةٍ، وَعِنْدَ هَذَا فَلَا يَبْقَى مُعْتَصَمٌ لِمُسَبِّهِ وَلَا لِمُعْطَلٍ بَاطِنِيٍّ.

وَالجِهَاتُ^(١) مُسْتَحِيلَةٌ عَلَيْهِ؛ إِذْ هِيَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَخْيَارِ عَلَى مَا لَا يَخْفَى. وَالْمَكَانُ تَمَكُّنٌ حُجْمٍ عَلَى حُجْمٍ، وَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْأَجْرَامِ^(٢).

(١) الجهة الحسية مستحيلة على الله تعالى كما يأتي برهانه، وقد أثبتنا بعض الفرق يجمعهم اسم الحشوية، وقد رد عليهم الإمام المقترح في: «شرح العقيدة البرهانية» باختصار فقال: وللجهل بحقيقة التماثل أثبت الحشوي الجهة، مع أنه يقرأ في القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وهذا نص في نفي المثلية، وهو يُثَبِّتُ الجهة، ومعلوم أن كل ذي جهة له مثل، إما تقديراً وإما تحقيقاً، فهو في الحقيقة جامع بين نفي وإثبات لجهله بحقيقة التماثل، فهو إذا قرأ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] صَحَّحَ نَفْيَ المثلية، وإذا أثبت الجهة صَحَّحَ ثُبُوتَ المثلية، فهو في الحقيقة جامع بين ثبوت المثلية ونفيها، وأقل درجات العقلاء امتناع الجمع بين النفي والإثبات، لكن الله ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النحل: ٩٣]، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ ﴿٣٦﴾ [الأنبياء: ٢٣].

(٢) استحالة الجهة والمكان على الله تعالى هو معتقد أهل السنة والجماعة قاطبة، ولهم على ذلك أدلة كثيرة، لخصها الشيخ البكي الكومي في شرح عقيدة العلامة ابن الحاجب عند تقريره هذا المعتقد بقوله: (وَاسْتِحَالَةُ كَوْنِهِ فِي جِهَةٍ). «أقول: الجهة: منتهى الإشارة، ومقصد المتحرك بحركته من حيث حصوله فيه. فهي من ذوات الأوضاع المادية، ومرجعها إلى نفس الأمكنة، أو حدودها وأطرافها. وهي تنقسم بحسب المشير إلى ستة يمين، وشمال، وأمام، وخلف، وفوق، =

قَاعِدَةٌ:

كُلُّ لَفْظٍ يَرِدُ مِنَ الشَّارِعِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا^(١) أَوْ آحَادًا:

● فَإِنْ كَانَ مُتَوَاتِرًا فَيَسْتَجِيلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ نَصٌّ^(٢) - لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ - عَلَى أَمْرِ مُحَالٍ عَقْلًا. وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا^(٣) أَوَّلُنَاهُ كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ.

= وتحت. وهي كلها إضافية، ورُبَّ فوقٍ لشيءٍ تحتٍ لآخر. وقد تنحصر في قسمين باعتبار وسط كرة العالم ومحذبه، فما كان إلى نقطة مركز العالم ووسطه فهو جهة سفلى، وما كان إلى محيطه ومحذبه فهو جهة علوى، وهذا لا يكاد يختلف، ومن ثم ادعى فيهما أنهما جهتان على الحقيقة، حقيقة وطبعاً كما قُرِّرَ في محلّه. فإذا تقررَ هذا فنقول صانعُ العالم لا يكون في جهة؛ لأنه لو كان في جهة لكان في مكان ضرورة أنها المكان، أو المستلزمة له، ولو كان في مكان لكان متحيزاً، ولو كان متحيزاً لكان مُتَقَرِّراً إلى حيزه ومكانه، فلا يكون واجب الوجود، وقد ثبت أنه واجب الوجود، هذا خلف. وأيضاً، فلو كان في جهة، فأما في كلِّ الجهات، وهو محال وشنيع، وإما في البعض، فيلزم الاختصاص، المستلزم للافتقار إلى المخصّص، المنافي للوجوب. واعلم أن هذا المعتقد لا يخالف فيه بالتحقيق سُنِّي ولا مُحَدَّث ولا فُقَيْه ولا غيره، ولم يَجِئ قط في الشرع على لسان نبيِّ التصريح بلفظ الجهة، فالجهة بحسب التفسير المتقدم مَنفِيَّةٌ معنى وَلَفْظاً وكيف لا والحقُّ يقول جل وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولو كان في جهة بذلك الاعتبار لكان له أمثال، فضلاً عن مثل واحد» (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب).

(١) المتواتر اللفظي: هو الخبر الذي رواه جمع عن جمع بلا حصر في عدد معين على التحقيق ولا صفة مخصصة، بل بحيث يبلغون حدّاً تحيل العادة تواطئهم على الكذب معه بشرط أن يكون مستند انتهائهم المشاهدة أو السماع.

(٢) اللفظ الدال إما أن يكون نصّاً وإما أن يكون ظاهراً، والنصُّ هنا هو ما لا يتطرق إليه احتمال، فهو ما دلَّ على معنى قطعاً ولا يحتمل غيره قطعاً، كالخمسة مثلاً فإنه نص في معناه لا يحتمل الستة ولا الأربعة وسائر الأعداد. (راجع: المستصفى، لحجة الإسلام الغزالي ٨٥/٣).

(٣) اللفظ الظاهر: هو ما دل على المعنى دلالة ظنية. وهو أيضاً اللفظ الدال على =

• وَإِنْ كَانَ أَحَادًا، فَمَا وَرَدَ مِنْهُ نَصًّا عَلَى الْمُحَالِ قَطَعْنَا بِكَذِبِ رَاوِيهِ، وَمَا كَانَ ظَاهِرًا فِي الْمُحَالِ عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ. فَإِنْ بَقِيَ احْتِمَالٌ وَاحِدٌ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا، وَإِنْ بَقِيَ أَكْثَرُ مِنْهُ لَزِمَ الْوُقُوفُ وَتَحَقُّقُ إِبْهَامِ الْمُرَادِ مِنَ اللَّفْظِ، وَلَا يَجُوزُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ بِأَمْرِ مُحَرِّكِ لِلْظَّنِّ؛ إِذِ الظُّنُّ مُعْمَلَةٌ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فَحَسَبَ.

وَلِهَذَا؛ قَالَ بَعْضُ حُذَّاقِ السَّلَفِ^(١) لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْاِسْتِثْنَاءِ: «الْاِسْتِثْنَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكِيفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ»^(٢) وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدَعَةٍ. مَعْنَاهُ أَنَّ مُحَامِلَ لَفْظِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِي اللَّغَةِ مَعْلُومَةٌ، وَهُوَ الْاِسْتِقْرَارُ وَهُوَ مُحَالٌ، وَالْاِسْتِيْلَاءُ وَالْاِسْتِعْلَاءُ وَهُوَ جَائِزٌ، وَالْقَصْدُ إِلَى خَلْقِ شَيْءٍ فِيهِ وَهُوَ مُحْمَلٌ صَحِيحٌ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] أَيْ: قَصَدَ إِلَيْهَا. فَإِذَا بَطُلَ قِسْمٌ

= معنى مع قبوله إفادة غيره إفادة مرجوحة. (راجع: البحر المحيط، للزركشي ٣/ ٤٣٦).

- (١) هو الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى. والرواية التي صححها الأئمة هي عن جعفر بن عبد الله قال: كنا عند مالك بن أنس فجاءه رجل فقال: يا أبا عبد الله الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ فما وجد مالك من شيء ما وجد من مسألته، فنظر إلى الأرض وجعل ينكت في يده حتى علاه الرخضاء - يعني: العرق - ثم رفع رأسه ورمى العود وقال: «الكيف منه غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنك صاحب بدعة». وأمر به فأخرج. (أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣٢٦/٦، واللالكائي في شرح السنة ٤٩٧/٣، والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث، ص ١٧ - ١٨، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد ١٥١/٧ من طريق عبد الله بن نافع؛ وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات، ص ٤٠٨ من طريق عبد الله بن وهب).
- (٢) والإيمان به واجب: ليس في (أ).

لَا سِتْحَالَتِهِ بَقِيَ لِلْفِظِ احْتِمَالَانِ، فَالسُّؤَالُ عَنْ تَعْيِينِ^(١) أَحَدِهِمَا مِنَ الْبِدَعِ؛ إِذْ لَمْ يَقُمْ قَاطِعٌ عَلَى تَعْيِينِهِ. نَعَمْ؛ يَجِبُ التَّصْدِيقُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ وَجْهٌ.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ

اِسْتِحَالَةُ اقْتِفَارِ الْقُدُّوسِ إِلَى مَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ

إِذِ الدَّلِيلُ قَدْ قَامَ عَلَى حَيَاتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَعِلْمِهِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ قِيَامُ هَذِهِ الْمَعَانِي بِمُفْتَقِرٍ إِلَى مَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ^(٢)، وَسَيَأْتِي اثْبَاتُ الصِّفَاتِ فِي الرُّكْنِ الثَّالِثِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

المَطْلَبُ الْخَامِسُ

تَعَالِيهِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الْحَامِلَةِ عَلَى الْأَفْعَالِ

وَلَنَا فِيهِ مَسْئَلَانِ:

- أَحَدُهُمَا: هُوَ أَنَّ عُمُومَ قُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ يُلْزَمُ مِنْهُ صِحَّةُ إِيجَادِ كُلِّ مَا قَبْلَ الْوُجُودِ، وَذَلِكَ عَامٌّ فِي كُلِّ مَا يُقَدَّرُ مُمْكِنًا، سَوَاءً كَانَ

(١) ليست في (أ).

(٢) بسط الإمام المقترح هذا الدليل في: «شرح العقيدة البرهانية» فقال: إنه تعالى

ليس بصفةٍ تفتقرُ إلى محلٍّ؛ إذ افتقاره إلى محل محال من وجهين:

- أحدهما: أنه يلزم منه أن يكون المحلُّ قديماً؛ لقيام الدليل على قدم الباري تعالى. وكون ذلك المحلِّ قديماً محالاً؛ لقيام الدليل أيضاً على أن لا قديم إلا الله تعالى وصفات ذاته.

- الوجه الثاني: أنه لو قام بمحلٍّ لكان صفةً لذلك المحلِّ، ولو كان صفةً لاستحال انصافه تعالى بالصفات؛ ضرورة استحالة قيام الصفة بالصفة.

فِيهِ غَرَضٌ^(١) أَمْ لَا.

وَتَحْرِيرُ الدَّلِيلِ هُوَ أَنَّا نَقُولُ: إِنْ قَامَتْ بِهِ الْأَغْرَاضُ وَجَبَتْ لَهُ^(٢)، وَلَمْ تَجِبْ فَلَا تَقُومُ بِهِ؛ إِذِ الْجَائِزَاتُ تَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ، فَلَا يَتَّصِفُ إِلَّا بِوَاجِبٍ؛ إِذِ الْجَائِزُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا.

وَتَقْرِيرُ عَدَمِ وُجُوبِهَا هُوَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَمَا صَحَّ الْإِقْتِدَارُ عَلَى مَا خَلَا عَنْهَا؛ إِذْ يُلْزَمُ مِنْهُ وَجُوبُ عَدَمِهَا، وَهُوَ يَنَاقِضُ حَقِيقَةَ وُجُوبِهَا، وَسَنَبِّينُ انْفِرَادَهُ بِكُلِّ مَا يَقَعُ فِي الوجود. فَتَبَيَّنَ أَنَّ أَفْعَالَهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ^(٣) فِيهَا غَرَضٌ.

فَلَوْ قِيلَ: إِذَا انْتَفَى كَوْنُ الْغَرَضِ مَعْنَى قَائِمًا بِذَاتِهِ فَهَلْ تَنْتَفِيهِ الْحِكْمَةُ وَالْفَائِدَةُ^(٤) عَنْ^(٥) أَفْعَالِهِ؟ فَإِنْ اشْتَمَلَتْ أَفْعَالُهُ عَلَى فَائِدَةٍ وَحِكْمَةٍ وَوَجَبَ لَهَا ذَلِكَ فَيَجُوزُ أَنْ يُعْنَى بِالْغَرَضِ ذَلِكَ^(٦).

(١) الغرض المنفي على الله تعالى هو عبارة عَنْ وُجُودِ بَاعِثٍ يَتَعَنُّهُ تَعَالَى عَلَى إِبْجَادِ فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ، أَوْ عَلَى حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لِمُرَاعَاةِ مَصْلَحَةٍ تَعُودُ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى خَلْقِهِ. ويقال أيضاً: الْغَرَضُ الْمُنْفِي عَلَى اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى فِعْلِهِ مِنْ تَحْصِيلِ كَمَالٍ عِنْدَهُ أَوْ بِهِ أَوْ دَفْعِ نَقْصٍ كَذَلِكَ.

(٢) فِي (ب): عَلَيْهِ.

(٣) أَنْ يَكُونَ: لَيْسَ فِي (أ). (٤) فِي (ب): الْفَائِدَةُ وَالْحِكْمَةُ.

(٥) فِي (أ): فِي.

(٦) الْمُنْكَرُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ هُوَ الْقَوْلُ بِالْعِلَّةِ الْبَاعِثَةِ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْفِعْلِ، وَهِيَ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مُحَالَاتٌ عَدِيدَةٌ، وَأَمَّا مَجْرَدُ الْحِكْمَةِ وَالْمَصْلَحَةِ فَلَا، إِذْ لَا يَنْكَرُونَ أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ تَعَالَى مُحْكَمَةٌ مُتَقَنَّةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى حِكْمٍ وَمَصَالِحٍ لَا تَحْصِي رَاجِعَةٌ إِلَى مَخْلُوقَاتِهِ تَعَالَى، لَكِنِّهَا لَيْسَتْ بِبَاعِثَةٍ عَلَى إِقْدَامِهِ تَعَالَى عَلَى الْفِعْلِ وَعِلَلًا = مُقْتَضِيَةً لِفَاعِلِيَّتِهِ، فَلَا تَكُونُ تِلْكَ الْحُكْمُ وَالْمَصَالِحُ أَغْرَاضًا لَهُ وَلَا عِلَلًا غَائِيَةً =

قِيلَ: الْمَنَافِعُ وَالْمَضَارُّ بِأَسْرِهَا وَالْحُكْمُ عَلَى تَفَاصِيلِهَا تَحْصُلُ عَقِيبَ الْأَفْعَالِ بِمَجْرَى الْعَادَةِ، وَلَيْسَ ثُمَّ مَوْجُودٌ حَادِثٌ يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ. نَعَمْ الْبَارِي تَعَالَى يَخْلُقُ النَّفْعَ وَالضَّرَّ عَقِيبَ أَمْرٍ آخَرَ، فَلَمْ يَكُنْ لِقَوْلِنَا: «اشْتَمَلَتْ أَفْعَالُهُ عَلَى فَائِدَةٍ» مَعْنَى (١).

- الْمَسْلُوكُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ لَمْ تَخُلْ أَفْعَالُهُ عَنْ فَائِدَةٍ، وَقَدْ خَلَتْ عَنْهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْكُفَّارَ وَكَلَّفَهُمْ وَأَرَادَ دُخُولَهُمُ النَّارَ.

فَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ تَجِبُ مُجَازَاتُهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَهُوَ أَصْلَحُ لَهُمْ.

قِيلَ: وَهَلَّا أَمَاتَهُمْ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِ التَّكْلِيفِ وَالْكَفْرِ فَيَكُونُ أَصْلَحُ؟! وَهَلَّا أَمَهَّلَهُمْ زَائِدًا عَلَى عُمْرِهِمْ؟!

فَإِنْ (٢) قِيلَ: عَلِمَ أَنََّّهُمْ لَوْ عَاشُوا زَائِدًا لَعَادُوا لِمَا نُهِوا عَنْهُ.

قِيلَ: أَطْفَالُ الْكُفَّارِ وَالْمَجَانِينِ أَمَاتَهُمْ، وَفِي ذَلِكَ جِرْمَانٌ لَهُمْ

= لأفعاله حتى يلزم استكمالها بها، بل تكون غايات ومنافع لأفعاله تعالى، فهي محمولة على المنفعة والغاية دون الغرض والعللة الغائية.

ومما ينبغي أن يعلم في هذا المقام أن كل حكمة ومصلحة تترتب على فعل تسمى غاية من حيث إنها على طرف الفعل، نهاية وفائدة من حيث إنها تترتب على الفعل، فالفائدة والغاية متحدتان ذاتاً ومختلفتان اعتباراً ويعمّان الأفعال الاختيارية وغيرها، وأما الغرض فهو ما لأجله إقدام الفاعل على فعله، ويسمى علة غائية، والغرض بهذا المعنى لا يوجد في أفعاله تعالى وإن جمّت فوائدها.

(١) أضاف في هامش (أ): وهذا الذي قرناه مقتضب من انفراده باختراع كل شيء، وسيأتي ذلك مقررًا إن شاء الله تعالى.

(٢) في (ب): فلئن.

مِنَ السَّعَادَةِ. فَلَيْتُ سَاعَ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: عَلِمَ الْبَارِي تَعَالَى أَنَّهُمْ لَوْ عَاشُوا زَائِدًا^(١) كَفَرُوا، فَيَسُوعُ أَنْ يُقَالَ^(٢): الصَّلَاحُ فِي إِمَانَةِ الْكَافِرِ الَّذِي عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا عَاشَ كَفَرَ، فَلِمَ أَوْصَلَهُ إِلَى الْبُلُوغِ؟! تَعَالَتْ^(٣) أَحْكَامُ الْجَلَالِ عَنْ أَنْ تُوزَنَ بِمِيزَانِ الْإِعْتِزَالِ!!

فَإِنْ قِيلَ: الْفِعْلُ الْعَرِيُّ عَنِ الْفَائِدَةِ عَبَثٌ وَسَفَهُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَصُدَّرَ عَنِ الْحَكِيمِ^(٤).

قُلْنَا: الْعَبَثُ وَالسَّفَهُ كَلِمَةٌ اسْتَعْمَلَهَا أَهْلُ الْعَادَةِ عَلَى مَا لَا غَرَضَ لَهُمْ فِيهِ، وَتُبُوْثُ هَذَا الْمَعْنَى - أَغْنَى: الْغَرَضُ - لِلْبَارِي تَعَالَى مُحَالٌ^(٥).

نَعَمْ؛ لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ لَفْظِ الْعَبَثِ عَلَيْهِ، إِذْ قَدْ يُوهَمُ^(٦) مَا يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ بِغَيْرِ قَصْدٍ، كَالذَّاهِلِ الَّذِي يَعْبَثُ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ وَلَا يَقْصُدُهُ، فَهُوَ عَابِثٌ، وَالْبَارِي تَعَالَى مُرِيدٌ لِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ، وَالْحِكْمَةُ الْمَنْسُوبَةُ إِلَيْهِ عِبَارَةٌ عَنْ عِلْمِهِ بِالأَشْيَاءِ وَقُدْرَتِهِ عَلَى إِحْكَامِهَا وَإِتْقَانِهَا، وَلِهَذَا سَمِيَ الطَّيِّبُ الْعَالِمُ الْقَادِرُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَدْوِيَةِ الَّتِي يَعْقُبُهَا

(١) ليست في (ب). (٢) في (أ): نقول.

(٣) زاد في (ب): أفعال.

(٤) في (أ): ولا يصح على الحكيم.

(٥) ويقال أيضاً: العبث هو ما كان خالياً عن الفوائد والمنافع، وأفعاله تعالى مُحْكَمَةٌ مُتَقَنَّةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى حُكْمٍ وَمَصَالِحٍ لَا تَحْصَى رَاجِعَةٌ إِلَى مَخْلُوقَاتِهِ تَعَالَى، لَكِنِّهَا لَيْسَتْ أَسْبَاباً بَاعِثَةً عَلَى إِقْدَامِهِ وَعِلَلاً مُقْتَضِيَةً لِفَاعِلِيَّتِهِ، فَلَا تَكُونُ أَغْرَاضاً لَهُ وَلَا عِلَلاً غَائِيَّةً لِأَفْعَالِهِ حَتَّى يُلْزَمَ اسْتِعْمَالُهَا بِهَا، بَلْ تَكُونُ غَايَاتٍ وَمَنَافِعَ لِأَفْعَالِهِ وَأَثَاراً مُرْتَبَةً عَلَيْهَا.

(٦) في (ب): يفهم.

الشَّفَاءُ فِي مَجْرَى الْعَادَةِ حَكِيمًا وَإِنْ لَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ شَيْءٌ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ
الْحِكْمَةَ تُعْطِي الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ، لَا وَقُوعَ الْمَقْدُورِ.

المَطْلَبُ السَّادِسُ

تَعَالِيهِ عَنْ كُلِّ صِفَةٍ نَقْصٍ وَأَفَةٍ

لَا مَرَّتَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: هُوَ أَنَّ كُلَّ ذِي نَقْصٍ مُحْتَاجٌ، وَكُلُّ مُحْتَاجٍ جَائِزٌ،
فَكُلُّ نَاقِصٍ جَائِزٌ، وَالْبَارِي تَعَالَى إِنْ كَانَ نَاقِصًا فَيَكُونُ جَائِزًا، وَهُوَ
كَذِبٌ؛ لِإِقْيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى وُجُوبِ الوجود لَهُ. وَكَوْنُ كُلِّ نَاقِصٍ
مُحْتَاجًا إِلَى مَنْ يُعْطِيهِ الْكَمَالَ وَيُزِيلُ عَنْهُ النِّقْصَ وَاضِحٌ. وَكَوْنُ
الْحَاجَةِ يَلْزَمُ مِنْهَا جَوَازٌ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ؛ إِذْ الْعَقْلُ لَا
يَقْضِي بِوُجُوبِ الْإِحْتِيَاجِ، بَلْ يَقْضِي بِجَوَازِ زَوَالِ كُلِّ حَاجَةٍ، وَهَذَا
لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِإِبْثَاتِ مَوْجُودٍ هُوَ مُتَتَمِّى الْحَاجَاتِ^(١)، يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وَهُوَ
الْمُسْتَغْنَى عَلَى الْإِطْلَاقِ.

- الْأَمْرُ الثَّانِي: السَّمْعُ الْقَاطِعُ الدَّالُّ^(٢) عَلَى تَنَزُّهِ الْحَقِّ عَنْهُ،
وَهَذَا إِنَّمَا يَنْفَعُ فِي نَفْيِ غَيْرِ^(٣) التَّقْيِصَةِ الْمُضَادَّةِ لِلْكَلامِ أَوْ الْمُتَوَقَّفَةِ
عَلَيْهَا^(٤).

(١) ذكر المقترح هذا الدليل في: «شرح العقيدة البرهانية»، وزاد إثر هذه الكلمات:
ولا تسلسل، ويلزم منه أن لا تزول حاجة، وهو نقيض ما أثبت العقل جواز
زواله.

(٢) ليست في (أ). (٣) في هامش (أ): في غير نفي.

(٤) في هامش (أ): أو المتوقف عنها. وفي (ب): أو المتوقف عليها.

الرُّكْنُ الثَّانِي

وَهُوَ إِثْبَاتُ الْأَكْبَرِيَّةِ لَهُ تَعَالَى

وَقَدْ ذَكَرْنَا لَهُ مَعْنَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: مَا يُسْتَعَارُ مِنْ كِبَرِ السَّنِّ^(١)، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى دَوَامِ
الْوُجُودِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ نِسْبَةُ الزَّمَانِ إِلَيْهِ مِنْ وَجْهِ مَا؛ إِذْ وُجُودُهُ
وَاجِبٌ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَقَدُّمُ^(٢) الْعَدَمِ، فَنِسْبَةُ الزَّمَانِ إِلَيْهِ^(٣) نِسْبَةٌ وَهْمِيَّةٌ
يَتَلَفَّظُ بِهَا مَنْ هُوَ وَاقِفٌ عَلَى الْمَالُوفِ الْمُعْتَادِ، وَالْعُقُولُ تَأْبَاهَا،
وَالْأَفْهَامُ السَّلِيمَةُ تُدْرِكُ انْتِفَاءَهَا عَنْهُ.

وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْرِيرِ قَدَمِهِ وَبَقَائِهِ لِيَتِمَّ اعْتِقَادُ الْمَعْنَى^(٤) بِالذَّلِيلِ كَمَا
رَسَمْنَاهُ، وَلَنَا فِيهِ طَرِيقَانِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ:

- الْأَوَّلُ: هُوَ أَنَّهُ وَاجِبُ الْوُجُودِ بِذَاتِهِ، وَكُلُّ وَاجِبِ الْوُجُودِ
بِذَاتِهِ فَلَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ، فَهُوَ إِذَنْ لَا يَصِحُّ عَدَمُهُ. وَيُلْزَمُ مِنْهُ
قَدَمُهُ وَبَقَاؤُهُ^(٥).

(١) انظر هذا الاشتقاق في كتاب: «اشتقاق أسماء الله» للزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)
ص ١٥٥.

(٢) في (أ): تقدير.

(٣) في (ب): فنسبته إلى الزمان.

(٤) في هامش (أ): ط: يعني دوام الوجود كما قرر أول الركن.

(٥) في (أ): بقاؤه وقدمه.

أَمَّا الْمُقَدَّمَةُ الْأُولَى فَوَاضِحَةٌ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِباً لَكَانَ جَائِزاً، وَلَوْ كَانَ جَائِزاً لَأَفْتَقَرَ إِلَى مُقْتَضٍ وَيَتَسَلَّلُ، أَوْ يَقِفُ إِلَى وَاجِبٍ بِذَاتِهِ وَهُوَ الْإِلَهُ الْحَقُّ. وَسَنُبَيِّنُ انْفِرَادَ وَاجِبِ الوجودِ بِالِاخْتِرَاعِ فَيَصِحُّ الْمَقْصُودُ عَلَى مَحَكِّ السَّبْرِ.

وَالْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ لَا تَحْتَاجُ إِلَّا إِلَى فَهْمِ حَقِيقَةِ الْوُجُوبِ؛ إِذْ الْقِسْمَةُ الْعَقْلِيَّةُ حَصَرَتْ الْمَعْلُومَاتِ فِي ثَلَاثٍ: إِلَى مَا قَبْلَ الْوُجُودِ، وَإِلَى مَا لَمْ يَقْبَلْهُ، وَالثَّانِي هُوَ الْمُسْتَحِيلُ، وَالْأَوَّلُ إِنْ قَبِلَ مَعَ الْوُجُودِ الْعَدَمَ فَهُوَ الْجَائِزُ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ الْعَدَمَ فَهُوَ الْوَاجِبُ.

- الطَّرِيقُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيماً لَكَانَ حَادِثاً، وَلَوْ كَانَ حَادِثاً لَأَفْتَقَرَ إِلَى مُحْدِثٍ وَيَتَسَلَّلُ.

وَأَمَّا إِبْتِاثُ الْبَقَاءِ لَهُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فَنَقُولُ: لَوْ صَحَّ عَدَمُهُ لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَنْعَدِمَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِزَائِدٍ:

○ وَالْأَوَّلُ مُحَالٌ؛ إِذْ يُلْزَمُ مِنْهُ اسْتِحَالَةُ دَوَامِ الْوُجُودِ عَلَيْهِ، وَقَدْ ثَبَتَ قَدَمُهُ.

○ وَإِنْ كَانَ بِزَائِدٍ عَلَى نَفْسِهِ لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَجُوداً أَوْ عَدَمًا:

○ وَالْعَدَمُ لَا اقْتِضَاءَ لَهُ.

○ وَالْوُجُودُ إِمَّا أَنْ يُوجِبَ بِذَاتِهِ أَوْ بِإِثَارِهِ^(١) وَاخْتِيَارِهِ:

(١) أَوْ بِإِثَارِهِ وَ: لَيْسَ فِي (أ).

○ وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ؛ لِلزُّومِ قِيَامُ الْعِلَّةِ بِمَا لَهُ الْحُكْمُ مِنْهَا، وَإِلَّا
فَنِسْبَتُهَا إِلَى سَائِرِ الْمَحَالِّ نِسْبَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَوْ قَامَتْ بِذَاتِهِ لَمْ تَحُلْ إِمَّا
أَنْ تَكُونَ قَدِيمَةً أَوْ حَادِثَةً:

■ فَإِنْ كَانَتْ قَدِيمَةً فَيَسْتَحِيلُ دَوَامُ الْوُجُودِ عَلَيْهَا وَعَلَيْهِ.

■ وَإِنْ كَانَتْ حَادِثَةً فَيَلْزَمُ أَنْ تُقْبَلَ ذَاتُهُ الْحَوَادِثُ، وَمَا قَبْلَهَا لَمْ
يَحُلْ عَنْهَا. وَهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْأَعْرَاضِ، وَلَكِنْ
نَبْسُطُ الدَّلَالَةِ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْبَسْطِ^(١). كَيْفَ وَوَاجِبُ الْوُجُودِ لَا
يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْجَوَازُ بِوَجْهِهِ؟! فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا تَحُلُّهُ الْحَوَادِثُ.

○ وَإِنْ كَانَ مُؤَثِّرًا لِعَدَمِهِ فَهُوَ مُحَالٌّ؛ إِذِ الْعَدَمُ لَا يَصِحُّ أَنْ
يُفْعَلَ؛ إِذْ مَعْقُولُ الْعَدَمِ قَبْلَ وَجُودِ الْحَوَادِثِ كَمَعْقُولِهِ بَعْدَ وَجُودِهَا،
ثُمَّ الْعَدَمُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُفْعَلَ وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِلزُّومِ أَثَرِ الْقُدْرَةِ، وَلَا شَيْءَ
لَا يَكُونُ أَثَرًا. وَهَذَا مُعْتَصَصٌ فِي الْمَعْقُولَاتِ، زَلٌّ فِيهِ مُعْظَمُ النَّاسِ.

هَذِهِ طَرِيقَةٌ عَامَّةٌ الْأَصْحَابِ، وَقَدْ فَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْعَدَمِ
الطَّارِئِ وَبَيْنَ الْعَدَمِ السَّابِقِ بِأَنَّ الْعَدَمَ السَّابِقَ غَيْرُ طَارِئٍ، وَإِنَّمَا

(١) وقد بسط الإمام المقتراح الدلالة على استحالة بقاء الأعراض في: «شرح العقيدة
البرهانية» فقال: الدليل على استحالة بقاء الأعراض هو أنه لو قَدَرْنَا بقاءها فلا
يخلو: إما أن يكون واجباً، أو جائزاً، أو مستحيلاً وهو المقصود.
لا جائز أن يكون بقاء العرض واجباً؛ إذ الواجب يستحيل عدمه، ونحن نشاهد
تناوب الأعراض وانتفاءها بعد وجودها. ولا جائز أن يكون بقاؤها جائزاً؛ إذ
الجائز يفتقر إلى مقتض، والمقتضي إما فاعلٌ مختار أو معنى؛ لا جائز أن يكون
فاعلاً مختاراً؛ إذ لا أثر للقدرة في الباقي المستمر وإلا لزم إيجاد الموجود
وتحصيل الحاصل، ولا جائز أن يكون معنى وإلا لزم قيام المعنى بالمعنى. وإذا
بطل الجواز والوجوب، تعيَّنت الاستحالة ضرورة انحصار القسمة.

يَحْتَاجُ إِلَى الْفَاعِلِ مَا كَانَ طَارِئًا، فَلَوْ صَحَّحْنَا ذَلِكَ قَرَرْنَا الدَّلِيلَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي الْقَدِيمِ، فنَقُولُ: لَوْ صَحَّ عَدَمُهُ بِفَاعِلٍ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ:

○ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ الْقَدِيمُ^(١) فِي نَفْسِهِ؛ لِلزُّومِ بَقَاءِ الْفَاعِلِ حَالَةً وَجُودٍ فِعْلُهُ لِتَصَحُّ نَسْبَتُهُ إِلَيْهِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يُقَارَنَ وَجُودُهُ عَدَمُهُ.

○ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَهُوَ مُحَالٌ؛ لِلزُّومِ انْفِرَادِهِ بِالِاخْتِرَاعِ كَمَا سَيَأْتِي، وَلَا يَصِحُّ نَسْبُهُ الْإِحْدَاثِ وَالْإِبْدَاعِ إِلَى غَيْرِهِ^(٢).

فَائِدَةٌ:

اعْلَمْ أَنَّ الْبَقَاءَ عِبَارَةٌ عَنْ دَوَامِ الْوُجُودِ عَلَى وَجْهِ يَنْتَفِي الْعَدَمُ اللَّاحِقُ عَلَيْهِ. وَقَدْ اضْطَرَبَتْ آرَاءُ كِبَارِ^(٣) الْأَيْمَةِ فِيهِ، فَمِنْ قَائِلٍ يَقُولُ: هُوَ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ. وَآخَرُ يَقُولُ: الْبَاقِي بَاقٍ بِبَقَاءٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ إِذْ الْبَقَاءُ لَوْ كَانَ مَعْنَى لَكَانَ بَاقِيًا بِمَعْنَى، وَكَذَا صِفَاتُ الْبَارِي تَعَالَى بَاقِيَةٌ فَيَلْزَمُ قِيَامُ بَقَائِهَا بِهَا وَهُوَ مُحَالٌ^(٤)، وَلَا يُعْقَلُ مِنْ الْبَقَاءِ صِفَةٌ

(١) ليست في (ب).

(٢) في (أ): والإبداع إلا إليه.

(٣) في (أ): كبراء.

(٤) أي: لاستحالة قيام المعنى الوجودي بالمعنى الوجودي. وقد قرره الإمام المقترح هذا الأصل في: «كفاية طالب علم الكلام» بقوله: لو قام المعنى بالمعنى لم يخل إما أن يقوم بمثله فيوجب له حكماً مثل ما يوجب لمحلّه، فيكون العلم عالماً والقدرة قادرةً والحياة حيّة والبياض أبيض وذلك محال؛ فإن المثلين مستويان في الحقيقة، فليس أحدهما بأن يكون محلاً والآخر حالاً بأولى من العكس. وإما أن يحلّ في خلافه، فهو إما ضدّ أو لا، والضدان متنافيان لأنفسهما، فقيام أحدهما بالآخر يوجب له عكس حكمه، فيكون العلم جاهلاً والقدرة عاجزة والإرادة كارهة وهذا محال. وإن قام بخلاف ليس بضدّ فنسبة =

نَفْسٍ أَضْلًا؛ لِأَنَّ الثُّبُوتَ مَعْنَاهُ فِي الْحَادِثِ إِنَّمَا يُعْقَلُ بَعْدَ تَوَاتُرِ
الْأَزْمِنَةِ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ تَخْلُو الْحَوَادِثُ فِي أَوَّلِ زَمَنِ عَنْ صِفَةِ نَفْسِيَّةِ
لَهَا؟! وَالْحَوَادِثُ سَلَّمَ تُعْرَفُ بِهَا حَقَائِقُ الْأُمُورِ لِتُبَيَّنَ بِالذَّلِيلِ غَائِبًا
عَلَى وَجْهِ يُخَالِفُ الشَّاهِدَ، فَلْيَتَأَمَّلْ ذَلِكَ حَقَّ التَّأَمُّلِ^(١).

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: كَوْنُهُ كَبِيرًا بِمَعْنَى شَرَفِهِ وَعَلَيَانِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ
تَقْرِيرِهِ فَقُولُ: شَرَفَ الرَّبِّ تَعَالَى بِثُبُوتِ الْإِلَهِيَّةِ وَعَظَمِ^(٢) الرُّبُوبِيَّةِ.

وَقَدْ اضْطَرَبَ الْأَصْحَابُ فِي ثُبُوتِ أَخْصَ وَصِفِ الْإِلَهِ، فَمِنْ
قَائِلٍ: لَا أَخْصَ لَهُ، وَلَا يَتَصَوَّرُ الْعِلْمُ بِشَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى مَا عَرَفْنَاهُ
مِنْهُ. وَهَذَا لَعَمْرِي تَحَكُّمٌ تَأْبَاهُ الْأَفْهَامُ السَّلِيمَةُ، بَلْ مُحَالٌ تَهْجُوهُ
الْعُقُولُ الْمُسْتَقِيمَةُ، فَإِنَّ الْوُجُودَ الْمُرْسَلَ الَّذِي لَا يَتَّصِفُ بِصِفَةٍ وَلَا
يُفَارِقُ مُخَالَفَهُ^(٣) بِوَجْهِ غَيْرِ مُتَصَوِّرٍ، بَلْ لَا يَصِحُّ ذِكْرُ الْوُجُودِ لِأَمْرِ مَا

= المختلفات غير المتضادات نسبة واحدة، فلا اختصاص لبعضها دون بعض،
ويلزم عموم الجائز في كل مخالف، فيقوم السواد بالحركة، والعلم بالبياض
وغير ذلك مما يعلم بطلانه.

(١) وهذا الذي أثبتته الإمام المقترح من أن البقاء صفة سلبية وليس صفة نفسية أو
معنوية هو ما مشى عليه المحققون من بعده، سيما تلميذه الشيخ شرف الدين
ابن التلمساني حيث قال في: «تعليقه على معالم أصول الدين»: اعلم أن ترديد
الخلاف في أن صفة البقاء صفة نفسية أو معنوية كلام غير محصل، فإن معقول
البقاء في الحادث يرجع إلى نسبة وجوده إلى أزمنة، وذلك مجرد نسبة، فالنسب
عند المتكلمين ليست صفات نفسية ولا معنوية، ومعنى البقاء في حق الباري
سبحانه يرجع إلى وجود لا يطرأ عليه عدم، فيرجع إلى صفات التقديس كالتقدم،
ويرجع إلى سلب العدم السابق؛ إذ لا نسبة لوجوده إلى الزمان بحال، وإذ آل
مسمى البقاء إلى نسبة في الحادث وتقديس في القديم تحقق أنه ليس صفة نفسية
ولا معنوية. اهـ.

(٢) في (ب): عظيم. (٣) في (ب): ولا يخالف.

لَا يَتَّصِفُ إِلَّا بِهِ، فَإِذَا قَرَرْنَا إِبْطَالَ ذَلِكَ^(١) بَطَلَ الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ لَهُ أَخَصَّ وَصْفَ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُدْرَكَ؟ اضْطَرُّوا فِيهِ أَيْضًا، فَمَالِ قَوْمٍ إِلَى إِطْلَاقِ الْإِحَالَةِ، وَمَالِ آخَرُونَ^(٢) إِلَى إِطْلَاقِ الْجَوَازِ، وَالتَّزَمَ آخَرُونَ التَّوَقُّفَ^(٣) فِي الْمَسْأَلَةِ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مَنْ أَحَالَ ذَلِكَ تَرَتُّجٌ عَلَى أَصْلِهِ قَاعِدَةُ الرُّؤْيَةِ، وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ إِلَّا أَنْ يُجْرَى عَلَى قَاعِدَةِ الْمُعْتَزَلَةِ^(٤)، وَسَرْمُزٌ إِلَى إِبْطَالِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَيْسَ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى عِلْمًا لَنَا بِمَا هُوَ عَالِمٌ بِهِ، وَلَيْسَ الْوَقْفُ هَاهُنَا حُكْمًا بَتًّا^(٥) بِاسْتِحَالَةِ الْجَرَيَانِ، بَلْ هُوَ شَكٌّ وَحَيْرَةٌ؛ إِذْ مَا لَا تَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى الْحُكْمِ بِقَبُولِهِ لِلِإِدْرَاكِ؟!

نَعَمْ؛ السَّمْعُ قَاطِعٌ فِي إثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ، وَيَعْقِبُهَا فِي الْعَادَةِ الْعِلْمُ بِالْأَخَصِّ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هِيَ اللَّذَّةُ الثَّابِتَةُ^(٦) لِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(١) في (أ): الكلبي.

(٢) في (أ): الوقف.

(٤) قريب من كلام الإمام المقترح قول تلميذه الشيخ شرف الدين ابن التلمساني في: «تعليقه على معالم أصول الدين» للفخر الرازي: «وقد قيل: إن من أحال إدراك أخص وصف الباري ترتج عليه قاعدة جواز رؤيته تعالى، فإن الرؤية تتعلق بالأخص عند المعتزلة، ويتبعه العلم بالوجود فلذلك أحالوا رؤية الباري تعالى. وعند المتكلمين يتعلق بالوجود، وقد يتبعه في مجرى العادة العلم بالأخص. وما ذكره هذا القائل غير لازم؛ فإننا نمنع أن الرؤية تتعلق بالأخص، أو يتبع الأخص إدراك الوجود، فكم مرثي لنا لا ندرك ماهيته ولا أخص وصفه، ولا مانع أن يرى الله تعالى بالأبصار من غير إحاطة بماهيته كما يعلم بالقلوب من غير إحاطة». اهـ.

(٥) ليست في (ب).

(٦) في (ب): الثانية.

وَالْمُعْتَزِّلَةُ زَعَمَتْ أَنَّ الرُّؤْيَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَخْصَصِ، وَهُوَ حَالٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ عَلَى أَصْلِ الْخَصْمِ، فَكَيْفَ تَحْكُمُوا^(١) بِكَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا لِلرُّؤْيَا؟! وَأَحَالُوا رُؤْيَا الْحَقِّ سُبْحَانَهُ مَصِيرًا مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ الرُّؤْيَا تَسْتَدْعِي انْفِصَالَ الْأَشْيَعَةِ وَاتِّصَالَهَا بِالْمَرْيِيِّ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي الْجِسْمِ الْقَابِلِ لِلْمَمَاسَةِ وَالِاتِّصَالِ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمَرْيِيُّ فِي جِهَةِ مِنَ الرَّائِي.

وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ عِنْدَنَا بَاطِلَةٌ؛ إِذِ الْإِدْرَاكُ مَعْنَى وَجْدَانِيٍّ يَقُومُ بِجُزْءٍ فَرْدٍ، فَيَجُوزُ أَنْ يَقُومَ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْلِيفٍ يَحْصُلُ بِهِ مَعَ غَيْرِهِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَحَقَّقُ الْإِدْرَاكُ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ إِلَى انْفِصَالِ أَشْيَعَةٍ مِنْ الرَّائِي؛ إِذِ انْفِصَالُ أَجْزَاءٍ مُضَيَّعَةٍ مِنْ جُزْءٍ وَاحِدٍ مُحَالٌ، وَاتِّصَالُ أَجْزَاءٍ بِهِ لَا يُوجِبُ لَهُ مَعْنَى الْإِدْرَاكِ قَطْعًا. فَكَيْفَ وَنَحْنُ نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ مَنْ رَفَعَ عَنَانَ طَرْفِهِ إِلَى السَّمَاءِ فَرَأَى فِي لَحْظَةٍ نِصْفَ كُرَّةِ الْعَالَمِ أَنَّهُ لَمْ تَنْفَصِلْ^(٢) مِنْ عَيْنِهِ أَجْزَاءٌ تَتَّصِلُ بِمِقْدَارِ مَا رَأَى ثُمَّ انْعَكَسَتْ؟! وَالْمُنْكَرُ لِذَلِكَ جَاحِدٌ لِلضَّرُورَةِ عِنْدَنَا.

وَقَدْ تَمَسَّكَ الْأَصْحَابُ فِي إثْبَاتِ الرُّؤْيَا بِطُرُقٍ مِنَ الْمَعْقُولِ، مِنْهَا أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَتَعَلَّقُ بِالْمُخْتَلِفَاتِ^(٣)، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْوُجُودُ مُصَحَّحًا لِلرُّؤْيَا^(٤) لَمَا صَحَّ رُؤْيُهَا؛ إِذْ هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْاِشْتِرَاكُ؛ إِذْ لَوْ قُدِّرَ

(١) فِي (ب): يَحْكُمُونَ. (٢) فِي (أ): يَنْفَصِلُ.

(٣) بِدَلِيلِ رُؤْيَا الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ.

(٤) لَيْسَتْ فِي (ب).

غَيْرُهُ^(١) فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَفِيًّا^(٢) أَوْ إِبْتِاثًا^(٣)، مَوْصُوفًا أَوْ صِفَةً، وَتَعَلُّقُ
الرُّؤْيَى بِالنَّفْيِ مُحَالٌ^(٤)، وَالْإِبْتِاثُ الْمُقَيَّدُ بِالصِّفَةِ أَوْ بِالْمَوْصُوفِ
بَاطِلٌ، فَالْإِبْتِاثُ الْمُطْلَقُ هُوَ الْمُشْتَرَكُ لِلرُّؤْيَى لِلزُّومِ عَدَمِ التَّعْيِيمِ فِي
الْمُقَيَّدِ^(٥)؛ إِذْ ثُبُوتُ حُكْمٍ وَاحِدٍ بِعِلَلٍ مُخْتَلِفَةٍ مُحَالٌ^(٦).

وَمِنْهَا أَنَّ الْإِدْرَاكَ عِلْمٌ مَخْصُوصٌ، فَإِذَا جَارَ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِهِ جَارَ
تَعَلُّقُ الْإِدْرَاكِ بِهِ^(٨)، إِذْ مَعْنَاهُ ثُبُوتُ عِلْمٍ مَخْصُوصٍ^(٩) قَائِمٍ بِجُزْءِ الْعَيْنِ
فَيُسَمَّى رُؤْيًى عِنْدَ ذَلِكَ^(١٠)، وَإِذَا جَارَ خَلْقُهُ فِي الْقَلْبِ جَارَ خَلْقُهُ فِي الْعَيْنِ.

(١) أي: غير ما به الاشتراك، وهو ما به الاختلاف والافتراق.

(٢) كالحديث. (٣) كالوجود.

(٤) المراد بالنفي هنا هو الحدوث، هو سبق الوجود بالعدم، أي: أنه لم يكن ثم كان، أو أنه مما لا يتم وجوده بنفسه، ولا شك أن هذه أعدام. (انظر: أبكار الأفكار ١/٣٩٢).

(٥) في (أ): التعلق.

(٦) في بيان استحالة تعليل الأمر الواحد بعلة مختلفة قال السيف الأمدي: وذلك لأن كل واحد من العلتين إما أن تستقل بالتصحيح، أو إحداهما دون الأخرى، أو أنه لا استقلال لكل واحدة منها؛ فإن كان الأول (وهو استقلال كل علة بالتصحيح) فلا معنى لكون العلة مستقلة بالتصحيح إلا أنها هي المصححة دون غيرها، فإذا قيل: كل واحدة مستقلة بالتصحيح، لزم منع عدم استقلال كل واحدة منها؛ وإن كان الثاني (وهو استقلال إحداهما بالتصحيح دون الأخرى) فالمصحح أحد العلتين دون الأخرى، ثم يلزم منه صحة الرؤية في المحل المختص بتلك العلة وعدم صحة الرؤية في المحل الذي لم توجد فيه تلك العلة، وهو محال؛ وإن كان الثالث (وهو أنه لا استقلال لكل واحدة منهما) فيلزم منه صحة الرؤية لكل واحد من المحلين المختلفين ضرورة عدم استقلال ما اختص به التصحيح. (أبكار الأفكار ١/٣٩١).

(٧) في (أ): فإن. (٨) ليست في (ب).

(٩) غير واضحة في (ب).

(١٠) إذ معناه... ذلك: ليست في (أ).

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُؤَثَّرَةِ، وَلَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَلُّقُ
الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تُؤَثَّرُ بِهِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ، فَلَأَوَّلُ مِنْهَا وَهُوَ إِثْبَاتُ أَنَّ الْوُجُودَ
عِلَّةٌ صِحَّةِ الرُّؤْيَةِ^(١) ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ قَبُولَ الْمَوْجُودِ^(٢) لِلرُّؤْيَةِ لَيْسَ مِمَّا
يُعْلَلُ^(٣)، فَكَيْفَ تُظَلِّبُ لَهُ الْعِلَّةُ؟! وَالْعِلَّةُ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ مَعْنَى قَائِمًا
بِالذَّاتِ، وَالْوُجُودُ نَفْسُ الْمَوْجُودِ، وَمَنْ يَنْفِي^(٤) الْأَحْوَالَ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ
عَلَى رَأْيِهِ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ وَالتَّعْلِيلُ؟! فَظَلَّ هَذَا الْمَسْلَكُ بِنَفْسِهِ^(٥).

وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِدْرَاكَ عِلْمٌ مَخْصُوصٌ وَهُوَ
الْعِلْمُ بِالْوُجُودِ، لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ إِذْ الْإِدْرَاكَ فِي زَمَنِ غَيْبَةِ الْمَرْئِيِّ عَنَّا غَيْرُ
حَاصِلٍ وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ بِوُجُودِهِ حَاصِلًا، وَنَجِدُ مِنْ أَنْفُسِنَا فَرْقًا
ضَرُورِيًّا بَيْنَ حَالَةِ تَغْمِيزِ أَجْفَانِنَا عَنِ الشَّيْءِ مَعَ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ وَبَيْنَ
حَالَةِ فَتْحِهَا، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِدْرَاكَ مَعْنَى زَائِدٌ^(٦)، وَالْمُقَايَسَةُ بِالْعِلْمِ
بَاطِلَةٌ.

(١) في (ب): علة الصحة. (٢) في (ب): الوجود.

(٣) في (ب): ليس في العلل. (٤) في (ب): نفى.

(٥) ليست في (أ).

(٦) نقل الشيخ أحمد المنجور هذا الاعتراض مع زيادة في هذا الموضع ونقلها
للفائدة: «فيعدل على أن الإدراك زائد على العلم، وأنه مخالف له؛ إذ لو كان
مثله لثبت له ما ثبت للعلم القائم بالقلب، فإنه يتعلق بالوجود في حال غيبته
وفي حال وجوده، وليس كذلك الإدراك فثبتت المخالفة، ولا يلزم من ثبوت
حكم للمخالف ثبوت حكم لمخالفه، فالمقايسة إذن بين العلم والإدراك باطلة».
حاشية على شرح الكبرى، (ص ١٠٩) والظاهر أن هذه الإضافة ليست من كلام
الإمام المقتزح والله أعلم.

وَأَخَذَ الْجَوَارِ مِنْ عَدَمِ التَّأْثِيرِ ضَعِيفٌ؛ إِذْ لَمْ تَنْحَصِرْ جِهَةٌ
إِلَاحَالَةً فِيهِ^(١).

فَالْحَقُّ إِذْنٌ فِيمَا لَا تُدْرِكُ حَقِيقَةُ ذَاتِهِ الْوَقْفُ وَالِاتِّجَاءُ إِلَى
السَّمْعِ، وَقَدْ ذَلَّ عَلَى جَوَارِ ذَلِكَ الْإِجْمَاعِ الْقَاطِعِ الْمُنْقُولِ تَوَاتُرًا
خَلْفًا عَنْ سَلَفٍ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ مَا زَالَتْ^(٢) قَبْلَ ظُهُورِ الْبِدْعِ تَبْتَهَلُ إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى فِي رُؤْيَا وَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَالْأَخْبَارُ دَالَّةٌ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَخْفَى
وَجْهُ دَلَالَتِهَا. فَقَدْ تَمَّ الْمَعْنَيَانِ فِي الْكَبِيرِ.

وَتَبَيَّنَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْفَصْلِ سُؤَالٌ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ
وَالْجَوَابُ عَنْهُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْكَبِيرُ إِذَا آلَ الْكَلَامُ فِيهِ إِلَى دُخُولِ
الْقَدَمِ تَحْتَهُ فَمَعْنَى الْقَدَمِ نَفْيُ الْأَوَّلِيَّةِ، وَالسَّلْبُ آيِلٌ إِلَى بَابِ
التَّقْدِيسِ، فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي مُقْتَضَى التَّقْدِيسِ^(٣).

فُلْنَا: الْحَقُّ عِنْدَنَا أَنَّ الْقَدَمَ لَيْسَ رَاجِعًا إِلَى سَلْبٍ، وَالِدَلِيلُ
عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ سَلْبًا لَكَانَ نَقِيضُهُ إِثْبَاتًا؛ لِاسْتِحَالَةِ تَقَابُلِ النَّفْيَيْنِ عَلَى
جِهَةِ التَّنَاقُضِ^(٤). وَيَبَانُ أَنَّ نَقِيضَهُ نَفْيٌ - وَهُوَ الْحُدُوثُ - أَنَّا عَلِمْنَا

(١) بَيَّنَّ الشَّيْخُ شَرَفُ الدِّينِ ابْنُ التَّلْمَسَانِي فِي: «شَرْحِ لَمَعِ الْأَدَلَةِ» ضَعْفَ أَخَذِ
الْجَوَارِ مِنْ عَدَمِ التَّأْثِيرِ بِقَوْلِهِ: «هَذَا الْمَسْلُوكُ حَاصِلُهُ رَاجِعٌ إِلَى إِبْطَالِ مَانِعٍ وَاحِدٍ
مِنْ صَحَةِ الرُّؤْيَا، وَهُوَ التَّأْثِيرُ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ نَفْيِ مَانِعٍ وَاحِدٍ ثُبُوتُ الشَّيْءِ مَا لَمْ
يُحَقِّقْ مُصَحِّحُهُ وَانْتِفَاءُ جَمِيعِ مَوَانِعِهِ». اهـ.

(٢) مَا زَالَتْ: لَيْسَ فِي (أ). (٣) فِي هَامِش (أ): السَّبْحَانِ.

(٤) الشَّرِيفُ أَبُو يَحْيَى: مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ نَفْيَيْنِ لَا يَرْدَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ فَلَا يَتَنَافَيَانِ،
إِنَّمَا يَقَعُ التَّنَاقُضُ عَلَى إِثْبَاتٍ وَنَفْيٍ عَلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ إِثْبَاتَيْنِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ.
وَأَمَّا الذَّاتُ الْوَاحِدَةُ فَلَا يَجْتَمِعُ عَلَيْهَا نَفْيَانِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كُلُّ نَفْيٍ مُضَافًا إِلَى
ذَاتٍ غَيْرِ الَّتِي انْضَافَ لَهَا الْآخَرُ فَلَا يَتَنَافَيَانِ، إِذْ مُطْلَقُ النَفْيِ لَا تَعَدُّدُ فِيهِ، وَإِنَّمَا =

وُجُودَ الْجَوْهَرِ بِالضَّرُورَةِ، وَحُدُوثُهُ بِالذَّلِيلِ، فَالْمَعْلُومُ بِالذَّلِيلِ هُوَ
الْوُجُودُ أَوْ زَائِدٌ عَلَيْهِ، وَالْوُجُودُ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُعْلَمَ
نَظَرًا، وَكَوْنُهُ صِفَةً لِلْوُجُودِ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا، فَالْحُكْمُ عَلَيْهِ
بِالْحُدُوثِ يُوَوَّلُ إِلَى هَذَا^(١)، فَالْحَقُّ إِذَنْ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَى ثُبُوتٍ، بَلْ
يَرْجِعُ إِلَى سَبْقِ الْعَدَمِ عَلَى الْوُجُودِ، وَهُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنَ الذَّلِيلِ أَنَّهُ لَمْ
يَكُنْ فَكَانَ، فَالْكُونُ لَهُ مَعْلُومٌ ضَرُورَةً، وَعَدَمُ كَوْنِهِ قَبْلَ كَوْنِهِ هُوَ
الْحُدُوثُ الْمَعْلُومُ بِالذَّلِيلِ، فَيَكُونُ نَقِيضُهُ دَوَامُ الْوُجُودِ؛ إِذْ نَقِيضُ
النَّقْيِ أَبَدًا إِثْبَاتٌ.

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ أَتَتْجَ لَهُ الذَّلِيلُ سَبَقَ الْعَدَمِ عَلَى الْوُجُودِ
عَرِفَ الْحُدُوثَ مَعَ الدُّهُولِ عَنْ أَمْرِ آخَرَ أَوْ صِفَةٍ وَرَاءَ ذَلِكَ، فَيَلْزَمُ
أَنْ يَكُونَ الْقِدَمُ الْمُنَاقِضُ لِلنَّقْيِ إِثْبَاتًا وَصِفَةً وَرَاءَ ذَلِكَ^(٢)، فَاْمْتَنَعَ أَنْ
يَعُودَ إِلَى بَابِ التَّقْدِيسِ.

خَاتِمَةٌ:

مِمَّا وَقَعَ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ التَّزَامُ تَعْيِينَ أَحْصَى وَصَفِ الْحَقِّ،
وَاخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُهُمْ فِيهِ، فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ، وَعُزِّي

= يعقل التعدد فيه بالإضافة إلى محلين فأكثر، فالمحل الواحد لا يضاف إليه نفيان
لأنه إذا انتفى بنفي واحد فقد انتفى. (شرح الأسرار العقلية، نقلًا عن حاشية
المنجور على شرح الكبرى، ص ٢٢٢).

(١) في (أ): ماذا.

(٢) وصفة وراء ذلك: ليس في (أ).

هَذَا إِلَى الشَّيْخِ «أَبِي الْحَسَنِ»^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَهُوَ فَاسِدٌ؛ إِذْ الْقُدْرَةُ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ أَخَصَّ الْوَصْفِ مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي الْقَائِمَةِ بِهِ مُحَالٌ. وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ تَقْدُّسُهُ عَنْ صِفَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ، أَوْ صِفَةً تَقْتَضِي تَقْدُّسَهُ. وَالتَّقْدُّسُ آيِلٌ إِلَى صِفَاتِ السَّلْبِ، وَأَخَصُّ وَصْفِ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ سَلْبًا، وَتَعْلِيلُ السَّلْبِ بَاطِلٌ، كَيْفَ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَعْيِينُ^(٢) الصِّفَةِ؟! وَاجِرٌ فِي إِبْطَالِ سَائِرِ الْأَقْوَالِ عَلَى هَذَا الْمُنْهَاجِ، فَأَبْطُلَ كُلَّ صِفَةٍ رَاجِعَةٍ إِلَى السَّلْبِ أَوْ رَاجِعَةٍ إِلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِالذَّاتِ. فَقَدْ تَحَقَّقَ لَكُمْ عَجْزُ الْخَلَائِقِ عَنْ مَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ ذَاتِهِ، وَالْمَسْئُولُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى فِي رُؤْيَةِ وَجْهِهِ الْكَرِيمِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ.



(١) هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله ﷺ. ولد سنة (٢٦٠هـ)، شيخ طريقة أهل السنة والجماعة، وإمام المتكلمين، وناصر سنة سيد المرسلين، والذاب عن الدين، والساعي في حفظ عقائد المسلمين، سعيًا يبقَى أثره إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين، إمام حبر، وتقي برّ وكان مالكي المذهب. وشهرته تغني عن الإطالة في تعريفه. وتوفي الأشعري - رحمه الله تعالى - سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة. (طبقات السبكي ٣/ ٣٤٧).

(٢) في (أ): تغير. وفي هامشها: تعيين.

الرُّكْنُ الثَّالِثُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ

وَقَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ الْحَمْدَ هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِذِكْرِ صِفَاتِ
جَلَالِهِ .

وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الرُّكْنِ يَنْحَصِرُ فِي تِسْعَةِ مَطَالِبَ :

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ

وَلَنَا فِيهِ مَسَلَكَانِ :

- الْأَوَّلُ : هُوَ أَنَّ كُلَّ مُوجِدٍ قَادِرٌ، وَهُوَ مُوجِدٌ، فَإِذَنْ هُوَ
قَادِرٌ .

تَقْرِيرُ أَنَّ كُلَّ مُوجِدٍ قَادِرٌ أَنَّ الْمُوجِدَ هُوَ الَّذِي يُعْطِي الوجودَ
وَيُفِيدُهُ، وَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُفِيدَهُ بِذَاتِهِ أَوْ بِمَعْنَى زَائِدٍ عَلَى ذَاتِهِ :

○ وَمُحَالٌ أَنْ يَكُونَ مُوجِداً بِذَاتِهِ؛ إِذِ الذَّاتُ لَا يَتَخَصَّصُ بِهَا
مِثْلٌ عَنْ مِثْلِ، بَلْ مَا يَفْتَضِي بِذَاتِهِ وَطَبْعِهِ تَتَسَاوَى نِسْبَةُ الْمُتَمَاثِلَاتِ
إِلَيْهِ .

○ فَلَا بُدَّ مِنْ صِفَةٍ يَتَأَتَّى بِهَا تَخْصِصُ الْمُتَمَاثِلَاتِ، وَهِيَ قَصْدُهُ

وَأَرَادَتْهُ. وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَةٍ يَتَأْتَى بِهَا وُجُودُ مَا هُوَ قَاصِدٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَعْنَى الْقُدْرَةِ؛ إِذِ الذَّاتُ الَّتِي لَا يَصِحُّ مِنْهَا الْوُجُودُ لَا يَتَأْتَى وَفَوْعٌ مُرَادِهَا.

وَبَيَّانٌ أَنَّهُ أَفَادَ الْوُجُودَ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ احْتِيَاجِ الْمُمَكِّنِ إِلَى مُقْتَضٍ يُفِيدُهُ الْوُجُودَ؛ إِذْ لَيْسَ هُوَ لَهُ مِنْ ذَاتِهِ.

- الْمَسْلُكُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّهُ مُحْدِثٌ، وَكُلُّ مُحْدِثٍ قَادِرٌ، فَهُوَ قَادِرٌ.

بَيَّانٌ أَنَّهُ مُحْدِثٌ أَنَّ الْعَالَمَ حَدِثٌ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ. وَبَيَّانٌ أَنَّ الْمُحْدِثَ قَادِرٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْقَادِرِ: مَنْ يَتَأْتَى مِنْهُ الْفِعْلُ. وَإِذَا صَحَّ حَدَثُ الْعَالَمِ بِمَعْنَى سَبْقِ الْعَدَمِ عَلَيْهِ لَزِمَ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ^(١)، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الذَّاتِ الَّتِي لَا يَصِحُّ أَنْ تَفْعَلَ، وَالتَّفَرُّقُ ثَابِتُهُ بَيْنَ ذَاتٍ يَصِحُّ مِنْهَا الْفِعْلُ وَبَيْنَ ذَاتٍ لَا يَصِحُّ مِنْهَا الْفِعْلُ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ.

المَطْلَبُ الثَّانِي

كَوْنُهُ مُرِيدًا

وَلَنَا فِيهِ مَسْئَلَانِ:

- الْأَوَّلُ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ مُوجِدٌ لَا بِذَاتِهِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ بِصِفَةٍ يَتَأْتَى بِهَا تَخْصِيصُ الْمُتَمَثِّلَاتِ، وَهِيَ الْإِرَادَةُ^(٢).

(١) فِي (أ): فَعْلًا.

(٢) قَالَ الْإِمَامُ الْمُقْتَرَحُ فِي: «شرح العقيدة البرهانية»: الفعل الواحد في الحقيقة يدل =

وَتَحْرِيرُ الدَّلِيلِ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ ذَاتٍ تُوجِبُ فَلَا تُخَصِّصُ مِثْلًا عَنْ مِثْلٍ، وَذَاتُ الْبَارِي تَعَالَى تُوجِبُ، فَلَا تُخَصِّصُ مِثْلًا عَنْ مِثْلٍ. وَالتَّيَجُّهُ كَإِذِهِ. وَالْكَذِبُ لَمْ يَنْشَأْ^(١) مِنْ تَسَاوِيِ الْمُتَمَاثِلَاتِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَوْجِبِ، فَإِنَّهَا صَادِقَةٌ، فَتَعَيَّنَ الْكَذِبُ فِي قَوْلِنَا: إِنَّهُ مُوجِبٌ.

وَيَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ لَهُ صِفَةٌ بِاعْتِبَارِهَا تَخَصِّصُ الْمُتَمَاثِلَاتِ. كَيْفَ وَالْمَوْجِبُ بِالذَّاتِ يَسْتَدْعِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُوجِبِهِ مُنَاسَبَةٌ مَا بِمَعْنَى أَنَّهُ يَكُونُ فِي ذَاتِهِ وَجْوهٌ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ وَلَا نِسْبَةٌ بَيْنَ الْبَارِي تَعَالَى وَالْعَالَمِ؟!

وَعَنْ هَذَا التَّرَمُّزِ الْفَلَاسِفَةُ - لَعَنَهُمُ اللَّهُ - أَنَّ الْبَارِي تَعَالَى لَا

= على كونه تعالى عالماً قادراً مريداً، عَرَضاً واحداً كان أو جوهرًا أو جسمًا، مَثْبُجًا كان أو محكمًا؛ فإذا رأينا هذا الفعل واقعاً في زمن دون زمن، وعلى شكل دون شكل، وفي جهة دون جهة، وفي محلّ دون محلّ، وعلى صفة دون صفة، ونسبة الأزمان إليه نسبة واحدة، وكذلك نسبة الأشكال، وكذلك نسبة الجهات، وكذلك نسبة المحالّ، وكذلك نسبة الصفات، فاختصاصه ببعض الجائزات دون بعض يفتقر إلى مَخَصِّصٍ قطعاً. والتخصيص إما أن يكون بالذات على قول الفيلسوف، أو بأمر زائد على الذات.

● لا جائز أن يكون بالذات؛ إذ الموجب هو الذي لا يَخَصِّصُ مِثْلًا عَنْ مِثْلٍ، بل ما يَقْتَضِي بذاته وطبعه تساوي نسبة المماثلات إليه، فليس تخصيصه بعضاً بأولى من البعض الآخر ضرورة تساوي، فمقتضى الدليل على القول بالموجب الذاتي إما أن يوقع كل الممكنات دفعة واحدة، وهو محال لا متنازع وقوع ما لا يتناهى، أو لا يوقع شيئاً، وقد وقع، فهو خُلُفٌ. كيف ونحن نعلم ضرورة وقوع الموجودات متقدمة ومتأخرة، وتأخر مقتضى الموجب الذاتي محال، وإلا لزم تأخر الشيء عن نفسه، وهو غاية التهافت.

● وإذا امتنع التخصيص بالذات، لزم أن يكون بأمر زائد على الذات، وهي التي سمّاها الشارع إرادة. اهـ.

(١) في (ب): والكاذبة لم تنشأ.

يَصْدُرُ عَنْهُ مُبَاشَرَةً مِنْ غَيْرِ تَوَسُّطٍ إِلَّا عَقْلٌ، وَيُوجِبُ ذَلِكَ الْعَقْلُ - بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ عَقْلاً - عَقْلاً تَحْقِيقاً لِلْمُنَاسَبَةِ، ثُمَّ يَصْدُرُ عَنْهُ نَفْسٌ وَجَوْهَرٌ سَمَآوِيٌّ مُرَكَّبٌ مِنْ جَوْهَرَيْنِ مَادَّةٍ وَصُورَةٍ، وَذَلِكَ لِتَعَدُّدِ اغْتِبَارَاتِهِ لَهُ، وَهِيَ الْوَحْدَةُ وَالْإِمْكَانُ وَالصُّدُورُ عَنِ الْغَيْرِ.

فَلَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ يَسْتَجِيزُ الْعَاقِلُ نِسْبَةَ هَذِهِ الْمَوْجُودَاتِ إِلَى قَضَايَا سَلْبِيَّةٍ أَوْ إِضَافِيَّةٍ؟! وَلَسْنَا لِبَسْطِ الْكَلَامِ عَلَى مَنْ أَعْمَى اللَّهُ بَصَائِرَهُمْ وَحَادَثَ^(١) عُقُولُهُمْ فِي مِثْلِ هَذَا الْمُخْتَصِرِ.

- الْمَسْئَلَةُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّ الْمُحَدِّثَ الْقَادِرَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُرِيداً لَمَّا صَحَّ وَتَوَقَّعَ بَعْضُ الْمَقْدُورَاتِ مِنْهُ دُونَ بَعْضٍ، وَقَدْ صَحَّ ذَلِكَ.

بَيَانُهُ هُوَ أَنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةً لِإِبْقَاعِ الشَّيْءِ وَمِثْلِهِ وَخِلَافِهِ، فَتَخْصِيصُ الشَّيْءِ الْمُمَآئِلِ أَوْ الْمُخَالِفِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَةٍ يَتَأَتَّى بِهَا التَّخْصِيصُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا حَكَمْتُمْ بِثُبُوتِ الْإِرَادَةِ الْمُخَصَّصَةِ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى افْتِقَارِ الْحَادِثِ الْمُخَصَّصِ^(٢) إِلَى مُخَصَّصٍ وَاسْتِحَالَةِ التَّخْصِيصِ بِالذَّاتِ، فَبِمَ تُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الذَّاتَ تُخَصَّصُ وَيَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمَ الْإِرَادَةِ؟!

فَنَقُولُ: الذَّاتُ مِنْ حَيْثُ هِيَ ذَاتٌ لَا تَخْتَلِفُ، فَإِنْ فُرِضَ ذَاتٌ مُخَصَّصَةٌ فَيَكُونُ هَذَا اعْتِرَافاً أَوَّلاً بِصِفَةٍ يَتَأَتَّى بِهَا التَّخْصِيصُ وَهِيَ

(١) فِي (أ): وَكَادَ.

(٢) فِي (ب): الْمَخْتَصِرِ.

كَوْنُهُ مُرِيداً، فَإِنَّ الْوُجُودَ بِمَا هُوَ وَجُودٌ مَعْقُولٌ وَاحِدٌ، فَلَوْ خَصَّصَ
بِمَا هُوَ وَجُودٌ لَخَصَّصَ كُلَّ مَوْجُودٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ صِفَةٍ يُبَيِّنُ بِهَا كُلَّ
ذَاتٍ لَا تُخَصَّصُ.

وَهَلْ هِيَ صِفَةٌ نَفْسِيَّةٌ أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ؟ كَلَامٌ سَيَأْتِي. وَالْمَقْصُودُ هُنَا
إِبْثَاتُ كَوْنِهِ مُرِيداً. ثُمَّ التَّحْقِيقُ فِي ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ ذَاتٍ غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ إِذَا
كَانَ مُقْتَضَى ذَاتِهَا شَيْئاً كَانَ مِثْلُهُ إِلَيْهَا فِي النَّسَبَةِ سَوَاءً، فَإِنَّهَا إِنْ
اِقْتَضَتْ مَا اقْتَضَتْ بِاعْتِبَارِ مَا فِيهِ التَّمَاثُلُ وَالِاشْتِرَاكُ فَهُوَ فِيهِمَا عَلَى
حَدِّ سَوَاءٍ، وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَاهَا ثُبُوتُهُ مَعَ مَا وَقَعَ بِهِ التَّخْصِصُ مِنْ
الصِّفَاتِ الْعَارِضَةِ فَالْعَقْلُ لَا يَقِفُ عَنْ قَرْضِ مُتَسَاوٍ لَهُ فِي تِلْكَ
الصِّفَةِ^(١) تَجْوِيزاً، فَمَا الَّذِي خَصَّصَ أَحَدَ الْجَائِزِينَ لَوْلَا مُقْتَضِ يُوْثِرُ
وَيُرِيدُ الْاِخْتِصَاصَ؟! وَهَذَا - وَقَيْتُمُ الْبِدَعَ - لِبَابِ هَذَا الْبَابِ
فَتَأَمَّلُوهُ^(٢).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

كَوْنُهُ تَعَالَى عَالِماً

وَلَنُجْرِ عَلَى الْمَعْهُودِ فِي سَائِرِ الْمَطَالِبِ فِي^(٣) إِبْثَاتِ الْمَطْلُوبِ
بِطَرِيقَيْنِ:

- الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مُرِيدٌ، وَكُلُّ مُرِيدٍ عَالِمٌ، فَهُوَ عَالِمٌ.

أَمَّا كَوْنُهُ مُرِيداً فَقَدْ فَرَعْنَا مِنْهُ. وَأَمَّا كَوْنُ كُلِّ مُرِيدٍ عَالِماً

(١) ليس في (أ).

(٢) في (أ): الصفات.

(٣) في (أ): و.

فَوَاضِحٌ؛ إِذِ الْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ يَسْتَدْعِي الْعِلْمَ بِهِ ضَرُورَةً^(١).

- الثَّانِي: هُوَ أَنَّهُ مُتَقِنٌ مُحْكِمٌ لِفِعْلِهِ، وَكُلُّ مُتَقِنٍ مُحْكِمٍ لِفِعْلِهِ عَالِمٌ، فَهُوَ عَالِمٌ.

وَهَذَا الْمَسْلُكُ طَالَمَا تَمَسَّكَ بِهِ الْأَصْحَابُ، وَهُوَ عِنْدِي ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ الْإِتْقَانَ إِمَّا أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَوْجُودٍ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ فَهُوَ جَوْهَرٌ، وَإِمَّا مَعْنَى قَائِمٍ بِجَوْهَرٍ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَحَاصِلُهُ يَرْجِعُ إِلَى مَوْجُودٍ هُوَ جَوْهَرٌ خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنْ كَانَ ذَلِيلًا عَلَى الْعِلْمِ فَهُوَ مُفْتَضَّبٌ مِنْ أَفْعَالِهِ، فَلْيَقُلِ الْقَائِلُ: إِنَّ فِعْلَهُ ذَلِيلٌ عِلْمِهِ، وَأَيُّ مَعْنَى يُوجِبُ اخْتِصَاصَ جَوْهَرٍ بِهَذِهِ الدَّلَالَةِ مَعَ مُشَارَكَةِ الْجَوَاهِرِ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْكُلِّ^(٢) سَوَاءً فِي صِفَاتِ النَّفْسِ؟! وَإِنْ كَانَ عَرْضًا قَائِمًا بِالْجَوْهَرِ^(٣) فَمَا وَجْهَ اخْتِصَاصِ هَذَا الْعَرْضِ دُونَ غَيْرِهِ بِالدَّلَالَةِ

(١) بين الإمام ابن التلمساني - تلميذ الإمام المقترح - وجه دلالة الإرادة على العلم في: «تعليقه على معالم أصول الدين» للفخر الرازي بقوله: تقرر أن الله تعالى فاعل بالاختيار، والفاعل بالاختيار لا بد وأن يكون قاصداً إلى فعله، والقصد إلى الشيء مع الجهل به محال، ولا يتصور القصد من الله تعالى إلا مع العلم بالمقصود، وإن كان يتصور من الحادث مع العقد والظن والوهم، فلا يتصور من الله تعالى بناء على ذلك لاحتمال وقوع ذلك على خلاف ما هو عليه، وهو نقص تعالى الله عنه، فتعين أن يكون عالماً.

ولما كانت الماهيات المطلقات لا يمكن أن تدخل في الوجود إلا مع تخصيصها بزمان ومحل وكيفية ووضع ومقدار، وكل وجه وجدت عليه أمكن في العقل وقوعها على خلافه أو مثله، ولا يتخصص إلا بالقصد إليه، وجب أن يكون عالماً من كل وجه، وذلك أدل دليل على أنه عالم بالجزئيات كلها، لا كما يقوله الفلاسفة أن علمه لا يكون إلا كلياً. اهـ.

(٢) في (أ): وهما. (٣) قائماً بالجواهر: ليس في (أ).

عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ؟ فَإِنَّ هَذَا الْفِعْلَ إِنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ ^(١) افْتَقَرَ إِلَيْهِ كُلُّ فِعْلٍ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِتْقَانَ وَالْإِحْكَامَ فِي الْأَجْسَامِ آيِلٌ إِلَى خَلْقِ جَوَاهِرٍ مُنْتَظِمَةٍ عَلَى وَجْهِ تَعْقُبُهَا غَايَةٌ مَقْصُودَةٌ لِلْخَلْقِ بِحُكْمِ الْإِعْتْيَادِ، وَذَلِكَ آيِلٌ إِلَى أَكْوَانٍ خَصَصَتْهَا بِشُغْلٍ أَحْيَازٍ حَتَّى ذَهَبَتْ فِي تِلْكَ الْجِهَاتِ، فَإِنْ كَانَتْ الْأَكْوَانُ لَا يَصِحُّ وَجُودُهَا دُونَ الْعِلْمِ بِهَا فَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَعْرَاضِ، فَالطَّرِيقَةُ الْأُولَى هِيَ الْمُعْتَمَدُ، وَهِيَ جَارِيَةٌ فِي كُلِّ مَوْجُودٍ حَادِثٍ عَرَضًا كَانَ أَوْ جَوْهَرًا، مُؤَلَّفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُؤَلَّفٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الْمُعْتَمَدَةَ أَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ كَوْنُهُ مُرَادًا لَهُ ثَبَتَ كَوْنُهُ عَالِمًا بِهِ، فَيَلَزِمُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْجُزْئِيَّاتِ؛ إِذِ الْقَصْدُ إِلَى الْكُلِّيِّ ^(٢) عَلَى الْقَوْلِ بِهِ مُحَالٌ، وَالْعِلْمُ لَا زِمَ لِمَا يَقْصِدُ الْمُرِيدُ لَهُ.

دَقِيقَةٌ:

إِعْلَمُوا تَوَلَّى اللَّهُ إِشَادَكُمْ أَنَّ الْكُلِّيَّ فِي عِلْمِ الْبَارِي لَا مَعْنَى لَهُ، فَلْنُفْصِحِ الْآنَ عَنْ مَعْنَى قَوْلِنَا لِلْعِلْمِ «كُلِّيٌّ»، فَنَقُولُ: قَدْ يَعْلَمُ الْإِنْسَانُ شَيْئًا خَاصًّا فَيَكُونُ الْمَعْلُومُ جُزْئِيًّا وَالْعِلْمُ بِهِ جُزْئِيًّا، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا نَسَبَ الْعَقْلُ ذَلِكَ الْمَعْلُومَ إِلَى مَا يُمَائِلُهُ فِي الْحَقِيقَةِ سُمِّيَتْ تِلْكَ النِّسْبَةُ الْجَامِعَةُ أَمْرًا كُلِّيًّا، أَعْنِي مَا فِيهِ التَّشَابُه، فَإِذَا رَجَعَ الْكُلِّيُّ إِلَى نَوْعٍ نِسْبَةٍ وَمُطَابَقَةٍ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الْمُشْتَبِهَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ فِي حَقِّهَا يُتَعَقَّلُ

(١) فِي (ب): الْفِعْلُ الْمُفْتَقِرُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ. (٢) فِي (ب): الْكُلُّ.

بِمَعْرِفَةٍ جُزْءٍ وَاحِدٍ ثُمَّ بِتَقْدِيرِ جُزْئِيَّاتٍ تُطَابِقُهُ، وَالتَّقْدِيرُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى مُحَالٌ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِقَدَمِهِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّرُ فِي حَقِّنَا مَعْلُومًا عِنْدَهُ^(١)، فَيُؤَوَّلُ الْكَلَامُ إِلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِجُزْئِيٍّ يُشَابِهُ جُزْئِيَّاتٍ، أَوْ بِجُزْئِيَّاتٍ مُشَابِهَةٍ كُلِّهَا مَعْلُومَةٍ، فَيَتَلَاشَى قَوْلٌ مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْكُلِّيَّاتِ مِنْ حَيْثُ حَقَّقَ مَعْنَى الْكُلِّيِّ.

وَقَدْ زَعَمَتِ الْفَلَاسِفَةُ أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْكُلِّيَّاتِ دُونَ الْجُزْئِيَّاتِ، وَاخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُهُمْ فِيهِ عَلَى وَجْهِ لَسْنَا لِدِكْرِهِ الْآنَ، وَمَا قَوْلُ الْكُلِّ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِذَاتِهِ الَّتِي هِيَ مَصْدَرُ الْمَوْجُودَاتِ وَمَبْدُوهَا، فَإِذَا حُوقِقُوا^(٢) عَلَى مَا أَرَادُوا بِكَوْنِهِ عَالِمًا قَالُوا: نُرِيدُ بِهِ أَنَّهُ عَاقِلٌ، وَعَقْلِيَّتُهُ إِشَارَةٌ إِلَى تَجَرُّدِهِ عَنِ الْمَادَّةِ، فَيُؤَوَّلُ الْكَلَامُ إِلَى تَلْقِيبِ سَلْبِ الْمَادَّةِ بِالْعِلْمِ تَلْبِيسًا عَلَى الْإِسْلَامِ بِهَذَا اللَّفْظِ كَيْ تَتَرَوَّجَ بِهِ الْمَقَالَةُ عَلَى الضُّعَفَاءِ، وَلَا يَحْتَمِلُ الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ هَذَا الْمُخْتَصَرُ، وَقَدْ أُثْبِتْنَا أَنَّهُ مُرِيدٌ لِلْمُحَصَّصَاتِ فَيَكُونُ عَالِمًا بِهَا، فَلْيُقْتَنَعْ بِهِ.

خَاتِمَةٌ لِهَذَا الْفَصْلِ:

اعْلَمْ أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى وَكُلَّ صِفَاتِهِ الْمُتَعَلِّقَةِ عَامَّةُ التَّعَلُّقِ^(٣)، وَتَقْرِيرُهُ عَلَى مِنْهَجَيْنِ:

(١) فِي (أ): لَهُ.

(٢) فِي (أ): نَوْقَشُوا. وَفِي هَامِشِهَا إِشَارَةٌ إِلَى وَجُودِ مَا أُثْبِتَ فِي نَسْخَةِ أُخْرَى.

(٣) قَالَ الْمُقْتَرَحُ فِي شَرْحِ قَوْلِ السَّلَاجِيِّ: (وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَةِ تَنَاهِي الْمَقْدُورَاتِ) إِلَى آخِرِهِ: قُلْتُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ: الْكَلَامُ فِي هَذَا الْفَصْلِ فِي طَرَفَيْنِ: أَحَدُهُمَا: فِي طَرَفِ الْمُتَعَلِّقِ، وَهِيَ الْمُمَكِّنَاتُ الْعَدَمِيَّةُ. وَالثَّانِي: فِي طَرَفِ الْمُتَعَلِّقِ، الَّتِي =

- **الأوّل:** أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُوجِبُ الْإِفْتِصَارَ عَلَى مَا تَخَصَّصَ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُ أَكْثَرِ مِنْهُ، فَلَوْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ قُدْرَتُهُ لَزِمَ افْتِقَارُ تَخْصِيصِهَا بِمَا تَعَلَّقَتْ بِهِ إِلَى مُقْتَضٍ، وَهُوَ مُحَالٌ لِتَطَرُّقِ وُجُوهٍ^(١) الْجَوَازِ إِلَيْهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ غَالِماً بِبَعْضِ مَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ لَزِمَ ذَلِكَ أَيْضاً، وَاجِرٌ عَلَى مِنْهَاجِ هَذَا فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ.

- **وَالْمَنْهَجُ الثَّانِي:** أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَتَعَلَّقْ صِفَاتُهُ بِكُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهِ لَزِمَ قِيَامُ ضِدِّ الصِّفَةِ بِهِ عَلَى مُنَاقَضَةٍ مَا لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ، وَذَلِكَ

= هي الصفات، كالقدرة والعلم والإرادة، التي تفتقر الممكنات العدميات إليها في إيجابه.

- **أما الأول** وهو طرف المتعلّق التي هي الممكنات العدميات، فالتناهي عليها محال، وإلا لزم منكرة البديهة؛ إذ لا يزال العقل يجوّز وقوع أمثال ما وقع، ولا ينتهي التجويز، وهو معلوم بالبديهة. وفي هذه الدلالة لمن تأملها بطلان مسألة الاسترسال المبنية على المحال. فلو قدرنا تناهي الممكنات العدميات للزم منه بطلان هذا البديهي العقلي، وإنه محال، وما يؤدي إلى المحال فهو محال.

- **وأما الطرف الثاني** وهي الصفات المتعلّقة، بالممكنات فالتناهي أيضاً في تعلّقها محال من وجهين:

○ أحدهما: أنها لو تعلقت ببعض ما يصح تعلّقها به لافترقت إلى مخصّص، ولعجزَ الإله، وللزم قيام الحوادث به، ويلزم منه حدوثه، والكل محال، وما يؤدي إلى المحال فهو محال.

○ **والوجه الثاني:** لو لم يكن لها تعلق بالممكنات العدميات، التي حكم العقل بدبّية بجواز وقوعها للزم أنّ ما كان جائز الوقوع مستحيل الوقوع؛ إذ الجائز لا يقع بنفسه. فامتنع بهذا التقرير الحكمُ بالتناهي على الطرفين. والله الموفق للصواب. (شرح العقيدة البرهانية).

(١) في (ب): وجوب.

مَحَالٍّ؛ لِاسْتِحَالَةِ خُلُوقِ الْقَابِلِ لِلشَّيْءِ عَنْهُ وَعَنْ ضِدِّهِ، وَقَبُولِ الذَّاتِ لِمَا يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرَ بِهِ^(١) وَيُعْلَمَ وَيُرَادَ بَعْدَ وَجُوبِ قِيَامِ هَذِهِ الصِّفَاتِ بِهِ مَعْلُومٌ ضَرُورَةً.

لَطِيفَتَانِ نُورِدُهُمَا فِي مَعْرِضِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ عَنْهُ:

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا حَكَمْتُمْ بِعُمُومِ التَّعْلُقِ فَيَلْزَمُكُمْ إِشْكَالَانِ:

- أَحَدُهُمَا خَاصٌّ بِالْإِرَادَةِ: وَهُوَ أَنَّ الْإِرَادَةَ إِنْ كَانَتْ عَامَّةً التَّعْلُقُ فَيَنْسَبُتْهَا إِلَى الْمُمْكِنَاتِ مُتَسَاوِيَةً، فَتَحْتَاجُونَ إِلَى إِثْبَاتِ صِفَةٍ يَتَأْتَى بِهَا التَّخْصِصُ، وَيَبْطُلُ أَثَرُ الْإِرَادَةِ مَعَ أَنَّ التَّعْمِيمَ^(٢) فِيهَا بَاقٍ، إِلَى أَنْ يَتَسَلَّسَلَ وَلَا يَتَحَصَّلَ. وَإِنْ حَكَمْتُمْ بِأَنَّهَا غَيْرُ عَامَّةٍ التَّعْلُقِ فَتَحْتَاجُ^(٣) إِلَى مُخَصَّصٍ حَيْثُ اخْتُصَّتْ بِبَعْضٍ مَا يَصِحُّ أَنْ تَتَعْلَقَ بِهِ.

- الْإِشْكَالُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ الْعُمُومُ فِي كُلِّ الصِّفَاتِ، مَعَ أَنَّ مُتَعْلَقَ^(٤) بَعْضِهَا أَكْثَرُ مِنْ بَعْضٍ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُتَعَلِّقَاتِ الَّتِي لَا تَتَنَاهَى أَكْثَرُ وَأَقْلُ، وَكَيْفَ يَنْطَوِي عَقْدُ عَاقِلٍ عَلَى تَفَاضُلٍ فِيمَا لَا يَتَنَاهَى مَعَ أَنَّهُ غَايَةُ الْعَدَدِ؟! وَبَيَانُ التَّفَاضُلِ فِي الْمُتَعَلِّقَاتِ أَنَّ الْعِلْمَ يَتَعْلَقُ بِكُلِّ مَا تَتَعْلَقُ بِهِ الْقُدْرَةُ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ الَّتِي لَا تَتَنَاهَى، مَعَ أَنَّهُ يَرِيدُ عَلَيْهَا فِي التَّعْلُقِ بِالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ.

الْجَوَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ الْأَوَّلِ: قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: إِنَّمَا يُوقَعُ بِقُدْرَتِهِ مَا يَرِيدُ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ مَا يَعْلَمُ، فَيُؤَوَّلُ الْكَلَامُ إِلَى أَنَّهُ يُخَصَّصُ

(١) فِي (أ): عَلَيْهِ.

(٢) فِي (أ): التَّقْسِيمُ.

(٣) فِي (ب): فَتَحْتَاجُونَ.

(٤) فِي (ب): تَعْلُقُ.

الْبَعْضَ بِالْإِرَادَةِ لِأَنَّهُ عَلِمَ ذَلِكَ. وَهُوَ سَخِيفٌ عِنْدِي جِدًّا؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ صِفَةٌ تَتَّبَعُ^(١) الْمَعْلُومَ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، فَكَيْفَ يُؤَثِّرُ فِي تَخْصِصِهِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُؤَثِّرَةِ؟! إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَأَسْتَحَالَ تَعَلُّقُهُ بِالْقَدِيمِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّأْيِيرَ. وَهَلَّا وَقَعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِهِ عَنِ الْإِرَادَةِ كَمَا هَذَى بِهِ «الْكَعْبِيُّ»^(٢)!

فَالْحَقُّ الَّذِي لَا مِرَاءَ فِيهِ أَنَّ التَّخْصِصَ بِالْإِرَادَةِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يُقَالُ: عَلِمَ أَنَّهُ يُخَصِّصُ^(٣) بِإِرَادَتِهِ مَا^(٤) أَرَادَهُ. بَيِّدَ أَنَّ الْعِلْمَ بِالْحَقِيقَةِ شَرْطُ صِحَّةِ الْقَصْدِ، لَا شَرْطُ وُجُودِ الْمُخَصَّصِ، وَلَا يَجِبُ تَقَدُّمُ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْمَشْرُوطِ، بَلْ يَتَفَارَقَانِ، فَتَثَبَّتُوا عَلَى هَذَا وَفَقُّمُ لِلْحَقِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَسَبِيلُ الْإِنْفِصَالِ عَنِ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ^(٥) بَعْدَ تَقْرِيرِهِ أَنْ يُقَالَ: الْإِرَادَةُ صِفَةٌ نَفْسُهَا التَّخْصِصُ بِهَا لِكُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُخَصَّصَ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مُخَصَّصٍ خَصَّصَهُ الْبَارِي تَعَالَى بِهَا لَا بِأَمْرِ مُعَيَّنٍ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُخَصَّصاً إِمَّا بِوُجُودٍ أَوْ عَدَمٍ أَوْ جِهَةٍ أَوْ صِفَةٍ، فَالتَّخْصِصُ لِبَعْضِ الْمُمَكِّنَاتِ بِالْوُجُودِ وَالْآخِرِ بِالْعَدَمِ يَلْزَمُ مِنْهُ عُمُومُ التَّعَلُّقِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ عِنْدَنَا بِالْعَدَمِ.

(١) أي: تكشف ولا تؤثر.

(٢) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، أبو القاسم (٢٧٢ - ٣١٩هـ). أحد أئمة المعتزلة، وإليه تنسب طائفة الكعبية منهم. أقام ببغداد، وتوفى ببلخ. من مؤلفاته: أدب الجدل، تحفة الوزراء، التفسير. (الأعلام ٤/٦٥).

(٣) في (ب): يتخصص.

(٤) في (ب): إذا.

(٥) ليست في (ب).

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ فِيمَا نُقِلَ عَنْهُ: إِنَّ كُلَّ مُمَكِّنٍ مُرَادٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَتْ إِرَادَتُهُ صَحَّ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا. وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ أَحْكَامِ الْإِرَادَةِ، بَلْ قَبُولُ الْمُمَكِّنِ أَنْ يُرَادَ وَنَفْيُ تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ بِهِ، فَهُوَ عَكْسُ الْمَطْلُوبِ فِي هَذَا الْمَقَامِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ الثَّانِي أَنْ نَقُولَ: أَمَّا الْقُدْرَةُ فَمَعْنَى تَعَلُّقِهَا أَنَّهَا صَالِحَةٌ لِأَنْ يَتَحَقَّقَ بِهَا كُلُّ مَا يَصِحُّ وَجُودُهُ بِحَيْثُ يَتَأَتَّى بِهَا إِيجَادُ كُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُوجَدَ، فَقُلْنَا: هِيَ عَامَّةُ التَّعَلُّقِ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ النِّسْبَةِ عَدَدٌ مَّا لِيُتِمَّكَنَ النِّسْبَةُ إِلَيْهِ بِالْأَقْلِّ وَالْأَكْثَرِ^(١). وَلِهَذَا لَوْ وَجِدَ أَكْثَرُ مِمَّا وَجَدَ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ لَمَّا انْتَقَصَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسْبَةِ، بَلْ هَذَا الْحُكْمُ بَاقٍ فَلَا يَتَوَجَّهُ فِيهَا السُّؤَالُ.

وَأَمَّا الْإِرَادَةُ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا عَامَّةُ التَّعَلُّقِ فِي كُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ يَتَخَصَّصَ بِهَا، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا مَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهِ كَالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ، فَمَعْنَى الْعُمُومِ فِيهَا تَعَلُّقُهَا بِكُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهِ.

وَمِنَ الْأَصْحَابِ مَنْ رَدَّ جَمِيعَ هَذِهِ التَّعَلُّقَاتِ إِلَى الصَّلَاحِيَّةِ كَمَا فِي الْقُدْرَةِ لِيَتَخَلَّصَ عَنِ السُّؤَالِ. وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَتِمَّسَى فِي الْعِلْمِ؛ إِذْ يَلْزَمُ مِنْهُ عِلْمٌ لَا مَعْلُومَ لَهُ إِذَا قُدِّرَتْ الصَّلَاحِيَّةُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ الْقَضْدُ، وَهُوَ مُحَالٌ فِيهِمَا، بِخِلَافِ الْقُدْرَةِ فَإِنَّ مُقْتَضَاهَا تَأْتِي وَجُودَ الْفِعْلِ لِلْقَادِرِ، لَا وَجُودَ الْمَقْدُورِ، وَلَا يَحْصُلُ مِنَ الْعِلْمِ تَأْتِي أَنْ يُعْلَمَ بِهِ، بَلْ نَفْسُ انْكِشَافِ الْمَعْلُومِ لِلذَّاتِ.

(١) في (ب): بالأكثر والأقل.

وَزَوَالِ الْمَحَاقَةِ^(١) مِنْ هَذَا السُّؤَالِ أَنَّ كُلَّ عَدَدَيْنِ لَا يَتَنَاهَيَانِ فَلَا يَصِحُّ الْقَوْلُ فِيهِمَا بِالْأَكْثَرِ وَالْأَقَلِّ؛ إِذْ لَا يُقَدَّرُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَقَلٌّ فَيُنْسَبُ إِلَى الْآخَرِ نِسْبَةً ثُلْثٍ أَوْ رُبْعٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَكَيْفَ يُحْكَمُ بِإِثْبَاتِ الْأَكْثَرِيَّةِ^(٢) الَّتِي لَا تَتَنَاهَى وَيُذَكَّرُ زَائِدٌ عَلَيْهَا؟!

نَعَمْ؛ وَقَعَ هَذَا الْخِيَالُ^(٣) لِمُورِدِهِ مِنْ حَيْثُ رَأَى نَوْعَيْنِ يَنْدَرِجُ أَحَدُهُمَا تَحْتَ الْآخَرِ، وَهُوَ مَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ وَمَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ، فَإِنْ كَانَ يَنْظُرُ إِلَى النُّوعِيَّةِ وَالْجِنْسِيَّةِ فَلَيْسَ الْحُكْمُ بِمَا لَا يَتَنَاهَى عَلَيْهِمَا، وَإِنْ كَانَ يَنْظُرُ إِلَى الْعَدَدِ فَلَا يَنْحَصِرُ، فَكَيْفَ يَحْكُمُ بِكَثْرَةٍ وَزِيَادَةٍ عَلَيْهِ؟!

فَحَاصِلُ الْكَلَامِ أَنَّ أَحَادَ الْمُمَكِّنَاتِ لَا تَتَنَاهَى، وَآحَادُ الْمَعْلُومَاتِ لَا تَتَنَاهَى^(٤)، وَالْمَعْلُومَاتُ أَنْوَاعٌ لَا تَعْلُقُ لِنَوْعٍ مِنْهَا بِالْبَاقِي، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ لَا تَتَنَاهَى أَحَادَهُ، فَيُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ حَتَّى يُقَالَ زَادَتْ، فَكَمَا أَنَّ الْمُسْتَحِيلَ مَعْلُومٌ مَعَ أَنَّهُ لَا يَنْحَصِرُ فَإِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَاحِدٌ مِنَ الْمُمَكِّنِ لَا يَتَغَيَّرُ وَلَا يَزْدَادُ، كَذَلِكَ لَا تَحْصُلُ كَثْرَةٌ بِالضَّمِّ، فَتَأَمَّلُوا ذَلِكَ تَرُشِدُوا.

فَإِنْ قِيلَ: مَا لَا يَتَنَاهَى تَقْدِيرٌ خَيَالِيٌّ، وَالَّذِي يَنْقَرَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُ الْوُقُوفِ عَلَى قَدَرٍ مَخْصُوصٍ فِي التَّجْوِيزِ، مَعَ أَنَّ مَا

(١) فِي (أ): الْإِشْتِرَاكُ. (٢) فِي (أ): الْأَكْثَرُ.

(٣) فِي (أ): الْإِشْكَالُ.

(٤) وَآحَادُ الْمَعْلُومَاتِ لَا تَتَنَاهَى: لَيْسَ فِي (أ).

يَدْخُلُ فِي التَّقْدِيرِ مُتَنَاهٍ، وَلَا يُقَدَّرُ الْعَقْلُ إِلَّا مَا يَتَنَاهَى، وَتَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِمَا لَا يَتَنَاهَى عَلَى التَّفْصِيلِ مُتَنَاقِضٌ، فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِالصَّلَاحَةِ.

قِيلَ: إِذَا لَمْ يَقِفِ الْعَقْلُ فِي التَّجْوِيزِ عَلَى عَدَدٍ فَيَلْزَمُ تَحَقُّقُ عِلْمِنَا بِتَّجْوِيزِ الْعِلْمِ بِمَا لَا يَتَنَاهَى، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى عَدَمِ الْوُقُوفِ، فَإِنَّ مَا ثَبَتَ صِحَّتُهُ وَامْتَنَعَ عَلَيْنَا^(١) فَتَجِبُ صِحَّتُهُ لَهُ، وَالصَّحَّةُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى بِمَعْنَى الْوُجُوبِ لَا بِمَعْنَى الْجَوَازِ، وَإِذَا سُلِمَ عَدَمُ الْوُقُوفِ فَيَلْزَمُ صِحَّةُ الْعِلْمِ بِعَدَدٍ لَا يَقِفُ، وَهُوَ مَعْنَى عَدَمِ النِّهَايَةِ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ التَّفْصِيلَ يَنَاقِضُ عَدَمَ النِّهَايَةِ تَحَكُّمٌ لَا يُسْمَعُ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى عَكْسِهِ بِمَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ أَنَّ صِحَّةَ الْإِتِّصَافِ بِالْعِلْمِ بِمَا لَا يَتَنَاهَى مِمَّا يُوْجِبُ وَصْفَ الْبَارِي بِهِ تَحَقُّقًا^(٢) وَوُجُوبًا.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ

كَوْنُهُ تَعَالَى حَيًّا

لِقِيَامِ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يَصِحُّ قِيَامُهَا بِدُونِ الْحَيَاةِ، وَهِيَ الْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ وَالْإِرَادَةُ. وَقَدْ ادَّعَى بَعْضُ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْحَيَاةِ لِلْفَاعِلِ ضَرُورَةً مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَفِيهِ قَلَقٌ كَمَا تَرَى.

(١) وامتنع علينا: غير واضح في (ب). (٢) في (أ): تخصصاً.

المطلب الخامس

كُونُهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا

وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ مُقَدِّمَةٍ فِي حَقِيقَةِ الْكَلَامِ، وَقَدْ أَشْكَلَ عَلَى جَمِيعِ الْفِرَقِ حَقِيقَتُهُ، فَتَقُولُ: الْإِنْسَانُ يَجِدُ فِي حَالَةٍ تَلْفُظِهِ مَعَانِي يُحِسُّهَا مِنْ نَفْسِهِ، مِنْهَا أَصْوَاتُهُ الْقَائِمَةُ بِهِ الْمَسْمُوعَةُ لِمَخَاطِبِهِ، وَمِنْهَا الْعِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ نَظْمِ الصَّيْغَةِ، وَيُسَمَّى تَقْدِيرَ الْعِبَارَاتِ فِي الْخَيَالِ^(١) عِنْدَ غَيْرِنَا، وَمِنْهَا الْإِقْتِضَاءُ الْحَقُّ وَهُوَ الْمَعْنَى الْوُجْدَانِي الَّذِي لَا تَرْكِبَ فِيهِ فَيُسَمَّى أَمْرًا، وَكَذَلِكَ الْخَبَرُ وَالِاسْتِخْبَارُ وَرَبِّمَا لَازَمَهُ فِي الْغَالِبِ فِي الشَّاهِدِ تَعَلَّقُ غَرَضِ الْأَمْرِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ.

فَعِنْدَ ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ لَكَ مَنْشَأُ الْجَهْلِ بِحَقِيقَةِ الْكَلَامِ، فَالْمُعْتَرِضُ نَظَرُوا إِلَى الْخَبَرِ وَرَدُّهُ إِلَى الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ نَظْمِ الصَّيْغَةِ، وَإِلَى الْأَمْرِ فَرَدُّهُ إِلَى إِرَادَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِمُ الْإِرَادَةُ الْحَقِيقِيَّةُ - وَهِيَ الْقَصْدُ - بِالشَّهْوَةِ، وَالتَّزَمُوا الْغَالِبَ^(٢) وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى الْمُفَارَقَةِ، وَهَذَا مِنْ سَخَافَةِ النَّاطِرِ وَقِلَّةِ تَدَبُّرِهِ لِلْحَقَائِقِ.

فَتَقُولُ بَعْدَ هَذَا: أَصْلُ وَجْدَانِ الْمَعْنَى فِي النَّفْسِ حَالَةُ التَّعْبِيرِ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ، وَتَمَيِّزُهُ^(٣) عَنِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ نَظْمِ الصَّيْغَةِ وَاضِحٌ؛ إِذْ هُوَ ثَابِتٌ فِي حَالَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالتَّطَوُّقُ الْمَوْجُودُ مُخْتَلِفٌ، فَلَوْ عَادَ إِلَيْهِ لَمَا اخْتَلَفَ.

(١) فِي الْخَيَالِ: لَيْسَ فِي (أ).

(٢) غَيْرِ وَاضِحَةٍ فِي (أ).

(٣) فِي (ب): وَخُرُوجِهِ.

وَالْإِرَادَةُ إِنْ أُريدَ بِهَا الشَّهْوَةُ فَلَا مُرُ مَعْقُولٌ فِيمَا لَا يُشْتَهَى،
وَأَيْضاً فِيهِ مُحَالَةٌ عَلَى الْحَقِّ تَعَالَى؛ إِذْ لَا غَرَضَ لَهُ كَمَا بَيَّنَّا. وَإِنْ
كَانَ الْمُرَادُ بِهَا الْقَصْدُ فَهُوَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ الْمُرِيدِ؛ إِذِ الْقَصْدُ إِلَى
تَخْصِصٍ^(١) فِعْلٍ الْغَيْرِ مُحَالٌ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ وَقُوعُهُ مِنْهُ فَكَيْفَ يَتَخَصَّصُ
بِهِ؟! وَرَوَاهُ صِفَةُ التَّخْصِصِ عَنِ الْإِرَادَةِ مُحَالٌ، وَفِعْلُ الْغَيْرِ يَتَخَصَّصُ
بِإِرَادَتِهِ فَلَا يَصِحُّ تَخْصِصُهُ ثَانِياً، وَالْمَعْنَى الْمَوْجُودُ حَالَةُ الْأَمْرِ مُتَعَلِّقٌ
بِفِعْلِ الْغَيْرِ لَا مُحَالَةٌ، وَنَحْنُ نَجِدُ مِنْ أَنْفُسِنَا فَرْقاً ضَرُورِيّاً بَيْنَ قَصْدِنَا
إِلَى أَفْعَالِنَا وَبَيْنَ أَمْرِنَا بِمَا لَا نَقْدِرُ عَلَيْهِ، كَالرَّمَنِ الْأَمْرِ عَبْدَهُ بِالْقِيَامِ
فَإِنَّهُ لَا يُحْسِنُ مِنْ نَفْسِهِ قَصْداً إِلَى مَا هُوَ عَاجِزٌ عَنْهُ، وَهُوَ أَمْرٌ بِهِ.

فَهَذَا لُبَابُ هَذَا الْفَصْلِ، وَإِذَا تَبَيَّنَ حَقِيقَةُ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ فَلَا
مُبَالَاةَ بِتَسْمِيَتِهِ كَلَاماً حَقِيقَةً وَاللَّفْظَ مَجَازاً لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ
جَعْلِهِ مُشْتَرِكاً بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ هَذَا نِزَاعٌ فِي حُكْمِ اللَّفْظِ وَلَسْنَا لَهُ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْأَصْحَابُ عَلَى إِثْبَاتِهِ بِطَرِيقَةٍ وَهِيَ أَنَّ كُلَّ قَابِلٍ
لِلشَّيْءِ فَلَا يَخْلُو عَنْهُ أَوْ عَنْ ضِدِّهِ، وَالْبَارِي تَعَالَى حَيٌّ فَهُوَ قَابِلٌ لَهُ،
فَلَا يَخْلُو عَنْهُ أَوْ عَنْ ضِدِّهِ، وَضِدُّهُ مُحَالٌ عَلَيْهِ؛ إِذْ هُوَ أَقْوَى وَنَقْصٌ لَا
يُمْكِنُ الْحُكْمُ بِوُجُوبِهَا، فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ فَيَتَعَيَّنُ إِثْبَاتُ الْكَلَامِ لَهُ.

وَقَدْ التَزَمَ بَعْضُ الضُّعَفَاءِ نَفْيَ النَّقَائِصِ عَنْهُ بِالسَّمْعِ، وَهُوَ هَاهُنَا
مِنَ الْفَضَائِحِ؛ إِذْ يُلْزَمُ مِنْهُ إِثْبَاتُ الْكَلَامِ بِالْكَلامِ، وَهُوَ مُحَالٌ لِتَوَقُّفِ
الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ؛ إِذْ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِهِ.

(١) ليست في (أ).

وَدَلِيلُ أَنَّ الْقَابِلَ لِلشَّيْءِ لَا يَخْلُو عَنْهُ أَوْ عَنْ ضِدِّهِ^(١) مَا تَقَدَّمَ
فِي أَحْكَامِ الْجَوَاهِرِ وَاسْتِحَالَةِ خُلُوقِهَا عَنِ الْأَعْرَاضِ، وَهُوَ أَنَّ الْجَوْهَرَ
لَا يَخْلُو عَنِ الْأَكْوَانِ بِالضَّرُورَةِ، وَنِسْبَةُ الْمَعَانِي إِلَى الْجَوْهَرِ مِنَ
الْعَقْلِ نِسْبَتُهَا - أَعْنِي: الْأَكْوَانُ - إِلَيْهِ فِي الْقِيَامِ وَالْقَبُولِ، فَإِذَا تَحَقَّقَ
بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِلْقَبُولِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ ضَعِيفَةٌ عِنْدَنَا؛ إِذَا الْقَبُولُ مِنْ صِفَةِ نَفْسِ الْجَوْهَرِ
عِنْدَنَا، بَيِّنٌ أَنَّ الْحَيَاةَ شَرْطُ الْقِيَامِ، وَمِنْ أَيْنَ لَنَا لَوْ ثَبَتَ أَنَّ الْجَوْهَرَ
لَا يَخْلُو عَنِ الْأَعْرَاضِ اطِّرَادُ ذَلِكَ فِي كُلِّ قَابِلٍ؟! وَهَلْ هَذَا إِلَّا
تَحَكُّمٌ فِي الْمُقَابِلَةِ فِي عِلْمِ يَأْبَى التَّحْقِيقُ فِيهِ التَّزَامُهَا؟! فَإِنْ اطَّردَ
ذَلِكَ فَلِلْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: مَتَى وَجَدَ شَرْطَ مِنْ شُرُوطِ الشَّيْءِ فِي ذَاتِهِ،
وَهِيَ قَابِلَةٌ^(٢) لَهُ، سَاعَ إِثْبَاتِ الْأَعْرَاضِ وَالشَّهَوَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى، إِذْ وَجَدَ
شَرْطَ قِيَامِهَا بِهِ. وَقَدْ آنَ لِمَنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ مِنْ هَذَا الْمَجْمُوعِ
أَنْ يَنْتَزِلَ^(٣) عَنْ أَمْثَالِ هَذِهِ الطُّرُقِ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَلَنَا فِي الْمَسْأَلَةِ^(٤) مَسْلَكَانِ:

- الْأَوَّلُ أَنْ نَقُولَ: لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا لَمَا صَحَّ فِي الْعَقْلِ جَوَازُ
تَرَدُّدِ الْخَلَائِقِ بَيْنَ أَمْرِ مُطَاعٍ وَنَهْيٍ مُتَّبَعٍ، وَذَلِكَ جَائِزٌ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ،
فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا.

(١) أو عن ضده: ليس في (ب).

(٢) في هامش (أ): لذات هي قابلة.

(٣) في (أ): ينزل.

(٤) في (أ): فلنا فيه.

بَيَّانُهُ أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ جَائِزَةٍ فِي الْمَخْلُوقَاتِ لَوْ لَمْ تَسْتَبْدِ إِلَى مُقْتَضَى وَاجِبٍ^(١) لَا سَتَحَالَ ثُبُوتُهَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضِي هَذِهِ الصِّفَةِ الْجَائِزَةِ الْقُدْرَةُ؛ إِذْ مُقْتَضَاهَا وَقُوعُ الْمَقْدُورِ، وَلَيْسَ وُجُودُ الشَّيْءِ أَمْرًا يُلْزَمُ^(٢) أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ مَأْمُورًا بِهِ^(٣)، وَكَذَلِكَ الْإِرَادَةُ مُقْتَضَاهَا التَّخْصِصُ، وَالْعِلْمُ مِنَ الصِّفَاتِ الْكَاشِفَةُ، وَالْحَيَاةُ لَيْسَتْ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ، فَيُلْزَمُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً زَائِدَةً عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى كَلَامًا، وَمَنْ قَامَتْ بِهِ مُتَكَلِّمًا.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مُحَالًا مِنْ حَيْثُ غَيْرُهُ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي نَفْسِهِ، وَالْجَوَازُ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ جَوَازُ تَرُدِّ الْخَلَائِقِ بَيْنَ أَمْرِ مَطَاعٍ وَنَهْيٍ مُتَّبِعٍ^(٤)، وَهَذَا قَبُولُ أَنْ يَكُونُوا مَأْمُورِينَ، فَلَا يُنَاقِضُ إِحَالَةَ مَنْ جِهَةً أُخْرَى لِاسْتِحَالَةِ مُقْتَضَى، وَهَذَا كَخِلَافِ الْمَعْلُومِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ مِنْ حَيْثُ ذَاتِهِ وَإِنْ كَانَ مُحَالًا مِنْ حَيْثُ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِهِ^(٥).

(١) ليست في (أ).

(٢) في (ب): يلزم.

(٣) ليست في (أ).

(٤) ونهي متبع: ليس في (ب).

(٥) هذا اعتراض على الدليل المذكور، وحاصله عدم التسليم بأن كل صفة جائزة لا بد أن تستند إلى صفة أزلية لله لجواز أن يستند كون الخلائق مأمورين أو منهيين إلى أمر ونهي من حادث كالسلطان، فيجوز تردد جميع الإقليم مثلاً بين أمر مطاع ونهي متبع نظراً إلى أمر السلطان ونهيه.

واعترض على هذا الجواب بأنه لو جاز استناد كونهم مأمورين أو منهيين إلى أمر ونهي من حادث، للزم الدور إن كان الأمر مأموراً مطيعاً لغيره وغيره مأموره، أو التسلسل إن كان الأمر مأموراً مطيعاً لغيره، وغيره مطيعاً لغيره وهلم جراً، وكلاهما باطل.

فُلْنَا: هَذَا مُحَالٌ يَنْبَغِي أَنْ يَتَّبَعَ^(١) فِيهِ الْعَاقِلُ، فَإِنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الْحُكْمَ عَلَى ذَاتِ بِحُكْمَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ، وَلَا مُبَالَاةً بِالتَّمْوِيهِ بِذِكْرِ الْجِهَتَيْنِ، فَإِنَّ مَعْنَى الْجَوَازِ رَاجِعٌ إِلَى قَبُولِ الذَّاتِ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَالْإِحَالَةَ رَاجِعَةً إِلَى عَدَمِ قَبُولِهَا لِلْوُجُودِ، وَكَيْفَ يَكُونُ الشَّيْءُ قَابِلًا لِلْوُجُودِ وَغَيْرَ قَابِلٍ لِلْوُجُودِ؟! وَأَقْلُ دَرَجَاتِ الْعَاقِلِ أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَ نَفْيِ وَإِبْنَاتٍ.

نَعَمْ؛ قَدْ يَكُونُ جَائِزاً غَيْرَ وَاقِعٍ كَخِلَافِ الْمَعْلُومِ، فَإِنَّا نَقُولُ: الْعِلْمُ لَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُؤَثَّرَةِ فَلَا يُثْبِتُ لِلذَّاتِ حُكْمًا^(٢). نَعَمْ؛ نَقُولُ^(٣) لَا يَقَعُ، لَا أَنَّ الْمُمَكِّنَ يَصِيرُ مُحَالًا، وَهَاهُنَا يَصِيرُ الْمُمَكِّنُ مُحَالًا؛ إِذْ مَا لَيْسَ لَهُ مُقْتَضٍ لَا يَصِحُّ وَقُوعُهُ.

وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَفِي الْمَسْأَلَةِ إِشْكَالٌ لَا يَخْفَى. وَإِنَّمَا اشْتَبَهَتْ^(٤) مَسْأَلَةُ خِلَافِ الْمَعْلُومِ لَظَنَ النَّازِرِ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْعِلْمِ بِاسْتِحَالَةٍ انْقِلَابِهِ جَهْلًا حُكْمَ عَلَى الْمَعْلُومِ بِالْإِحَالَةِ، وَهُوَ غَلَطٌ فَلْتَأَمَّلْ.

= وأجيب عليه بأنه لا يلزم الدور إلا لو كان يجب أن يكون كل شخص أمراً ومأموراً، ومعلوم أنه لا يلزم أن يكون كل شخص أمراً ومأموراً لجواز أن يكون البعض أمراً فقط والبعض مأموراً فقط؛ إذ يجوز أن يخصص الله بإرادته بعض الخلائق بأن يكون أمراً فقط غير مأمور وإن كان جائزاً عقلاً أن يكون مأموراً. وهذا مراد المعارض بقوله: (قَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مُحَالًا مِنْ حَيْثُ غَيْرُهُ وَإِنْ كَانَ جَائِزاً فِي نَفْسِهِ) أي: قد يكون في بعض الخلائق من حيث الإمكان الوقوعي بتخصيص الفاعل المختار أمراً غير مأمور، وإن كان من حيث الجواز العقلي يجوز أن يكون أمراً ومأموراً. (راجع: شرح الكبرى، للسنوسي، ص ٥٩)

(١) في (ب): يثبت.

(٢) في (ب): حكمها.

(٣) ليست في (ب).

(٤) في (أ): أشبهت.

وَالْمَسْلُوكُ الْمُرتَضَى فِي الْمَسْأَلَةِ عِنْدَنَا أَنْ نَقُولَ: قِيَامُ الْمُعْجَزَةِ عَلَى إِبْتَاتٍ^(١) الصِّدْقِ وَالتَّصْدِيقِ مَعَ دَلِيلٍ عَلَى كَوْنِهِ مُتَكَلِّمًا، فَإِنَّا إِذَا فَرَضْنَاهَا عَلَى الصُّورَةِ الْمَفْرُوضَةِ فِي مِثَالِ الْأَيْمَةِ اضْطَرَّ كُلُّ عَاقِلٍ إِلَى أَنَّ هَذَا الْمُتَحَدِّي قَدْ صَدَّقَ، وَيَلْزَمُ قِيَامُ صِدْقِ بِمُصَدِّقِهِ وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّقًا؛ إِذْ لَوْ قَامَ التَّصْدِيقُ بِغَيْرِهِ لَكَانَ الْمَعْنَى وَضْفًا لِمَنْ قَامَ بِهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ لَكُمْ بَعْدَ بَيَانِ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُجِيلُ اتِّصَافَهُ بِالْخَبَرِ عَنْ مَعْلُومِهِ، وَلَا خَفَاءَ بِهِ؛ إِذْ لَا يُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ مَحْظُورٍ وَلَا إِلَى حُدُوثٍ مَذْفُوعٍ بِحُكْمِ جَلَالِهِ عَنْهُ، وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، فَإِذَا وَقَفَتِ الْعُقُولُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ أَتَتْ الْمُعْجَزَةَ دَالَّةً عَلَى تَصْدِيقِهِ، فَيَلْزَمُ قِيَامُ الصِّدْقِ بِمُصَدِّقِهِ.

وَلَا نَقُولُ بِأَنَّ إِبْتَاتَ دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الْكَلَامِ؛ إِذِ الْعَقْلُ يُدْرِكُ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْمُعْجَزَةِ ثُبُوتَ التَّصْدِيقِ مَعَ الذُّهُولِ عَنْ هَذَا الْاِفْتِقَارِ اضْطِرَّارًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ إِبْتَاتِ الْكَلَامِ بِالْكَلَامِ، بَلْ هُوَ إِبْتَاتٌ لِأَمْرَيْنِ بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْحُسْنِ فَتَأَمَّلُوهُ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ «الْأُسْتَاذُ»^(٢) بِمَسْلُوكَيْنِ:

(١) ليست في (أ).

(٢) هو الإمام: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، الملقب بركن الدين، الفقيه الشافعي المتكلم الأصولي المتبحر في العلوم. أخذ عنه الكلام والأصول عامة شيوخ نيسابور، وأقر له بالعلم أهل العراق وخرسان. من أبرز كتبه: جامع الجلي والخفي في أصول الدين. وتوفي بنيسابور يوم =

- أَخَذُهُمَا: أَنَّ كُلَّ عَالِمٍ مُخْبِرٌ عَنْ مَعْلُومِهِ، وَالْبَارِي عَالِمٌ، فَهُوَ مُخْبِرٌ عَنْ مَعْلُومِهِ^(١).

= عاشوراء سنة (٤١٨هـ) ثم نقل إلى إسفراين. (انظر: الأعلام ٦١/١).

(١) قال الشيخ المنجور: قد سبق المقترح إلى الاعتراض على الأستاذ فيما حكى عنه الشريف زكريا أنه ذكر لهم عند التدريس فقال: وهذا ضعيف؛ إذ لا يلزم من ثبوت هذا شاهداً أن يطرد غائباً. يعني لا يلزم من ثبوت ملازمة الخبر العلم شاهداً أن يطرد غائباً. قال: وقد يقال أيضاً: لم قلت أن كل عالم مخبر عن معلومه؟! (حاشية على شرح الكبرى، ص ١٠٠).

وقد فصل الشيخ شرف الدين بن التلمساني تلميذ المقترح الاعتراض على دليل الأستاذ بأن قال: إن إثبات قضية كلية عامة تشملنا وتشمل الباري جلّ وعلا من قضايا جزئية وجدانية قد لا يساعد الخصم على تسليمه، وأخذ القضايا الكلية من المحسوسات والوجدانيات لا يتم إلا باستقراء العادات، وإثبات أحكام الله تعالى وصفاته لا تؤخذ من القضايا العاديات. (تعليق على معالم أصول الدين).

وقد وضع الشيخ المنجور هذا الاعتراض أكثر فقال: يشير إلى أن استلزام العلم للخبر ليس بكلي، وإنما هو قضية جزئية، أي: بعض العالم يجد في نفسه خبراً مطابقاً لمعلومه، ولا تتم كليتها إلا باستقراء عادات، وبعد الاستقراء فهو استلزام عادي، وربنا سبحانه حاكم على العوائد ولا تحكم عليه، وإنما يشمله سبحانه التلازم العقلي، فيقال على قوله: «العالم يجد في نفسه خبراً مطابقاً لمعلومه» هي قضية جزئية، بمعنى أنها إنما تصدق جزئية فلا دليل فيها. سلّمنا كليتها بعد الاستقراء، لكنها عادية، فلا يتم الدليل أيضاً. (حاشية على شرح الكبرى، للسنوسي، ص ١٠٠).

وزاد الشيخ الدسوقي كلام ابن التلمساني توضيحاً فقال: حاصل الاعتراض أن قول الأستاذ: «كل عالم يجد في نفسه حديثاً» قضية كلية تشملنا وتشمل الباري تعالى، وهي مبنية على الوجدان - أي: الأمور الباطنية - والخصم قد لا يساعد على إثباتها، ولذا قيل: إن الوجدان لا تقوم به حجة على الغير، وحينئذ فيجوز القدرح فيها بأن يقول الخصم: أنا عالم بكذا، ولا أجد في نفسي حديثاً مطابقاً له، فلا تتم تلك القضية الكلية، وإنما تتم الجزئية، ومتى كانت كبرى الشكل جزئية كان فاسد النظام. (حاشية على شرح الكبرى، للسنوسي).

- وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَلِكٌ، وَلَا يَتِمُّ الْمُلْكُ إِلَّا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ^(١).
وَهَذَا آيِلٌ إِلَى نَفْيِ النَّقَائِصِ^(٢)، وَيَنْعَظُ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْأُولَى.

المَطْلَبُ السَّادِسُ

كَوْنُهُ سَمِيعاً بَصِيراً

وَالْمُعْتَمَدُ الْقَاطِعُ فِيهِ: السَّمْعُ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْأَصْحَابُ بِطَرِيقَتَيْنِ:

- إِحْدَاهُمَا: أَنَّ الْقَابِلَ لِلشَّيْءِ لَا يَخْلُو عَنْهُ أَوْ عَنْ ضِدِّهِ،
وَضِدُّهُ نَقِیْصَةٌ وَآفَةٌ فَتَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ^(٣).

(١) تقرير هذا الدليل أن تقول: الله ملك، وكل ملك لا يتم ملكه إلا بأمر ونهي، ينتج: الله لا يكمل ملكه إلا بأمر ونهي. والأمر والنهي من أقسام الكلام، فيكون الله متكلماً وهو المطلوب.

(٢) وذلك لأن الملك إذا كان لا يأمر ولا ينهى كان أبكم، والبكم نقصان في حق الملك، فيجب له الكلام الذي هو كمال في حقه تعالى.

(٣) حاصل هذا الدليل أن كل حي قابل لصفة لا يخلو عن الاتصاف بها أو عن مثلها أو عن ضدها لأن القبول نفسي، وكل حي قابل لهذه الصفات بدليل امتناع اتصاف الموتى بها وصحة اتصاف الأحياء بها، فالمصحح الحياة، وحينئذ فالله تعالى إذا لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها، وأضداد السمع والبصر نقائص، وكل نقص عليه تعالى محال، فأضداد هذه الصفات عليه محال.

وقد ضعف المحققون هذا الدليل، منهم الإمام المقترح فيما سبق، وحاصل التضعيف أن الحكم على الذات بقبولها لتلك الصفات فرع عن تصور تلك الذات، وحقيقة ذاته تعالى غير معلومة لنا بالكنه حتى نعلم ما تقبله مما لا تقبله، وإنما يجب قبولها للصفات التي دلت عليها أفعاله - كالعالم - وتوقف وجودها على اتصافه بها، والسمع والبصر لا يتوقف وجود الفعل عليهما. وإن اعتمد في قبول الذات لهذه الصفات على قاعدة قبولها لكل كمال، فمسلم أنها =

- وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ يَصِحُّ أَنْ يُرَى، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ بَصِيرًا لَاسْتَحَالَ رُؤْيُهُ بَعْضُ الْمَوْجُودَاتِ وَهِيَ الْمَوَانِعُ مِنَ الْإِذْرَاكَاتِ الْمُضَادَّةِ لَهَا، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنَ الْحَادِثِ أَنْ يَرَى الْمَانِعُ؛ إِذْ لَوْ صَحَّ لَكُنَّا إِنَّمَا لَا نَرَاهُ لِمَانِعٍ، وَذَلِكَ الْمَانِعُ إِنَّمَا لَا نَرَاهُ لِمَانِعٍ^(١) وَيَتَسَلَّلُ الْأَمْرُ إِلَى حَوَادِثٍ لَا تَتَنَاهَى عَدَدًا وَهُوَ مُحَالٌ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي بَصِيرًا كَيْ لَا يُفْضِيَ إِلَى الْمُحَالِ، وَهُوَ اسْتِحَالُهُ مَا ثَبَتَ جَوَازُهُ.

وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى غَوْرِ الطَّرِيقَتَيْنِ فِيمَا سَبَقَ.

وَقَدْ أَحَالَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ بَنِيَّةً وَاتِّصَالَ أَشْعَعٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا جَوَازَ قِيَامِهِ بِالْجُزْءِ الْفَرْدِ؛ إِذْ قَبُولُهُ لِلْمَعْنَى مِنْ صِفَةِ نَفْسِهِ، فَلَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ بِانْضِمَامِ غَيْرِهِ أَوْ بِانْفِرَادِهِ، فَتَلَاشَى^(٢) كَلَامُهُمْ.

الْمَطْلَبُ السَّابِعُ

فِي حَقِيقَةِ هَذِهِ الصِّفَاتِ

وَقَدْ اضْطَرَبَتْ الْأَرَاءُ فِي ذَلِكَ، فَصَارَتْ الْفَلَاسِفَةُ إِلَى رَدِّهَا إِلَى

= تقبل كل كمال، لكن من أين للمستدل أن هذه الصفات وهي السمع والبصر كمال في الغائب؟ فإن اعتمد في ذلك على الشاهد فنقول: ليس كل ما كان كمالاً في الشاهد كمالاً في الغائب، فإن اللذة والألم مثلاً كمال في الشاهد، وهما ممتنعان على الله تعالى لاستحالة انفعال ذاته ولكونهما من عوارض الأجسام. (راجع: حاشية الدسوقي على شرح الصغرى، للسنوسي، ص ١٧١).

(١) وذلك المانع إنما لا نراه لمانع: ليس في (أ).

(٢) في (ب): فيتلاشى.

سَلْبٍ أَوْ إِضَافَةٍ أَوْ مُرَكَّبَةٍ مِنْ سَلْبٍ وَإِضَافَةٍ. وَبَعْدَ بُطْلَانِ الْإِجَابِ
الذَّائِي لَمْ يَبْقَ لِهَذَا الْمَذْهَبِ أَصْلٌ.

وَصَارَ مُتَأَخِّرُو الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّهَا أَحْوَالٌ نَفْسِيَّةٌ، فَأَلْزَمَهُمُ
الْأَصْحَابُ أَطْرَادَ الْعِلَّةِ وَانْعِكَاسَهَا، فَإِنَّهَا مُعَلَّلَةٌ فِي الشَّاهِدِ فَكَيْفَ لَا
تَنْعَكِسُ الْعِلَّةُ وَتَظَرُّدُ؟!

فَقَالُوا: إِنَّمَا عَلَّلْتُ فِي الشَّاهِدِ لِحَوَازِهَا، بِخِلَافِ الْغَائِبِ فَإِنَّهَا
وَاجِبَةٌ.

قِيلَ لَهُمْ: فَيَنْبَغِي أَنْ نَنْظُرَ إِلَى الْمَعْلُولِ وَالْعِلَّةِ^(١) وَنُعْرِضَ عَنْ
دَلِيلِ إِبْتَاتِ التَّعْلِيلِ؛ إِذِ الدَّلِيلُ لَا يَلْزَمُ عَكْسُهُ، فَكَيْفَ التَّرْتُمُ الْعَكْسُ
فِي الدَّلِيلِ دُونَ الْعِلَّةِ؟! فَإِنَّ الْجَوَازَ دَلِيلٌ عَلَى إِبْتَاتِ التَّعْلِيلِ لِهَذَا
الْحُكْمِ لَا مَعْلُولًا وَلَا عِلَّةً.

وَالْتَحْقِيقُ عِنْدَنَا نَفْيُ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الْمُعَلَّلَةِ، فَمَعْنَى الْعَالَمِيَّةِ قِيَامُ
الْعِلْمِ بِالذَّاتِ فَحَسْبُ، وَهُوَ^(٢) مَذْلُولُ الدَّلِيلِ، وَهَذِهِ قَاصِمَةُ الظَّهْرِ
لِلْمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ انْتَهَجَ مِنْهُمْ مَنْهَجَ الْفَلَاسِفَةِ فِي رَدِّهَا إِلَى الذَّاتِ أَوْ إِلَى
سَلْبٍ أَوْ إِضَافَةٍ، فَالَرَّدُ عَلَيْهِمْ كَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أَبْطَلْتُمُ الْأَحْوَالَ الْمُعَلَّلَةَ، فَهَلَّا جَعَلْتُمُ الصِّفَاتِ
أَيْلَةً إِلَى اعْتِبَارَاتٍ عَقْلِيَّةٍ حَتَّى تَثْبُتَ خَوَاصُّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لِذَاتٍ
وَاحِدَةٍ لَا كَثْرَةً فِيهَا؟! فَمَا الَّذِي أَلْجَأَكُمْ إِلَى إِبْتَاتِ الْعَدَدِ؟!

(٢) في (ب): وهذا.

(١) في (ب): العلة والمعلول.

فُلْنَا: أَمَا «القاضي»^(١) فَقَدْ خَافَ هَاهُنَا^(٢) مِنْ خَطَاهُ^(٣)، وَقَصَّرَ مِنْ عَقْلِهِ خُطَاهُ، وَأَحَالَ عَلَى السَّمْعِ مُسْتَدَلًّا بِإِجْمَاعِ تَرْكِيبِيٍّ، وَهُوَ أَنَّ الْقَائِلَ بِالصِّفَاتِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ قَائِلَانِ: أَحَدُهُمَا يَرُدُّهَا إِلَى أَحْوَالٍ، وَالْآخَرُ يَرُدُّهَا إِلَى مَعَانٍ، وَقَدْ بَطَلَ رَدُّهَا إِلَى السَّلْبِ، فَأَمَّا رَدُّهَا إِلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ لَهَا خَوَاصُّ^(٤) ذَوَاتٍ فَمَهْجُورٌ بِالِاتِّفَاقِ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ.

وَفِي هَذِهِ الدَّلَالَةِ فَلَقَّ عِنْدَنَا، وَالَّذِي نَخْتَارُهُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: لَوْ كَانَتِ الذَّاتُ لَا صِفَةً لَهَا زَائِدَةٌ عَلَيْهَا لَلَزِمَ أَنْ تَكُونَ عِلْمًا قُدْرَةً إِرَادَةً حَيَاةً، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَلْزِمُ افْتِقَارُهَا إِلَى مَحَلٍّ؛ إِذْ كُلُّ هَذِهِ الصِّفَاتِ مُحْتَاجَةٌ إِلَى الْمَحَلِّ بِنَفْسِهَا، وَالذَّاتُ مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ الْمَحَلِّ، فَيَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا قَائِمَةً بغيرِهَا، وَالْجَمْعُ بَيْنَ التَّنْفِي وَالْإِثْبَاتِ مِنْ أَقَلِّ دَرَجَاتِ الْعُقُلَاءِ إِذْرَاكُ^(٥) إِحَالَتِهِ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ الْأَصْحَابُ فِي^(٦) مَسْأَلَةِ سَوَادٍ حَلَاوَةٍ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ لَسْنَا لِدُرِّهِ الْآنَ^(٧)، فَأَقْرَبُ مَا ذَكَرُوهُ أَنَّهُ لَوْ قَامَ عَرَضٌ وَاحِدٌ مَقَامَ عَرَضَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لاشتَمَالِهِ عَلَى خَاصِّيَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَلَزِمَ عَلَيْهِ أَنْ

(١) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني البصري: حامل لواء أهل السنة، الذي يضرب به المثل بسعة علمه وشدة ذكائه، المتكلم المشهور، المؤيد لاعتقاد الشيخ أبي الحسن الأشعري والناصر لطريقته. سكن بغداد وسمع الحديث وكان كثير التطويل في المناظرة، مشهوراً بذلك عند الجماعة. توفي ببغداد سنة (٤٠٣هـ) رحمه الله تعالى. (انظر: الأعلام ٦/١٧٦).

(٢) هاهنا: ليست في (أ).

(٣) في (ب): خطايه.

(٤) زاد في (أ): إثبات.

(٥) ليست في (ب).

(٦) في (ب): خاصية.

(٧) في (ب): على.

يُضَادُّ الشَّيْءَ وَلَا يُضَادُّهُ، وَالْحُكْمُ بِجَوَازِ الْاجْتِمَاعِ وَاسْتِحَالَتِهِ عَلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ مُمْتَنِعٌ مَعَ شَيْءٍ آخَرَ، فَلْيُقْتَنَعْ بِهَذِهِ التَّنْبِذَةِ، عَلَى أَنَّهَا لَوْ حَقَّقْنَا الْأَحْوَالَ النَّفْسِيَّةَ لَمْ تَرْجِعْ إِلَّا إِلَى اغْتِبَارَاتٍ ذَهْنِيَّةٍ عَقْلِيَّةٍ لَا يُمْكِنُ إِفْرَادُهَا بِالذَّلِيلِ وَعَقْلُهَا لِذَاتٍ مِنْ غَيْرِ فَهَمِ حَقِيقَتِهَا، وَفِي هَذِهِ الْمَرَامِزِ كِفَايَةٌ لِلْمُتَفَكِّرِ.

المَطْلَبُ الثَّامِنُ

قِدَمُ هَذِهِ الصِّفَاتِ

وَلَنَا عَلَى ذَلِكَ مَسَلَكَانِ:

- **الأوَّلُ:** أَنَّ عُمُومَ تَعَلُّقِهَا يَلْزِمُ مِنْهُ نِسْبَةُ كُلِّ جَائِزٍ إِلَيْهَا، فَلَوْ كَانَتْ جَائِزَةً لَتَعَلَّقَتْ بِإِيجَادِ نَفْسِهَا، وَذَلِكَ مُحَالٌ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا افْتَقَرَّ إِلَيْهِ الْفِعْلُ مِنْهَا كَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَادِثَةً لَافْتَقَرَّتْ إِلَى قَادِرٍ مُرِيدٍ عَالِمٍ حَيٍّ، ثُمَّ الْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي الصِّفَاتِ الَّتِي قَبْلَهَا وَيَتَسَلَّلُ.

وَعِنْدَ هَذَا يَتَلَأَشَى كَلَامُ الْمُعْتَزَلَةِ فِي حُدُوثِ الْإِرَادَةِ؛ إِذِ الْإِرَادَةُ لَوْ كَانَتْ حَادِثَةً افْتَقَرَّتْ إِلَى إِرَادَةٍ^(١). وَلَا يَنْفَعُ التَّرْوِيجُ عَلَى الْجَهْلَةِ

(١) بين الإمام المقترح ذلك في: «كفاية طالب علم الكلام» بعد أن أشار إلى أن معتزلة البصرة القائلين بحدوث إرادة للباري تعالى لا في محل قد نقضوا جملة من القواعد العقلية: «ومن المناقضات أن الدليل على إثبات الإرادة لكل واقع متخصص بوجه من وجوه الجواز مطرد في الإرادة على تقدير القول بحدوثها؛ إذ تكون مختصة بزمان يجوز أن توجد قبله وجزاز أن توجد بعده، فاختصاصها بزمان وجودها يدل على إرادة موقعها لتخصيصها بزمان وجودها، وإذا اطرده فيلزم =

بِقَوْلِهِمْ: الْإِرَادَةُ لَا تُرَادُّ؛ فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتْ حَادِثَةً مُتَخَصِّصَةً بِوُجُوهِ
الْإِمْكَانِ افْتَقَرَتْ إِلَى إِرَادَةٍ.

ثُمَّ إِنَّهُمْ أَثْبَتُوا قَصْداً غَيْرَ قائِمٍ بِقَاصِدِ يَكُونُ الْبَارِي تَعَالَى قَاصِداً
بِهِ، وَأَثْبَتُوا اخْتِصَاصَهُ بِهِ لِكَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا فِي مَحَلٍّ، مَعَ أَنَّهُ
لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ^(١) يُشْعِرُ بِسَلْبٍ،

= منه إثبات إرادة الإرادة ويتسلسل. وهذا جار في كل صفة يتوقف صحة وجود
الفعل عليها لو كانت حادثة لاستدعت متعلقاً بها من جنسها، وذلك يلزم
التسلسل لا محالة، ففوضوا الدليل العقلي وقالوا: الإرادة لا تراد. اهـ.

وأبطل السيف الأمدي قولهم بحدوث إرادة الله تعالى لا في محل بقوله: «لَوْ
كَانَتْ قَائِمَةً لَا فِي مَحَلٍّ، لَمْ يَحُلْ إِمَّا أَنْ تَكُونَ حَادِثَةً أَوْ قَدِيمَةً، فَإِنْ كَانَتْ
حَادِثَةً فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهَا وَاجِبَةً أَوْ مُمَكِّنَةً؛ لَا جَائِزَ أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً
وَلَا لَمَّا كَانَتْ مَعْدُومَةً، وَإِنْ كَانَتْ مُمَكِّنَةً فَإِمَّا أَنْ تَقْتَفِرَ إِلَى مُخْصَصٍ آخَرَ أَوْ لَا
تَقْتَفِرَ، لَا جَائِزَ أَنْ يُقَالَ بِالْأَوَّلِ وَلَا أَقْضَى إِلَى التَّسْلِيلِ وَهُوَ مُحَالٌ، وَلَا جَائِزَ
أَنْ يُقَالَ بِالثَّانِي وَلَا لَمَّا وَجَدَتْ؛ إِذْ لَا مُمَيِّزَ لَهَا عَلَى مَا يُخْصَصُ بِهَا مِنْ حَيْثُ
هِيَ مُمَكِّنَةٌ، وَمَا يُخْصَصُ بِهَا إِنْمَا كَانَ مُقْتَفِراً إِلَيْهَا هُوَ مُمَكِّنٌ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
ذَاتٌ مَخْصُوصَةٌ وَحَقِيقَةٌ مُعَيَّنَةٌ». (غاية المرام في علم الكلام، ص ٥٨).

(١) قال الإمام المقترح في: «كفاية طالب علم الكلام»: قولنا: لا في محل مشترك
بين أمرين مختلفين في المعقولية، فيقال: لا في محل للجوهر والمراد به: ليس
مختصاً به اختصاص الصفة بالموصوف. وقد يقال: لا في محل والمراد به أنه
ليس في مكان ولا حيز. والاعتبار الأول متحقق في الجوهر، والاعتبار الثاني
متحقق في العرض. اهـ. قال الشيخ أبو الحسن علي النوري الصفاقسي (ت
١١١٨هـ) في طرة نسخته على هذا الكلام: يعني فإن أرادوا بقولهم في الإرادة
لا في محل بالاعتبار الأول وهو أنه ليس مختصاً به اختصاص الصفة
بالموصوف فإنه متحقق في الجوهر، فليس اختصاصها (أي: الإرادة الحادثة)
بالقديم بأولى من الجوهر لكونه كذلك، بل الجوهر أولى لحدوثهما. وإن أرادوا
الاعتبار الثاني وهو أنه ليس في حيز فإنه متحقق في العرض، فليس اختصاصها
بالقديم لكونه لا في حيز بأولى من العرض فإنه كذلك، بل هو في العرض أولى =

وَهَلْ هَذَا إِلَّا خَبْطٌ^(١) فِي الدِّينِ لَا يَقْبَلُهُ إِلَّا مَنْ زَايَلَهُ التَّوْفِيقُ؟!

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِهِ^(٢) مَا تَقَدَّمَ مِنْ لُزُومِ مُلَازِمَتِهَا لَهُ فَيَكُونُ حَادِثًا، أَوْ تَطَرُّقُ وُجُوهِ الْجَوَازِ إِلَيْهِ؛ إِذْ يَحْكُمُ الْعَقْلُ إِذْ ذَاكَ أَنَّ ذَاتَهُ جَائِزَةٌ أَنْ تَكُونَ عَلَى صِفَةٍ كَذَا وَجَائِزَةٌ أَنْ تَكُونَ عَلَى صِفَةٍ كَذَا غَيْرِ هَذِهِ الصِّفَةِ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ ذَاتِهِ^(٣)، وَعِنْدَ هَذَا لَا نُبَالِي بِمَا مَوَّهَ بِهِ الْخَصْمُ فِي الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ وَأَمْثَالِهِ.

= لا اشتراكهما في الحدوث. قيل: ويلزم عود حكمها إلى العالم (وهو ما سوى الله تعالى)؛ لأنه كله لا في مكان. اهـ. يقصد أن عود حكم الإرادة التي لا في محل إلى العالم الذي لا في مكان أولى لاشتراكهما في الحدوث.

(١) في (ب): خلط.

(٢) قال الشيخ البكي الكومي: المعنى من هذا المعتقد أن صانع العالم يستحيل أن تحلّ الحوادث به. والمراد هنا بالحوادث ما له وجودٌ حقيقيٌ مسبوقٌ بالعدم، لا المتجدّد من الصفات الإضافية التي لا وجود لها، ككونه جلّ وعلا قبل العالم ومعه وبعده، أو السلبية ككونه مثلاً غير رازقٍ لزيدٍ الميت، ولا ما يتبع تعلّق صفاته كالخالق والرازق، فإنّ هذا كله ليس محلّ النزاع. وبالجمله، ففرق بين الحادث والمتجدّد، فهو جلّ وعلا لا يتصفّ بحادث، ويجوز اتصافه بالمتجدّد؛ إذ الصفات المتجدّدة محض اعتبار وإضافة، فلم يلزم من ذلك محال. وبهذا التحقيق يُعلم محلّ النزاع، وهو الذي حرّراه. وقد أجمع أهل السنة والجماعة على أنّه - جلّ وعلا - لا يكون محلاً للحوادث بذلك التفسير المذكور. وبيانه أنّه لو جاز اتصافه بالحوادث لجازّ النقضان عليه، والنقضان عليه باطلٌ ومحالٌ إجماعاً. بيان اللزوم أنّ ذلك الحادث إن كان من صفات الكمال كان الخلطُ عنه - مع جواز الاتصاف به - نقضاناً، وقد خلا عنه قبل حدوثه، وإن لم يكن من صفات الكمال امتنع اتصاف الواجب به؛ لأنّ كلّ ما يتصفّ به الواجب يكون كمالاً. (تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب)

(٣) قرر الإمام المقترح هذا الدليل على استحالة قيام الصفات الوجودية الحادثة بذات الله تعالى في: «كفاية طالب علم الكلام» بقوله: كل ما تجددت عليه =

أَمَّا قَوْلُ «هَشَامٍ»^(١) وَمُتَّبِعِيهِ فِي حَدُوثِ الْعِلْمِ فَيَنْدَفِعُ بِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ لَكَ أَنَّ الْعِلْمَ بِالْكَائِنِ وَالْعِلْمَ بِمَا سَيَكُونُ مُتِمَّاثِلَيْنِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ دَوَامُ الْعِلْمِ يُعْنِي^(٢) عَنِ الْمُتِمَّاثِلَيْنِ. وَتَقْرِيرُهُ بِالِاشْتِرَاكِ فِي حَقِيقَةِ الْعِلْمِ وَالتَّعَلُّقِ، فَإِنَّ مُتَعَلَّقَ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ حَالَةً وَوُجُودُهُ هُوَ مُتَعَلِّقُهُ قَبْلَ وُجُودِهِ، إِذْ هُوَ وَوُجُودُهُ فِي زَمَنِ كَذَا.

نَعَمْ يُمَوِّهُ عَلَى الضُّعْفَاءِ بِأَنَّ الْمَعْلُومَ قَبْلَ الْوُجُودِ الْعَدَمُ، وَحَالَةَ الْوُجُودِ الْوُجُودُ، وَهَذَا اللَّفْظُ عَلَى إِطْلَاقِهِ خَطَأٌ؛ فَإِنَّ الْعَدَمَ حَالَةَ الْعَدَمِ مَعْلُومٌ، أَمَّا أَنَّهُ مَعْلُومٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَا^(٣)، وَحَالَةَ الْوُجُودِ عُلِمَ وَوُجُودُهُ فِي زَمَنِ كَذَا، وَلَا يَتَجَدَّدُ بِالْكُونِ مَعْلُومٌ زَائِدٌ.

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى التَّمَاثُلِ أَيْضاً فِي الشَّاهِدِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُخَالَفاً لَهُ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ ضِدّاً فَيُوجِبُ لِلذَّاتِ بِالْعَكْسِ مِنْ حُكْمِهِ^(٤)، أَوْ يَكُونَ خِلَافاً غَيْرَ ضِدٍّ فَيَجَامِعُ ضِدَّ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مُحَالٌ. ثُمَّ الْمَعْلُومُ

= الأوصاف الجائزة جائزٌ من حيث إن الذات لا تتعقل إلا موصوفة بصفات أو غير موصوفة بصفات، فترددت الذات بين الاتصاف بالصفات أو العزو عنها، وإذا جاز أن تكون متصفة وجاز أن لا تكون متصفة صارت موسومة بحكم الجواز، وكل جائز مُقْتَضَى لِمُقْتَضَى، ووجوب وجود القديم يمنع من ذلك، فامتنع القول بتغيره. اهـ.

(١) هو: هشام بن الحكم الشيباني بالولاء الكوفي، أبو محمد (ت ١٩٠هـ) متكلم مناظر، كان شيخ الإمامية في وقته. ولد بالكوفة ونشأ بواسط، وسكن بغداد، وانقطع إلى يحيى بن خالد البركمي فكان القيم بمجالس كلامه ونظره. من مؤلفاته: الإمامة، القدر، الشيخ والغلام، الرد على المعتزلة في طلحة والزبير، الرد على الزنادقة، الدلالات على حدوث الأشياء. (الأعلام ٨/ ٨٥).

(٢) في (ب): يغني دوام العلم. (٣) غير واضحة في (أ).

(٤) زاد في (ب): ضده.

وُجُودُهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْعِلْمُ بِهِ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ وُجُودُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ فِي حَدَثِ الْإِرَادَةِ فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْكَلَامِ فَمَنْشَأُهُ اغْتِقَادُهُمْ أَنَّ الْكَلَامَ هُوَ الْحُرُوفُ الْمُنتَظِمَةُ وَالْأَصْوَاتُ الْمُقْطَعَةُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَ الْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةٍ نَظْمِ الصَّيْغَةِ^(١) مَعْنَى فِي النَّفْسِ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ الْإِرَادَةَ حَادِثَةٌ لَا فِي مَحَلٍّ، وَأَنَّ الْكَلَامَ الْمُنْسُوبَ إِلَى الْحَقِّ قَائِمٌ بِمَحَلٍّ هُوَ جَمَادٍ، وَيُنْتَسَبُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ فَعَلَهُ.

وَلَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ يَعُودُ إِلَى الذَّاتِ مِنَ الْفِعْلِ حُكْمٌ؟! وَكَيْفَ لَا يُوصَفُ الْمَحَلُّ الَّذِي قَامَ بِهِ الْكَلَامُ بِهِ وَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُونَ مَأْمُورِينَ مِنْهُمْ مُمَثِّلِينَ مُطِيعِينَ^(٢) لِلْجَمَادِ؟! وَهُوَ عَوْدٌ إِلَى عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ.

وَالدَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى ثُبُوتِ الْكَلَامِ لَهُ هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى قِيَامِهِ بِهِ؛ إِذْ هُوَ مَعْنَى الصِّفَةِ، وَالْكَلَامُ لَا نَعْنِي بِهِ حُرُوفاً مُرْتَبَةً يَسْبِقُ بَعْضُهَا بَعْضاً كَمَا صَارَ إِلَيْهِ عَوَامُّ الْمُجَسِّمَةِ، حَتَّى لَزِمَ مِنَ الْعُلُوِّ فِي التَّعَصُّبِ لِهَذَا الْمُعْتَقَدِ الْقَوْلُ بِقَدَمِ الرُّقُومِ فِي الْأَوْرَاقِ لِإِلْشَتِرَاكِ فِي لَفْظِ الْحَرْفِ، وَلَيْسَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ فَيَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ بِمَذَارِكِ^(٣) الْعُقُولِ، فَلْيَتَلَطَّفْ فِي تَعْلِيمِهِمُ الْمُرْشِدُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.

(١) ليست في (ب). (٢) في (ب): مطيعين ممثلين.

(٣) في (ب): بمواد.

خَاتَمَةٌ:

كُلُّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْبَارِي تَعَالَى وَاحِدَةٌ لَا كَثْرَةٌ وَلَا عَدَدٌ فِيهَا. وَالْبُرْهَانُ عَلَيْهِ يَنْبَنِي عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ ثُبُوتِ تَعَلُّقِهَا بِمَا لَا يَتَنَاهَى، فَلَوْ كَانَتْ عَدَدًا فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ عَدَدًا غَيْرَ مُتَنَاهٍ فَهُوَ مُحَالٌ؛ إِذْ كُلُّ مَا دَخَلَ فِي الْوُجُودِ مَعْدُودٌ مُؤَسَّوْمٌ بِحُكْمِ النَّهَايَةِ^(١)، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ عَدَدًا مُتَنَاهِيًا فَهُوَ مُحَالٌ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَوَرَّعَ مَا لَا يَتَنَاهَى عَلَى الْمُتَنَاهِي، وَيَسْتَدْعِي الْاِقْتِصَارُ عَلَى عَدَدٍ مُخَصَّصًا، وَقَدْ سَبَقَ

(١) اعترض تلميذا الإمام المقترح على هذا الدليل، فقال الشريف أبو يحيى: وهذا يرد عليه إشكال لأن ذلك إنما امتنع في الوجود الحادث لقيام الدليل على تناهيه، فيستحيل دخول ما لا يتناهى في المتناهى، ولأن الحوادث ينصرم بالواحد، والقول بعدم تناهيها يؤدي إلى إثبات حوادث لا أول لها فامتنع لذلك دخول ما لا يتناهى في وجودها، بخلاف القديم فإن وجود القديم غير متناه ولا ينصرم بالواحد على إثر الواحد، فلا يمتنع أن يكون منها أعداد لا تنتهى قائمة بما لا يتناهى، وقد صار إلى ذلك أبو سهل الصعلوكي، وقال بجواز أن يثبت للباري علوم لا تنتهى، وأبو سهل هذا من كبار الأشعرية المتكلمين. (شرح الأسرار العقلية، نقلاً عن حاشية المنجور على شرح الكبرى، ص ١٦٣).

وقال ابن التلمساني: والرد الأول فيه نظر فإن الذي قام الدليل على استحالة وجود حوادث لا نهاية لها وبيّنوا الاستحالة فيها بوجوه لا تطرد مع فرض القدم كتقدير خروج بعضها عن الجملة، ونسبة الجملتين ولزوم تطرق الأقل والأكثر لما لا يتناهى. فإن فرض نفي الواجب محال بخلاف الحادث وكذلك الاستدلال بالجمع بين عدم النهاية والانقضاء لا يطرد هنا لوجوبها، وكذلك الاستدلال بأن كل واحد مسبوق بعدم نفسه فالكل مسبوق بعدم كل ذلك لا يمكن تقريره هنا. قال: فالوجه في الاعتماد على الوجه الثاني وهو الإجماع. (تعليق على معالم أصول الدين).

وفي اعتراضهما نظر لأن برهان الإمام المقترح مفرع على تحقيق عموم تعلق كل صفة بما يصح أن تتعلق به وعلى قدم كل واحدة منها، فالقائل بعلوم متعددة مثلاً لا يسعه إلا أن يشتبهأ حادثه، ويأتي حينئذ برهان الإمام المقترح في الرد على ذلك التقدير. فتأمل.

التَّنبِيهِ عَلَيْهِ^(١).

وَإِذَا تَحَقَّقَ لَكَ الْبُرْهَانُ فَلَا مُبَالَاهُ بِمَا يَتَرَدَّدُ مِنَ الْإِشْكَالِ^(٢) فِي
الْكَلَامِ مِنْ اسْتِبْعَادِ كَلَامٍ وَاحِدٍ هُوَ أَمْرٌ نَهَى خَبَرَ اسْتِخْبَارًا^(٣) وَعَدَّ
وَعِيدٌ لِتَحْيِلِ التَّضَادِّ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مُطْلَقًا، وَلَا مُتَنَاعٍ قِيَامَ صِفَةٍ
وَاحِدَةٍ مَقَامَ صِفَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ إِذْ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لَا يَتَنَاقَضَانِ إِلَّا عِنْدَ
اتِّحَادٍ مُتَعَلِّقٍ مَا كَالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ بِعَيْنِهِ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ أَمْرًا
بِهِ نَهْيًا عَنْ غَيْرِهِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا.

(١) قال الإمام السنوسي: إثبات هذا المطلوب - وهو وجوب الوحدة لكل واحدة من
هذه الصفات الأربع، فيقدر الله تعالى على جميع الممكنات ويخصصها بقدرة
واحدة وإرادة واحدة، لا يقدر وإرادات متعددة، ويعلم جميع المعلومات بعلم
واحد لا بعلم - من أوجه:

أحدها: أنها لو تعددت الصفة في حقه تعالى لزم اجتماع المثليين وتحصيل
الحاصل؛ لأن القدرة الواحدة والإرادة الواحدة والعلم الواحد يجب عموم تعلق
كل منها فيما تصلح له لما عرفت، فلو وجدت قدرة ثانية أو إرادة ثانية أو علم
ثان وكانت الحقيقة متحدة والمحل متحدًا والمتعلق متحدًا لزم اجتماع المثليين
وتحصيل الحاصل ضرورة.

الثاني: لو تعددت الصفة فيما أن تعدد بعدد المتعلق، فتتعدد القدرة مثلاً بعدد
الممكنات وكذا الإرادة، ويتعدد العلم بعدد المعلومات، أو تعدد بعدد دون
ذلك، والأول: يلزم عليه دخول ما لا نهاية له عدداً في الوجود، والافتقار إلى
مخصص لأن كل واحدة من الصفات يصح أن تتعلق بما تتعلق به الأخرى،
فاختصاصها بما اختصت به يستلزم الافتقار إلى الفاعل المخصص، وذلك
يستلزم حدوثها وهو محال. والثاني: يستلزم الافتقار إلى المخصص باعتبار
العدد الخاص لجواز أن يكون العدد أقل أو أكثر، واعتبار اختصاص كل صفة
بمتعلق خاص مع جواز أن تتعلق بغيره.

الثالث: لو تعددت الصفات الأزلية لزم التمانع في تعدد القدرة والإرادة حسب
لزومه في تعدد الإله سواء بسواء، فيلزم العجز عن الإيجاد كما سبق، وإذا
لزمت الوحدة في القدرة والإرادة لزمت الوحدة في سائر الصفات؛ إذ قبول
الذات لها نفسي لا يختلف. (شرح واسطة السلوك، ص ٣٠).

(٢) في (أ): فلا مبالاة بإشكال يورد. (٣) في (ب): استخبار خبر.

ثُمَّ الْإِسْتِحْبَارُ وَالْخَبَرُ وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ يَجْمَعُ الْكُلَّ حَقِيقَةً
 الْخَبَرُ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ يَجْمَعُهُمَا حَقِيقَةُ الطَّلَبِ، فَإِذَا أُمَكَّنَ فِي
 الْمَعْقُولِ رَدُّ أَقْسَامِ الْكَلَامِ إِلَى قِسْمَيْنِ فَلَا مَانِعَ^(١) مِنْ ثُبُوتِ صِفَةٍ
 يَكُونُ دُخُولُ الْقِسْمَيْنِ تَحْتَهَا حَسَبَ دُخُولِ الْأَقْسَامِ فِي الْقِسْمَيْنِ،
 فَيَكُونُ صِفَةً وَاحِدَةً مُتَعَلِّقَةً عَلَى وَجْهِ الطَّلَبِ بِأَفْعَالٍ مُطْلَقَةٍ أَوْ مُقَيَّدَةٍ،
 وَمُتَعَلِّقَةً عَلَى وَجْهِ الطَّلَبِ بِالتَّرْكِ بِأَفْعَالٍ أُخَرَ، وَتَكُونُ لَهَا خَاصِيَّةُ
 الْخَبَرِ وَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ كُلُّ خَبَرٍ، فَكَمَا جَازَ لِلْمَعْقُولِ أَنْ تَحْكُمَ بِإِثْبَاتِ
 عِلْمٍ يَقُومُ مَقَامَ عُلُومٍ مُخْتَلِفَةٍ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ إِثْبَاتِ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ
 الْكَلَامِ يَكُونُ قَائِمًا مَقَامَ سَائِرِ الْأَقْسَامِ؟! فَعِنْدَ هَذَا طَابَ لَكُمْ اتِّبَاعُ
 دَلِيلِ الْوَحْدَةِ، وَالْإِعْرَاضُ عَنْ مِثْلِ هَذَا الْمَوْقِفِ الَّذِي لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ
 إِحَالَةُ عَقْلٍ.

وَقَدْ التَزَمَ «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ»^(٢) التَّعَدُّدَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِمَا
 قَرَّرْنَاهُ. وَالتَزَمَ أَنْ كُونَ الْكَلَامُ أَمْرًا وَنَهْيًا مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ، وَهُوَ
 أَضْعَفُ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّ مُتَعَلِّقَ الْقُدْرَةِ إِنْ كَانَ الْكَلَامُ فَهُوَ مُحَالٌ
 لِقِدَمِهِ، وَإِنْ كَانَ وَجُودَ الْمَأْمُورِ فَلَيْسَ مِنْ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ بِشَيْءٍ، وَإِنْ
 كَانَ تَعَلَّقَ الْخِطَابِ مَفْعُولًا فَالْصِّفَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ تَتَعَلَّقُ لِأَنْفُسِهَا، وَكَيْفَ

(١) في (ب): فما المانع.

(٢) هو: عبد الله بن سعيد بن كُلاب، أبو محمد القطان (ت ٢٤٠هـ): متكلم من
 عصر المأمون، ويذكر أنه دمر المعتزلة في مجلس الخليفة العباسي. وسُمِّيَ ابن
 كلاب لأنه يجتذب الناس إلى معتقده إذا ناظر عليه، كما يجتذب الكلاب
 الأشياء إليه.

من مؤلفاته: الصفات، خلق الأفعال، الرد على المعتزلة. (الأعلام ٩٠/٤).

تَجَدَّدَ صِفَاتُ النَّفْسِ عَلَيْهَا؟! وَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تَتَجَدَّدَ الْأَحْوَالُ عَلَى الْأَزْلِيِّ؟! وَكَيْفَ تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِإِعْتِبَارَاتٍ عَقْلِيَّةٍ؟! فَيَكْفِيكُمْ هَذَا فِي الرَّغْبَةِ عَنْ طَرِيقَتِهِ ^(١).

وَقَدْ التَزَمَ «الْأُسْتَاذُ» فِي دَفْعِ إِشْكَالِ الْوَحْدَةِ أَنْ قَالَ: الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ رَاجِعَانِ إِلَى أَنَّهُ يُخْبِرُ عَنْ تَحْتَمُّ فِعْلٍ هَذَا أَوْ عَنْ ^(٢) تَحْتَمُّ تَرْكِهِ، فَيُؤَوِّلُ إِلَى الْخَبَرِ.

وَهَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا؛ إِذِ الْخَبَرُ صِفَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، وَلَيْسَتْ الْأَحْكَامُ صِفَاتٍ لِلْمَحَالِّ، فِيمَاذَا يَتَحْتَمُّ الْفِعْلُ حَتَّى يُخْبِرَ عَنْ تَحْتَمُّهِ؟! وَلَا بُدَّ مِنْ إِبْطَالِ كَلَامٍ لَهُ صِفَةُ الطَّلَبِ الْجَزْمِ ^(٣)، فَاَنْظُرُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ كَيْفَ نُشِيرُ إِلَى هَذِهِ النَّفَائِسِ فِي أَدْرَاجِ الْكَلَامِ.

المَطْلَبُ التَّاسِعُ

فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ

وَلَا خَفَاءَ عَلَى ذَوِي الْأَلْبَابِ فِي زَوَالِ ^(٤) الْمَحْمَلِ الظَّاهِرِ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ بَيْنَ الْأَيْمَةِ هَلْ هِيَ مُؤَوَّلَةٌ إِلَى مَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى الصِّفَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ، أَمْ هِيَ كِنَايَةٌ عَنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى تَثْبُتُ بِالسَّمْعِ؟ فَمَالَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّهَا صِفَاتٌ ^(٥)، وَلِهَذَا كَانَ الْأَوَّلُونَ

(١) في هامش (أ): طريقه.

(٢) ليست في (ب).

(٣) ليست في (ب).

(٤) في (أ): بزوال.

(٥) قال الإمام السنوسي في «شرح الوسطى»: اختلف في أشياء وردت في الشرع مضافة لله تعالى، وهي الاستواء واليد والعين والوجه، بعد القطع بتنزهه تعالى =

يَدْعُونَ بِرُؤْيَهِ وَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَمُتَعَلِّقُ الرُّؤْيَةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَجُوداً
زَائِداً عَلَى نِسْبِ يَفْرِضُهَا الْمُتَأَوَّلُونَ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَ لِلْعُقُولِ فِيهَا مَجَالٌ، وَالْكَلَامُ فِيهَا مَنُوطٌ بِمَا
تَدُلُّ عَلَيْهِ الْقَوَاطِعُ السَّمْعِيَّةُ، وَيَكْفِي الرَّمْزُ إِلَيْهَا لِيَأْخُذَهَا^(١) النَّاطِرُ مِنْ
مَأْخِذِهَا.



= عن ظواهرها المستحيلة عقلاً وإجماعاً، فقال الشيخ أبو الحسن الأشعري: إنها
أسماء لصفات تقوم بذاته تعالى، زائدة على الصفات الثمانية السابقة، والسبيل
إلى إثباتها عنده السمع لا العقل، ولهذا تسمى على مذهبه: صفات سمعية،
والله تعالى أعلم بحقيقتها، (ص ١٤١). ثم قال: وأما الشيخ - أي: الأشعري -،
فاعتمد في إثبات هذه الصفات - أي: السمعية - على ظواهر من القرآن؛ أما
الاستواء فاحتج على ثبوته بقوله تعالى: ﴿عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾ [طه: ٥] فقال:
الاستواء بمعنى الاستقرار والتمكن والجلوس مستحيل عقلاً وإجماعاً، وتأويله
بالاستيلاء على العرش بالقدرة يوجب أن لا يكون لتخصيص العرش بذلك
فائدة؛ إذ سائر الممكنات تماثل العرش في ذلك، فوجب أن يحمل الاستواء
على صفة تليق به - جل وعز - والله تعالى أعلم بحقيقتها، (ص ١٤١، ١٤٢).
(١) في (ب): ليأخذ بها.

الرُّكْنُ الرَّابِعُ

فِي إِثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَقَاصِدَ:

الْمَقْصَدُ الْأَوَّلُ: فِي وَحْدَتِهِ فِي ذَاتِهِ وَعَدَمِ قَبُولِهِ لِلْقِسْمَةِ:

وَقَدْ مَضَى تَقْرِيرُ ذَلِكَ ^(١) فِي بَابِ التَّقْدِيرِ، وَالَّذِي نُرِيدُهُ ^(٢)
الْآنَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَا أَجْزَاءٍ مُؤَلَّفَةٍ ^(٣) لَكَانَ كُلُّ جُزْءٍ إِلَهًا، وَتَنْتَفِي
الْوَحْدَةُ فِي الْإِلَهِيَّةِ وَهِيَ نَفْيُ الْكَمِّيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ.

الْمَقْصَدُ الثَّانِي: عَدَمُ حُلُولِهِ فِي ذَاتٍ أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ حَتَّى
يُدْعَى فِيهَا التَّدْبِيرُ وَالْإِلَهِيَّةُ:

وَهَذَا هُوَ مَنْشَأُ ضَلَالِ الْحُلُولِيَّةِ بِأَسْرِهَا. وَالنَّصَارَى ادَّعَوْا
اتِّحَادًا، وَصَارُوا إِلَى إِثْبَاتِ أَقَانِيمِ ثَلَاثَةٍ وَهِيَ الْوُجُودُ لِلْجَوْهَرِ وَعَنَوْا
بِهِ الْحَقَّ تَعَالَى عَنْ قَوْلِهِمْ، وَالْكَلِمَةُ وَهِيَ الْعِلْمُ، وَالْحَيَاةُ وَهِيَ رُوحُ
الْقُدُسِ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْإِتِّحَادَ ثَابِتٌ لِلْكَلِمَةِ، فَأَثْبَتُوا عَدَدًا ثُمَّ رَدُّوا
الْعَدَدَ إِلَى الْوَحْدَةِ ^(٤)، وَصَيَّرُوا الْكَثْرَةَ وَحْدَةً مِنْ غَيْرِ عَدَمِ شَيْءٍ مِنْهَا

(١) فِي (ب): وَقَدْ قَدِمْنَا ذَلِكَ.

(٢) فِي (أ): نَزِيدُهُ. وَفِي هَامِشِهَا مَا أَثْبَتَ.

(٣) فِي (أ): مُؤَلَّفَةٌ.

(٤) فِي (ب): الْوَاحِدَ.

مُجَاوِدَةً^(١) لِلضَّرُورَةِ وَإِنْكَارٌ لِلْبَدِيهَةِ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِمُ الْأَيْمَةُ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ، وَقَدَّرَهُمْ أَحْسَنُ مِنْ أَنْ
تُسَوَّدَ الْأَوْرَاقُ فِي مَقَالَتِهِمْ، لَكِنْ نَجْرِي عَلَى الْمَعْهُودِ فِي الْكَلَامِ
عَلَيْهِمْ بِتَقْرِيرٍ مَسْلُوكَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: اسْتِحَالَةُ الْإِنْتِقَالِ عَلَى صِفَاتِهِ لِيَبْطُلَ^(٢) أَصْلُ
الْحُلُولِ. وَتَقْرِيرُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

• أَحَدُهُمَا: هُوَ أَنَّ الْمَعَانِي لَوْ انْتَقَلَتْ لَانْتَقَلَتْ بِانْتِقَالٍ، وَإِنَّمَا
يُعْمَلُ ذَلِكَ فِي مُتَحَيِّزٍ، وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنْهُ. وَأَيْضاً مُوجِبُ انْتِقَالِهِ إِمَّا أَنْ
يَكُونَ قَدِيمًا أَوْ حَادِثًا:

○ فَإِنْ كَانَ قَدِيمًا لَزِمَ الْإِنْتِقَالُ أَرْلًا، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى
حُدُوثِ^(٣) كُلِّ مَا سِوَاهُ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ الْإِنْتِقَالُ؟!

○ وَإِنْ كَانَ حَادِثًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، وَلَا يَخْلُو
عَنْهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

• وَالْوَجْهُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّ اتِّصَافَ الْبَارِي تَعَالَى بِهِذِهِ الصِّفَاتِ
إِمَّا أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً أَوْ جَائِزَةً:

○ فَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَمْ تُزَايِلْهُ، وَيَمْتَنِعُ وَصْفُ غَيْرِهِ بِهَا؛ إِذِ
الصِّفَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تَقْبَلُ الْقِيَامَ بِدَاتَيْنِ.

(١) فِي (أ): مَنَاقِرَةٌ. وَفِي هَامِشِهَا مَا أَثْبَتَ.

(٢) فِي (ب): فَيَبْطُلُ. (٣) فِي (أ): حَدَثٌ.

○ وَإِنْ كَانَتْ جَائِزَةً كَانَ الدَّالُّ عَلَى حَدِيثِهَا مَا تَقَدَّمَ، وَتَفْتَقِرُ^(١) إِلَى مُخَصَّصٍ وَذَلِكَ مُحَالٌ.

- الْمَسْلُوكُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّ الْإِتِّحَادَ الْمَذْكُورَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْعَقْلِ وَاجِباً أَوْ مُسْتَحْيِلاً أَوْ جَائِزاً^(٢):

○ فَإِنْ كَانَ وَاجِباً لَزِمَ قِدْمُهُ، وَكَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ مَعَ حُدُوثِ النَّاسُوتِ؟!

○ وَإِنْ كَانَ مُسْتَحْيِلاً فَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

○ وَإِنْ كَانَ جَائِزاً افْتَقَرَ إِلَى مُقْتَضٍ وَمُخَصَّصٍ، وَيَصِيرُ حَادِثاً، فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ مَا ادَّعَى فِيهِ الْإِلَهِيَّةَ مَرْبُوباً سَمَوْهُ إِلَهًا، وَلَا يَتِمُّ إِحْدَاثُهُ لِمُحْدِثِهِ إِلَّا بِبَقَاءِ صِفَاتِ كَمَالِهِ.

فَقَدْ جَرَّهُمُ الْقَوْلُ بِإِبْثَابِ الْإِتِّحَادِ إِلَى نَفْيِهِ، وَهَذَا مَعَ الْإِعْرَاضِ عَنْ هَذَيْنِ يَنْهَمُ وَتَفَاصِيلُ كَلَامِهِمْ وَاخْتِبَاطُ فِرْقِهِمْ فِي كَيْفِيَّةِ الْإِتِّحَادِ مُفْنِعٌ فِي إِبْطَالِهِ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

الْمَقْصَدُ الثَّلَاثُ: فِي^(٣) إِبْطَالِ ثُبُوتِ ذَاتٍ أُخْرَى مَوْصُوفَةٍ بِالْإِلَهِيَّةِ عَلَى حَسَبِ مَا وَصَفْنَا بِهِ الْحَقَّ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ: وَفِيهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ:

- الطَّرِيقَةُ الْأُولَى: الْقَوْلُ بِإِبْثَابِ إِلَهَيْنِ يَلْزَمُ مِنْهُ فَسَادُ الْخَلْقِ،

(١) فِي (ب): فَيَفْتَقِرُ.

(٢) فِي (ب): أَوْ جَائِزاً أَوْ مُسْتَحْيِلاً. (٣) لَيْسَتْ فِي (ب).

وَقَدْ صَحَّ ثُبُوتُ الْخَلْقِ وَالْإِخْتِرَاعِ، فَمَا ^(١) أَفْضَى إِلَى الْمُحَالِ مُحَالٌ.
بَيَانُهُ هُوَ ^(٢) أَنَّ الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى عُمُومِ إِرَادَتِهِ
وَقُدْرَتِهِ ^(٣)، فَمَا مِنْ مَوْجُودٍ يُفْرَضُ إِلَّا وَهُوَ يُرِيدُهُ، فَالْإِلَهُ الثَّانِي لَا
يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُرِيدَ إِبْجَادَهُ أَوْ لَا يُرِيدُ ذَلِكَ:

○ فَإِنْ أَرَادَ وُجُودَهُ كَانَ مُحَالًا؛ إِذْ لَا يَقْبَلُ الْفِعْلُ الْوَاحِدُ
الْوُجُودَ مِنْ فَاعِلَيْنِ، فَإِنَّ مِنْ ضَرُورَةٍ وَجُودِهِ بِأَحَدِهِمَا أَنْ لَا يَبْقَى
لِلْآخَرِ شَيْءٌ يَكُونُ أَثَرُ قُدْرَتِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ إِرَادَةَ فِعْلِ الْغَيْرِ مُحَالٌ،
وَعِنْدَ فَرَضِ ^(٤) إِرَادَتَيْنِ وَقُدْرَتَيْنِ عَلَى جِهَةِ الْعُمُومِ، وَلَيْسَ إِرَادَةُ
أَحَدِهِمَا بِالْتَّمُودِ أَوْلَى مِنَ الْآخَرَى، فَيَتِمَّانَعَانِ وَيَلْزَمُ الْفَسَادُ.

○ وَأَمَّا أَنْ يَخْتَلِفَا فَيُرِيدُ أَحَدُهُمَا وُجُودَ الْجَوْهَرِ وَيُرِيدُ الْآخَرُ
عَدَمَهُ ^(٥)، أَوْ يُرِيدُ أَحَدُهُمَا حَرَكَتَهُ وَيُرِيدُ ^(٦) الْآخَرُ سَكُونَهُ، فَلَا يَتَصَوَّرُ
نُفُودُ إِرَادَتَيْهِمَا لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الصَّدِّيقَيْنِ فَيَتِمَّانَعَانِ، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا
إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ كَمَا أَنْبَأَنَا عَنْهُ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ.

هَذَا إِذَا فَرَضْنَا إِلَهَيْنِ عَلَى جِهَةِ الْكَمَالِ، وَلَوْ فَرَضَ إِلَهٌ لَا
عُمُومَ لَتَعَلَّقَ قُدْرَتُهُ لَزِمَ الْمُحَالُ الَّذِي فُرِضَ مِنْ عَدَمِ عُمُومِ قُدْرَةِ الْإِلَهِ
الْحَقِّ، وَلَوْ فَرَضَ فَرَضٌ مُحَالٌ يَلْتَزِمُهُ قَائِلٌ أَنْ لَا تَكُونَ إِرَادَةُ أَحَدِهِمَا
عَامَّةً وَلَا يَتَلَاقِيَانِ عَلَى مَقْصُودٍ وَاحِدٍ، أَوْ يَتَلَاقِيَانِ عَلَى بَعْضٍ

(١) في (ب): وما .

(٢) ليست في (أ) .

(٣) في (ب): قدرته وإرادته .

(٤) في (ب): وقد نفرض .

(٥) في (ب): إعدامه .

(٦) يريد: ليست في (أ) .

الْمَفْعُولَاتِ، فَهُوَ مُحَالٌ لِمَا بَيَّنَّاهُ، ثُمَّ لَا يَكُونُ إِلَهَا حَقًّا إِلَّا بِالسَّبَبَةِ
إِلَى فِعْلِهِ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الرُّكْنِ الَّذِي يَلِي هَذَا.

وَلَوْ قُدِّرَ عَجْزُ أَحَدِهِمَا كَانَ مُحَالًا؛ إِذْ هُوَ قَدِيمٌ مُنْزَعٌ عَنِ
الْحَوَادِثِ، وَلَوْ كَانَ عَاجِزًا لَكَانَ عَاجِزًا بِعَجْزٍ قَدِيمٍ وَهُوَ مُحَالٌ؛ إِذْ
الْعَجْزُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا يُمْكِنُ وَقُوعُهُ، فَعَجْزٌ^(١) عَنْ مَا لَا
يُتَصَوَّرُ وَقُوعُهُ بَاطِلٌ، وَهُوَ كَفَرَضِ عَجْزٍ عَنِ الْمُتَضَادَّاتِ، وَوُجُودُ
الْفِعْلِ أَرْلًا مُحَالًا، فَتُبُوْتُ الْعَجْزِ أَرْلًا مُحَالًا، فَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْقُدْرَةِ
بِسَبِيلٍ؛ إِذْ الْقُدْرَةُ صِفَةٌ يَتَأْتَى بِهَا الْوُجُودُ، وَلَيْسَ الْعَجْزُ يَتَأْتَى لِمَنْ
قَامَ بِهِ الْمَنْعُ مِنَ الْفِعْلِ، بَلْ هُوَ مَنْعٌ مَحْضٌ وَقَهْرٌ تَامٌ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَنْ
مُبَاشَرَةِ الْفِعْلِ، وَإِلَّا فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ عَجْزٌ مِنْ غَيْرِ تَعَذُّرِ الْفِعْلِ، وَهُوَ
مُحَالٌ ضَرُورَةً.

وَقَدْ أَحَالَ «الْقَاضِي» عَجْزًا قَدِيمًا بِالسَّمْعِ، وَهُوَ مُمَكِّنٌ؛ إِذْ لَا
يَتَوَقَّفُ تُبُوْتُ الْكَلَامِ الصَّدَقِ عَلَى اثْبَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، فَيُمْكِنُ تُبُوْتُهَا بِهِ
فَضْلًا عَنْ بَعْضِ أَرْكَانِهَا.

- الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ كُلَّ مَوْجُودَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ لَا يَفْتَرِقَانِ إِلَّا
بِصِفَةٍ، وَمَا لَمْ يَثْبُتْ افْتِرَاقٌ فَلَا تُعْقَلُ اثْنَيْنِيَّةٌ، وَاحْتِصَاصُ أَحَدِهِمَا عَنْ
الْآخَرِ بِصِفَةٍ مُحَالًا، فَالْقَوْلُ بِالِاثْنَيْنِيَّةِ مُحَالٌ. بَيَانُ إِحَالَةِ الْإِفْتِرَاقِ مِنْ
وَجْهَيْنِ:

• أَحَدُهُمَا: هُوَ أَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً أَوْ جَائِزَةً، وَوُجُوبُهَا

(١) فِي (ب): وَعَجْز.

لأَحَدِهِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ وَجُوبُهَا لِمِثْلِهِ، وَجَوَازُهَا يَسْتَدْعِي مُقْتَضِيًّا وَهُوَ مُحَالٌ.

• **الوجه الثاني:** إِمَّا أَنْ تَكُونَ صِفَةً كَمَالٍ فَقَدْ^(١) فَاتَتْ الثَّانِي فَيَكُونُ نَاقِصًا، وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً نَقْصٍ كَانَ الْإِلَهُ نَاقِصًا وَهُوَ مُحَالٌ.

- **الطريقة الثالثة:** أَنَّ الْعَقْلَ إِذَا تَرَاقَى^(٢) عَنِ الْوَحْدَةِ إِلَى الْكَثَرَةِ فَلَا يَقِفُ إِلَى^(٣) عَدَدٍ، بَلْ كَمَا يُجَوِّزُ الثَّانِي يُجَوِّزُ ثَالِثًا وَرَابِعًا إِلَى غَيْرِ نِهَآيَةٍ، وَيَقْتَضِي الْإِفْتِصَارَ عَلَى عَدَدٍ مَخْصُوصٍ مُخَصَّصًا.



(٢) فِي (أ): تَرْقَى.

(١) لَيْسَتْ فِي (أ).

(٣) فِي (أ): عَلَى.

الرُّكْنُ الْخَامِسُ

لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

فِيُحْتَاجُ فِي إِثْبَاتِ مَعْنَاهَا إِلَى أَمْرَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: إِثْبَاتُ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ.

- وَالثَّانِي: امْتِنَاعُ تَأْثِيرِهَا.

- أَمَّا إِثْبَاتُ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ فَوُجِدَانُنَا التَّفْرِقَةُ الصَّرُورِيَّةَ بَيْنَ الْمُرتَعِشِ وَغَيْرِهِ، فَلَا تَحُلُو التَّفْرِقَةُ إِمَّا أَنْ تَرْجَعَ إِلَى ذَاتِ الْجَوْهَرِ أَوْ غَيْرِهِ:

وَمُحَالٌ أَنْ تَرْجَعَ إِلَى ذَاتِ الْجَوْهَرِ؛ إِذْ وُجُودُهُ لَا يَخْتَلِفُ فِي كُلِّ حَالٍ، وَإِنْ رَجَعَتْ إِلَى غَيْرِهِ فَبِئْسَ الصِّفَةُ إِمَّا أَنْ تَرْجَعَ إِلَى نَفْسِ الْحَرَكَةِ وَهُوَ مُحَالٌ لِتَمَثُّلِ الْحَرَكَتَيْنِ، أَعْنِي حَرَكَةَ الْمُرتَعِشِ وَغَيْرِهِ، فَتَعَيَّنَ إِثْبَاتُ صِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الْحَرَكَةِ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ نِسْبَةَ هَذِهِ الصِّفَةِ الرَّائِدَةِ إِلَى الْحَرَكَةِ^(١) لَيْسَ كِنِسْبَةِ اللَّوْنِ الْمُقَارِنِ لَهَا، وَلَا الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ مِنَ الصِّفَاتِ، بَلْ نَجِدُ مِنْ أَنْفُسِنَا^(٢) ثُبُوتَ صِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْحَرَكَةِ نُسَمِّيَهَا قُدْرَةً.

(١) ونحن نعلم... الحركة: ليس في (ب).

(٢) في (أ): نفوسنا: وفي هامشها ما أثبت.

وَلَا مُبَالَاةَ بِقَوْلِ الْجَبَرِيَّةِ: إِنَّ التَّفَرُّقَةَ رَاجِعَةٌ إِلَى سَلَامَةِ الْيَدِ،
فَإِنَّ هَذِهِ السَّلَامَةَ الْمَعْبَرُ عَنْهَا إِنْ كَانَتْ عَدَمًا فَكَيْفَ يُحْسُّ^(١) الْعَدَمُ؟!
مَعَ مُعَارَضَتِهِمْ فِي الْجَدَلِ بِمَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْعَجْزَ عَدَمٌ وَالْقُدْرَةُ إِبْثَاتٌ،
فَكَيْفَ^(٢) يَصِحُّ ثُبُوتُ عَجْزٍ عَنْ مَا لَا يَصِحُّ الْإِفْتِدَارُ عَلَيْهِ؟! وَإِنْ هُمْ
تَوَهَّمُوا أَنَّ الْعَجْزَ نَفْيٌ فَيَلْزِمُهُمْ إِبْثَاتُ نَفْيِ مُطْلَقٍ غَيْرِ مُضَافٍ وَهُوَ
مُحَالٌ، وَمَتَى خَلَا الْمَحَلُّ عَنِ الضَّدِّ - وَهُوَ الْعَجْزُ - لَزِمَ ثُبُوتُ مُضَادِّ
لَهُ، وَإِنْ كَانَ وُجُودًا زَائِدًا^(٣) عَلَى ثُبُوتِ الْحَرَكَةِ فَهِيَ الصِّفَةُ الْمَطْلُوبَةُ
الْمُسَمَّاةُ بِالْقُدْرَةِ.

وَقَدْ جَحَدَ الْقَوْمُ بِإِنْكَارِ أَصْلِ الْقُدْرَةِ مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْ جَحْدِ
الْبَدَائِيهِ، إِذْ أَصْلُ وَجْدَانِ الصِّفَةِ ضَرُورِيٌّ، وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سَائِرِ
الصِّفَاتِ وَاضِحٌ كَمَا لَا يَخْفَى^(٤).

- الْأَمْرُ الثَّانِي: امْتِنَاعُ وُجُودِ الْحَرَكَةِ الْحَادِثَةِ بِهَا. وَقَدْ قَدَّمْنَا
إِبْثَاتَ عُمُومِ تَعَلُّقِ قُدْرَةِ الْبَارِي تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ، فَيَمْتَنِعُ إِذْ ذَاكَ^(٥) نِسْبَةُ
وُجُودِ شَيْءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ إِلَى غَيْرِهِ؛ إِذْ الْقَصْدُ إِلَى تَخْصِصِ فِعْلٍ
الْغَيْرِ مُحَالٌ، فَإِذَا لَزِمَ كَوْنُ كُلِّ شَيْءٍ فِعْلُهُ امْتِنَاعٌ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لِلْغَيْرِ،
فَاسْتَحَالَ إِبْثَاتُ قُدْرَةٍ تُؤَثِّرُ فِي اخْتِرَاعِ شَيْءٍ، إِذْ يُفْضِي إِلَى الْفَسَادِ
وَالْتَّمَانَعِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي دَلَالَةِ التَّوْحِيدِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقُدْرَةَ لَزِمَهُمْ إِبْثَاتُ الْهَيْئِ أَحَدُهُمَا أَعْلَى مِنَ الثَّانِي،

(١) فِي هَامِش (أ): وَكَيْفَ.

(٢) فِي (ب): وَاضِحٌ لَا خِفَاءَ بِهِ.

(٣) فِي (أ): نَحْسُ.

(٤) فِي (ب): جَائِزًا.

(٥) فِي (ب): فَيَمْتَنِعُ إِدْرَاكُ.

﴿إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ الْإِلَهِ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].
وَهُمْ مَجْجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ؛ إِذِ الْمَجْجُوسُ أَثْبَتُوا فِي الْعَالَمِ الْإِلَهَيْنِ^(١):
أَحَدُهُمَا نُورٌ، وَالْآخَرُ ظُلْمَةٌ، فَالْتَزَمَ^(٢) ذَلِكَ الْقَدَرِيَّةُ فَتَقَوَّاهُ الشَّرَّ عَنِ
الْبَارِي تَعَالَى وَأَثْبَتُوهُ لِغَيْرِهِ، فَهُمْ ثَنَوِيَّةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ
مُشَارَكَةِ لَهُ فِي مُلْكِهِ أَوْ خُرُوجِ شَيْءٍ عَنْ إِرَادَتِهِ. وَكَيْفَ يَسْتَجِيزُ عَاقِلٌ
نِسْبَةَ مُعْظَمِ الْمَوْجُودَاتِ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ وَخُرُوجَهَا عَنْ إِرَادَةِ الْمَلِكِ
الْقَيُّومِ بِالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ؟!

وَقَدْ مَرَّ «إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ»^(٣) عَنْ هَذِهِ الْمُعْضِلَةِ الزَّبَاءِ^(٤) وَأَثْبَتَ
عُمُومًا لِلإِرَادَةِ الْأَرْلِيَّةِ، وَأَحَالَ خُرُوجَ شَيْءٍ عَنْ إِرَادَتِهِ، وَزَعَمَ أَنَّ
الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي الْفِعْلِ عَلَى أَقْدَارٍ عِلْمَهَا اللَّهُ
وَأَرَادَهَا^(٥)، قَالَ الْخَلْقُ وَالتَّدْبِيرُ إِلَى صَاحِبِ الْمُلْكِ، وَتَحَقَّقَتْ
الْعُبُودِيَّةُ بِإِثْبَاتِ الْوُجُودِ لِلْعَبْدِ، وَتَحَقَّقَتْ الْفَاعِلِيَّةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَهُ.
وَإِنَّمَا حَثَّهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ امْتَنَعَ عِنْدَهُ إِثْبَاتُ مُتَعَلِّقٍ غَيْرِ الْوُجُودِ لِلْقُدْرَةِ،
وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ الْقُدْرَةِ مُتَعَلِّقَةً.

وَمَالَ «الْقَاضِي» إِلَى إِثْبَاتِ حَالٍ هِيَ أَثَرُ الْقُدْرَةِ، فَاتَّفَقَا عَلَى
إِثْبَاتِ التَّأْثِيرِ، إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا زَعَمَ أَنَّ ثُبُوتَ التَّأْثِيرِ فِي الْوُجُودِ،

(١) في (ب): فاعلين. (٢) في (أ): ثم التزم.

(٣) هو: الإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي،
ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين. (٤٢٩ - ٤٧٨ هـ). من مصنفاته في أصول
الدين: «الشامل» و«الإرشاد» و«لمع الأدلة» و«النظامية». (الأعلام، ٤/١٦٠).

(٤) الزَّبَاءُ: الشديدة من الدواهي. (القاموس، مادة: «زب»).

(٥) راجع رأي إمام الحرمين هذا في: «العقيدة النظامية» (ص ١٨٤ - ١٩٤).

وَالْآخِرُ فِي حَالٍ. وَإِلَيْهِ مَالُ «الْأُسْتَاذِ» وَإِنْ لَمْ يَرَ الْأَحْوَالَ، إِلَّا أَنَّهُ أَثْبَتَ اعْتِبَارَاتٍ لِلْفِعْلِ، وَهُوَ مَعْنَى مَا نُقِلَ عَنْهُ فِي مُنَاطَرَةٍ لِ«الصَّاحِبِ»^(١) حَيْثُ قَالَ «الصَّاحِبُ»: مَذْهَبُكُمْ فِي الْكَسْبِ غَيْرُ مَفْهُومٍ^(٢)، فَقَالَ «الْأُسْتَاذُ»: الْكَسْبُ فِعْلٌ فَاعِلٌ بِمُعِينٍ. وَالْإِخْتِرَاعُ فِعْلٌ فَاعِلٌ لَا مُعِينَ لَهُ. وَمَثَلُهُ بِقَوِيٍّ يَحْمِلُ شَيْئًا وَآخَرَ يَعْجِزُ عَنْ حَمْلِهِ بِدُونِ مُعَاوَنٍ لَهُ. قَالَ «الصَّاحِبُ»: فَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبُكُمْ. قَالَ: فَمَا لَيْسَ بِمَفْهُومٍ كَيْفَ يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا؟!

وَلَسْنَا لِحِكَايَاتِ جَدَلِ الْأِثْمَةِ وَمُفَاوَضَاتِهِمْ فِي الْمُنَاطَرَاتِ^(٣)، وَالْمَقْصُودُ أَنْ نَضَدَّعَ بِالْبُرْهَانِ السَّاطِعِ فَنَقُولَ: إِذَا ثَبَتَ عُمُومُ إِزَادَتِهِ تَعَالَى فِي كُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ، فَيَلْزَمُ نَقْضُ كُلِّ مَذْهَبٍ سِوَى مَا قَرَرْنَاهُ.

أَمَّا مَذْهَبُ الْقَدَرِيَّةِ فَلَا خَفَاءَ بِسَخَافَتِهِ^(٤)، وَلُزُومِ التَّمَانِعِ عَلَيْهِ^(٥)، وَخُرُوجِ مُعْظَمِ الْمَوْجُودَاتِ عَنْ مُلْكِ الْإِلَهِ. وَكَيْفَ تَحْيَلُوا هَذَا مَعَ أَنَّا نَحْسُ مِنْ أَنْفُسِنَا جَهْلُنَا وَذُهُولُنَا عَنْ صِفَاتِ أَفْعَالِنَا؟! وَالْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ مَعَ الْجَهْلِ بِهِ مُحَالٌ لَا يَخْفَى. وَكَيْفَ ذَلَّ فِعْلُ

(١) هو: إسماعيل بن عباد إسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد بن أحمد بن إدريس الطالقاني (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ) المعروف بالصاحب، لقب بذلك لانه صاحب الوزير أبا الفضل ابن العميد. كاتب، أديب، فصيح، سياسي مشارك في أنواع من العلوم. وتولى الوزارة للملك مؤيد الدولة بن بويه بن ركن الدولة، من تصانيفه: المحيط في اللغة في سبع مجلدات على حروف المعجم، ديوان شعر، كتاب الوزراء، عنوان المعارف في التاريخ وديوان رسائله في عشر مجلدات. (معجم المؤلفين ١/ ٣٦٧).

(٢) في (ب): معقول. (٣) في (أ): المناظرة.

(٤) في (ب): سخافتهم. (٥) في (ب): عليهم.

الْبَارِي عَلَى عِلْمِهِ وَبَطَلَتْ هَذِهِ الدَّلَالَةُ فِي الْحَادِثِ؟! فَبَانَ خَرَفُهُمْ
لِكُلِّ مُتَأَمِّلٍ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ «الْإِمَام» فِي تَوْزِيعِ الْقَضِيَّةِ إِلَى مُرِيدٍ مُقَدَّرٍ وَإِلَى
مُوجِدٍ فَاعِلٍ، فَثُبُوتُ هَذِهِ الْقِسْمَةِ^(١) لَا نَرْتَضِيهَا؛ إِذْ الْقَصْدُ إِلَى
أَفْعَالِ^(٢) الْغَيْرِ مُحَالٌ، إِذِ الْقُدْرَةُ لَيْسَتْ عِلَّةً لثُبُوتِ الْمُقَدَّرِ، فَيَكُونُ
أَمْرًا قَهْرِيًّا هَرَبَ مِنَ الْجَبْرِ إِلَيْهِ وَهُوَ أَعْظَمُ جَبْرًا. وَإِذَا وُجِدَ الْفِعْلُ
لِغَيْرِ اللَّهِ فَكَيْفَ يَصِحُّ تَخْصِيصُهُ بِإِرَادَتِهِ؟! إِذِ الْقَصْدُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَخْصِيصُ
الْفِعْلِ بِالْقَاصِدِ، وَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَتَخَصَّصَ بِهِ مَعَ وُجُودِهِ مِنْ غَيْرِهِ
عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ وَهُوَ مَعْنَى تَخْصِيصِهِ^(٣)؟! فَأَحْسِنُوا تَأَمُّلَ
هَذَا الْفَصْلِ تَرَشُّدُوا.

وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنِ «الْقَاضِي» مِنْ إِنْبَاتِ تَأْيِيرِ الْقُدْرَةِ فِي حَالِ^(٤)
فَنَقُولُ: إِنْ صَحَّ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ بِالْحَالِ عَلَى تَفَرُّدِهَا فَيَجِبُ نِسْبَةُ
تِلْكَ الْحَالِ إِلَى الْبَارِي تَعَالَى؛ وَلَا فَيَبْطُلُ الْعُمُومُ الثَّابِتُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ
يَصِحَّ كَوْنُهَا مَقْدُورَةً فَكَيْفَ يُنسَبُهَا^(٥) إِلَى الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ؟!

وَهَذَا هُوَ الرَّدُّ عَلَى «الْأُسْتَاذِ»، بَلْ هُوَ عَلَيْهِ أَشَدُّ؛ إِذِ الْاِغْتِبَارُ
الْعَقْلِيُّ أَبْعَدُ فِي النِّسْبَةِ مِنَ الْحَالِ. كَيْفَ وَنَحْنُ نَجِدُ تَمَاطُلَ الْحَرَكَتَيْنِ
- أَعْنِي: الرِّعْشِيَّةَ وَالْاِخْتِيَارِيَّةَ - وَتَسَاوِيَهُمَا فِي الصِّفَاتِ، فَكَيْفَ هَذَا

(١) غير واضحة في (أ).

(٢) في (ب): فعل.

(٣) في (أ): تخصصه. وفي هامشها ما أثبت.

(٤) في (ب): الحال.

(٥) في هامش (أ): نسبها. وفي هامشها: ننسبها.

الْإِفْتِرَاقُ الثَّابِتُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا؟! فَإِذَا طَاحَتْ هَذِهِ الْمَذَاهِبُ لَاحَ الْحَقِّ أَبْلَجَ.

ثُمَّ ^(١) ثُبُوتُ الْقُدْرَةِ مَعْلُومٌ بِالمَسْلَكِ الْمُتَقَدِّمِ، وَثُبُوتُ التَّأْثِيرِ مُحَالٌ كَمَا تَقَرَّرَ، فَيُلْزَمُ إِثْبَاتُ قُدْرَةِ حَادِثَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ غَيْرِ مُؤَثِّرَةٍ، وَتَقَرُّدُ الْبَارِي ^(٢) تَعَالَى بِالِاخْتِرَاعِ مِنْ غَيْرِ شَرِيكَ وَلَا مُعِينٍ وَلَا ضِدٍّ وَلَا نِدٍّ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ اعْتَرَفْتُمْ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ وَلَمْ تُثْبِتُوا مُتَعَلِّقًا لَهَا، وَإِثْبَاتُ مُتَعَلِّقٍ لَا مُتَعَلِّقَ لَهُ مُحَالٌ، وَنَفَيْتُمْ التَّأْثِيرَ فَلَمْ يَبْقَ لَكُمْ وَجْهٌ يَكُونُ مُتَعَلِّقَ الْقُدْرَةِ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ تُؤَثِّرَ فِي وُجُودِ ^(٣) وَلَا حَالٍ وَلَا اِعْتِبَارٍ، فَمَا حَلُّ هَذَا الْإِشْكَالِ؟

قُلْنَا: أَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ فَلَا نُنْكِرُهُ بَلْ نَقُولُ بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَنْحَصِرُ التَّعَلُّقُ فِي التَّأْثِيرِ، بَلْ الصِّفَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ عَلَى وَجْهِ يَثْبُتُ بِاِعْتِبَارِهِ التَّأْثِيرُ، وَمِنْهَا مَا لَا يُؤَثِّرُ كَالْعِلْمِ وَالْخَبَرِ وَالْإِدْرَاكِ، فَإِذَا وَجَبَ ثُبُوتُ ^(٤) تَعَلُّقِهَا وَاسْتِحَالَ نِسْبَةُ أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ إِلَيْهَا ^(٥) - وَهُوَ التَّأْثِيرُ - بَقِيَ تَعَلُّقُ آخَرٍ غَيْرِ مُؤَثِّرٍ، فَلَمْ يَبْقَ لِلْخَصْمِ إِلَّا الْإِسْتِبْعَادُ حَيْثُ لَمْ يَتَصَوَّرْ حَقِيقَتَهُ وَلَمْ يَجِدْ عِبَارَةً بَيِّنَةً عَلَى حَقِيقَتِهِ ^(٦)، فَطَرِيقُ مَنْ يُبَيِّنُ لِمَنْ رَامَ اسْتِرْسَادًا أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ

(١) في (ب): إذ. (٢) في (أ): الحق.

(٣) في هامش (أ) و(ب): موجود. (٤) في (أ): ثبت وجود.

(٥) في (ب): لها.

(٦) في (أ): عبارة تنبه على تخصيصه.

كُلُّ مَا يَقُودُ إِلَيْهِ الدَّلِيلُ مِمَّا يَتَصَوَّرُ فِي الْخَيَالِ أَوْ تَرْتَسِمُ لَهُ مَاهِيَّةٌ^(١) فِي الذَّهْنِ، كَيْفَ وَهَذَا يَجْرُ إِلَى مَذْهَبِ التَّعْطِيلِ فِي إِبْثَاتِ الصَّانِعِ حَيْثُ لَمْ تُعْلَمْ^(٢) حَقِيقَةُ ذَاتِهِ؟! وَكَمْ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ مَا يُعْلَمُ ثُبُوتُهَا عَلَى وَجْهِ يُعْجَزُ عَنْ تَحْيِيلِهَا!

فَإِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى إِبْثَاتِ الْقُدْرَةِ وَتَعَلُّقِهَا، وَاسْتِحَالَ تَأْثِيرُهَا، وَأَدْرَكَ الْعَقْلُ انْقِسَامَ الصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ إِلَى مُؤَثَّرَةٍ وَغَيْرِ مُؤَثَّرَةٍ، فَالْمِرَاءُ فِي ذَلِكَ عَمَى وَقُصُورٌ يَشَأُ مِنْ أَلْفِ مُفَارَقَةٍ الْحَقِّ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا^(٣) هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «الْقَدَرُ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى»^(٤).

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْفَصْلِ الْقَوْلُ فِي التَّوَلُّدِ، وَقَدْ زَعَمَتِ الْمُعْتَرِزَةُ أَنَّ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ مَا لَا يَبَاشِرُ وُجُودَهُ الْقُدْرَةُ الْقَدِيمَةُ وَلَا الْحَادِثَةُ، وَهِيَ الْمُتَوَلِّدَاتُ عَلَى أَصْلِهِمْ، كَمَا إِذَا تَحَرَّكَتْ يَدُ إِنْسَانٍ بِرَمِيٍّ^(٥) سَهْمٍ، فَقُدْرَتُهُ مُؤَثَّرَةٌ فِي حَرَكَتِهِ الْقَائِمَةِ بِهِ، وَحَرَكَتُهُ تُوْجِبُ حَرَكَתَ السَّهْمِ، ثُمَّ كُلُّ حَرَكَةٍ تُوَلَّدُ مَا بَعْدَهَا إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ^(٦).

وَالْفَسَادُ فِي هَذَا وَاضِحٌ مِنْ جِهَةِ عُمُومِ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ الْأَزَلِيَّةِ، وَمِنْ جِهَةِ لُزُومِ دَوَامِ الْحَرَكَةِ إِلَى مَا لَا يَنْتَاهِي؛ إِذْ كُلُّ حَرَكَةٍ تُوَلَّدُ مِنْ جِهَةِ الْاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْقُدْرَةِ إِنْ كَانَتْ الْحَرَكََةُ سَبَبًا، أَوْ ثُبُوتُ كَوْنِهِ مُبَاشَرًا بِالْقُدْرَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ سَبَبًا، وَالْمُشَارَكَةُ فِي الْوُجُودِ الْمُتَّحِدِ لَا

(١) فِي (ب): مَاهِيَتُهُ. (٢) فِي (أ): تَعْقِلُ.

(٣) لَيْسَتْ فِي (ب).

(٤) الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ لِلطَّبْرَانِيِّ، مَنَاقِبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَخْبَارُهُ.

(٥) فِي (ب): فِي رَمِيٍّ. (٦) فِي (ب): تَنْتَاهِي.

تَتَعَلَّقُ^(١)، وَتَأْخُرُ الْمُسَبَّبُ عَنِ السَّبَبِ غَيْرُ سَائِعٍ لِأَنَّهُ إِنْ افْتَضَى بِذَاتِهِ^(٢) فَحُكْمُ ذَاتِهِ لَا يُفَارِقُهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْتَضِ بِذَاتِهِ^(٣) فَيَسْتَدْعِي مَعْنَى يَقُومُ بِالْمَعْنَى وَهُوَ مُحَالٌ.

وَمِمَّا نَفَرَضُهُ عَلَيْهِمْ بَعْضَ صُورِ التَّوَلُّدِ، وَهُوَ إِذَا تَحَرَّكَ الْإِصْبَعُ تَحَرَّكَ الْحَاتَمُ، فَزَعَمُوا أَنَّ حَرَكَةَ الْيَدِ سَبَبُ حَرَكَةِ الْحَاتَمِ، فَيُقَالُ: أَجْزَاءُ الْحَاتَمِ الَّتِي هِيَ فِي جِهَةِ الْحَرَكَةِ شَاغِلَةٌ أَحْيَاظًا لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَسْغَلَهَا الْإِصْبَعُ دُونَ تَفْرِيعِهَا، فَيَسْتَدْعِي الْعَقْلُ سَبْقَ حَرَكَةِ الْأَجْزَاءِ عَلَى حَرَكَةِ الْإِصْبَعِ، فَيُفْضِي إِلَى تَقْدِيمِ الْمُسَبَّبِ عَلَى السَّبَبِ، وَلَا فَضِيحَةَ أَعْظَمَ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ.

وَإِذَا انْتَفَى التَّأْثِيرُ لِلْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ بَطَلَ أَصْلُ التَّوَلُّدِ، فَهِيَ عِنْدَنَا كَمَا قَرَّرْنَاهُ مُتَعَلِّقَةٌ غَيْرُ مُؤَثَّرَةٍ، وَلَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَعْنَى قَائِمٍ بِمَحَلِّهَا، وَلَا فِيلَزْمُ أَنْ يَعْقُبَهَا ضِدٌّ فِي مَا هُوَ خَارِجٌ عَنْ مَحَلِّهَا؛ إِذِ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ مَعْجُوزٌ عَنْهُ. وَالْمَقْصُودُ قَدْ تَمَّ، وَمَا لَنَا نُطَوِّلُ النَّفْسَ فِي مَسَائِلِ الْكَلَامِ وَالَّذِي يَمْنَعُ تَعَلُّقَ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عَلَى جِهَةِ التَّأْثِيرِ قَدْ قَدَّمْنَاهُ؟!

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْفَصْلِ الْقَوْلُ فِي تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ، قَالُوا: إِذَا لَمْ تُؤَثِّرِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ فَيَكُونُ تَكْلِيفُ الشَّخْصِ مَا لَا يُطِيقُهُ. فَإِنْ أَرَادُوا بِنَفْيِ الطَّاقَةِ نَفْيَ الْقُدْرَةِ فَهُوَ مُحَالٌ؛ إِذْ قَدْ أَثْبَتْنَاهَا، وَإِنْ أَرَادُوا نَفْيَ التَّأْثِيرِ فَهُوَ مُحَلٌّ النَّزَاعِ، فَمَا يَنْفَعُهُمْ تَغْيِيرُ^(٤) الْعِبَارَةِ؟!

(١) في (ب): تنفعل. (٢) في هامش (أ) و(ب): لذاته.

(٣) في هامش (أ) و(ب): لذاته.

(٤) في (أ): تغير.

وَمُخْتَارُنَا فِي تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ
بِـ«أَزْوَاحِ الْحَقَائِقِ» بِمَا يُشْفِي الْغَلِيلَ، أَعَانَنَا اللَّهُ عَلَى إِتْمَامِهِ، وَلِيُفْنَعَ
بِهَذِهِ النُّبْدَةِ فِي هَذَا الرُّكْنِ.



خَاتِمَةُ الْكِتَابِ

وَالْمَطْلُوبُ^(١) مِنْهَا يَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَطْرَافٍ:

- الطَّرْفُ الْأَوَّلُ: فِي جَوَازِ النُّبُوَّةِ عَقْلًا:

وَأِنَّمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بَعْدَ تَقْدِيمِ مُقَدِّمَةٍ، وَهِيَ أَنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي أَتَتْ بِهَا الرُّسُلُ لَيْسَتْ صِفَاتٍ لِلْمَحَالِّ، فَلَا يَقْبُحُ شَيْءٌ وَلَا يَحْسُنُ شَيْءٌ^(٢) لِعَيْنِهِ.

وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ مَنْشَأُ ضَلَالِ الْأَنَامِ، وَمَزَلَّةُ الْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ، فَمِنْهَا^(٣) لَزِمَ الْقَدَرِيَّةُ الْقَدْرُ، إِذْ رَأَوْا أَنَّ الْقَبَائِحَ لَا يَفْعَلُهَا^(٤) الْحَقُّ.

وَمِنْهَا لَزِمَ الْبَرَاهِمَةُ انْكَارُ النُّبُوتِ، حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ مَا أَتَتْ بِهِ الرُّسُلُ^(٥) مُنَاقِضٌ لِلْعُقُولِ^(٦)، حَيْثُ رَأَوْا فِيهِ مَا لَا صَلَاحَ فِيهِ وَلَا حُسْنَ^(٧)؛ بَلْ زَعَمُوا أَنَّ فِيهِ مُسْتَقْبَحَاتٍ^(٨) لِلْعُقُولِ، وَعَدُّوا مَا قَصُرَتْ أَفْهَامُهُمْ عَنْ دَرْكِهِ وَجَعَلُوا مَحَلَّ كَلَالِ الْعَقْلِ وَخَيْرَتِهِ مِمَّا^(٩) أُدْرِكَ فِيهِ الْإِحَالَةُ.

(١) فِي (ب): وَالْمَقْصُودُ.

(٢) لَيْسَتْ فِي (ب).

(٣) فِي (ب): وَمِنْهَا.

(٤) فِي (ب): الْقَبِيحُ لَا يَفْعَلُهُ.

(٥) لَيْسَتْ فِي (ب).

(٦) فِي هَامِش (أ): لِلْمَعْقُولِ.

(٧) فِي (ب): خَيْرٍ.

(٨) فِي (ب): مُسْتَحْبَبَاتٍ.

(٩) فِي (ب): مَا.

وَالْتَرَمَهَا الْمُعْتَزِلَةُ وَزَعَمُوا أَنَّ مَا قَصَرَ الْعَقْلُ عَنْ إدْرَاكِهِ فَالْشَّرُّ مُخْبِرٌ^(١) عَنْهُ، فَتَرْجِعُ فَائِدَةُ الرِّسَالَةِ إِلَى الإِجْبَارِ عَنْ صِفَاتِ الْمَحَالِّ. وَمَصْدَرُ هَذَا الْمَذْهَبِ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ فِي قَوْلِهِمْ بِالتَّزْكِيَةِ وَالتَّحْلِيَةِ، وَأَنَّ الْعِلْمَ حَسَنٌ لِعَيْنِهِ^(٢) وَالْجَهْلَ قَبِيحٌ لِدَايَتِهِ، وَأَنَّ^(٣) السَّعَادَةَ مَنْوُطَةٌ بِالْعِلْمِ، فَنَقَلْتُ الْمُعْتَزِلَةَ هَذَا الْحُكْمَ إِلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي اعْتَرَفَتْ الْفَلَاسِفَةُ أَنَّ الْحُسْنَ فِيهَا أَمْرٌ إِضَافِيٌّ، وَبَدَّلُوا اللَّفْظَ الذَّاتِيَّ بِالصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ.

وَنَحْنُ إِذَا أَبْطَلْنَا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ انْهَدَمَتْ جَمِيعُ قَوَاعِدِ الصَّلَالِ، وَلَمْ يَبْقَ لِلْحَضَمِ فِي نَفْيِ النُّبُوَّةِ مُتَعَلِّقٌ، وَالْبُرْهَانُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ نَقُولَ: إِنْ كَانَتْ الْأَحْكَامُ وَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ صِفَاتٍ لِلْمَحَالِّ لَمْ يَخْلُ إِذَا مَا أَنَّ تَكُونَ صِفَةً نَفْسِيَّةً أَوْ مَعْنَوِيَّةً:

● فَإِنْ كَانَتْ نَفْسِيَّةً لَزِمَ ثُبُوتُهَا فِي كُلِّ مِثْلَيْنِ؛ إِذِ الْمُتَمَاثِلَاتُ يَجِبُ اشْتِرَاكُهَا^(٤) فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ.

● وَإِنْ كَانَتْ مَعْنَوِيَّةً لَزِمَ مِنْهَا قِيَامُ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى؛ ضَرُورَةٌ^(٥) قِيَامُ الْمَعْنَى بِمَا لَهُ الْحُكْمُ مِنْهُ.

وَمِمَّا تَوَلَّعَ بِذِكْرِهِ^(٦) الْمُعْتَزِلَةُ فِي قَوَاعِدِ الْعَقَائِدِ أَنَّ قَالُوا فِي

(١) في (ب): يخبر.

(٢) زاد في (ب): والنوع والذات فرع واحد.

(٣) أن: ليست في (ب).

(٤) في (ب): المتماثلان يجب اشتراكهما.

(٥) في (ب): لضرورة.

(٦) في (أ): به.

قِسْمَةِ الصِّفَاتِ: مِنْهَا نَفْسِيَّةٌ وَهِيَ الَّتِي تَتَّبِعُ النَّفْسَ وَجُوداً وَعَدَمًا، وَمِنْهَا مَا هُوَ وَاقِعٌ بِالْفَاعِلِ وَهُوَ حَالُ الْوُجُودِ، فَإِنَّ الْوُجُودَ عِنْدَهُمْ حَالٌ زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ، وَمِنْهَا تَابِعٌ لِلْحُدُوثِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ مِنَ الصِّفَاتِ التَّابِعَةِ لِلْحُدُوثِ. وَهَذَا الْكَلَامُ لَا أَصْلَ لَهُ، فَإِنَّ الصِّفَةَ النَّفْسِيَّةَ هِيَ مَا تَثْبُتُ^(١) لِلذَّاتِ عِنْدَنَا مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ فَقَطْ، وَلَا ذَاتٍ فِي الْعَدَمِ، بَلْ هُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الدَّهْرِيَّةِ قَالُوا بِقَدَمِ الْهَيُولَى وَحُدُوثِ الصُّورِ، فَغَيَّرُوا الْعِبَارَةَ وَرَكَّبُوهَا صُورَةً: الْمَعْدُومُ شَيْءٌ، فَأَفْسَدُوا وَكَانَ ذَلِكَ مُجَانِبًا لِلْإِسْلَامِ وَالْكَفْرِ مَعًا، فَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ.

وَأَمَّا الْوُجُودُ فَهُوَ نَفْسُ الْمَوْجُودِ، وَمِنَ الْحَقِّ جَعَلَ الْوُجُودَ حَالًا لَا وَجُودًا وَلَا عَدَمًا، فَيَكُونُ الْوُجُودُ غَيْرَ وَجُودٍ، فَتَاهِيكَ بِهِذِهِ الْعُقُولِ. نَعَمْ أَرَادُوا التَّلَيُّسَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَالْمَقْصُودُ مَا حَكَيْنَاهُ عَنِ الْفَلَاسِيفَةِ فَتَنَّبَهُوا لِغَائِلَةٍ مَذْهَبِهِمْ.

وَأَمَّا الصِّفَاتُ التَّابِعَةُ لِلْحُدُوثِ فَبَاطِلَةٌ أَيْضًا، فَإِنَّ كُلَّ حَدِيثٍ يَفْتَقِرُ إِلَى صَانِعٍ، وَكَذَا كُلُّ جَائِزٍ، أَوْ يَكُونُ وَاجِبًا فَيَسْتَعْنِي عَنِ الْمُخَصَّصِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ وَجُوبُ الْمَوْصُوفِ؛ إِذْ وَجُوبُ الصِّفَةِ لِذَاتِهَا مَعَ جَوَازِ مَوْصُوفِهَا مُحَالٌ فِي الْعُقُولِ^(٢).

وَإِذَا بَطُلَتْ هَذِهِ الْقِسْمَةُ فِي الْعَقْلِ لَمْ يَبْقَ لَهُمْ مَقَالَةٌ فِي أَنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ مِنَ الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ وَلَا مِنْ صِفَاتِ الْمَعَانِي وَلَا صِفَةُ

(١) في هامش (أ): ثبت.

(٢) في (ب): في العقل محال.

تَتَّبِعُ الْحُدُوثَ لِيُقَالَ تَتَّبِعُ الْحُدُوثَ^(١)، فَقَدْ لَاحَ الْحَقُّ.

وَمِمَّا يُبْرَهُنَّ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنْ نَقُولَ: كُلُّ مَنْ تَسَاوَتْ
الْأَفْعَالُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَلَا يَقْبُحُ وَلَا يَحْسُنُ شَيْءٌ فِي حَقِّهِ، وَالْبَارِي
تَعَالَى قَدْ تَسَاوَتْ الْأَفْعَالُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، فَلَا يَقْبُحُ وَلَا يَحْسُنُ شَيْءٌ فِي
حَقِّهِ^(٢).

تَقْرِيرُ الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى أَنَّ التَّحْسِينَ وَالتَّقْيِيعَ يَعْتَمِدَانِ تَرْجِيحَيْنِ
فِي جِهَةِ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَالتَّسَاوِي يُنَاقِضُ التَّرْجِيحَ.

وَتَقْرِيرُ تَسَاوِي الْأَفْعَالِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ عَدَمُ تَضَرُّرِهِ وَانْتِفَاعِهِ، وَمِنْ
وَجْهِ آخَرَ هُوَ أَنَّهُ كَامِلٌ بِذَاتِهِ وَأَوْصَافٍ جَلَالِهِ، وَلَوْ لَمْ تَتَسَاوَأْ أَفْعَالُهُ
بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ كَامِلًا بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ، بَلْ كَامِلًا^(٣) بِأَفْعَالِهِ، فَيَكُونُ
نَاقِصًا قَبْلَ وُجُودِهَا تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ. وَقَدْ أَشْبَعْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ
فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِ«أَرْوَاحِ الْحَقَائِقِ» فَلْيُطْلَبْ فِيهِ.

وَإِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُتَلَقًى الْأَحْكَامِ خَطَابُ تَكْلِيفِهِ،
وَلَيْسَتْ الْأَفْعَالُ عَلَى صِفَاتٍ نَفْسِيَّةٍ تَقْتَضِي حَثًا وَرَجْرًا، فَتَعَيَّنَ اخْتِ
ذَلِكَ مِنْ خُطَابِهِ تَعَالَى، وَفِي الْعُقُولِ جَوَازُ إِدْرَاكِ ذَلِكَ بِخَلْقِ إِدْرَاكِ
مُتَعَلِّقٍ بِهِ أَوْ خَلْقِ عِلْمٍ ضَرُورِيٍّ.

نَعَمْ؛ الْعَادَةُ أَحَالَتْ ذَلِكَ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ

(١) ليست في (ب).

(٢) والباري تعالى... حقه: ليس في (أ).

(٣) باعتبار... كاملاً: ليس في (ب).

اِخْتَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِكَلَامِهِ وَبَاقِي الرُّسُلِ بِالْوَحْيِ عَلَى لِسَانِ الْمَلَكِ،
وَالْوَحْيُ إِلقَاءُ الشَّيْءِ بِسُرْعَةٍ، فَمَنْ تَعَلَّقَ بِهِ الْخَطَابُ الْأَزَلِيُّ وَكَانَ
سَبِيلُ إِذْرَاكِهِ الْوَحْيِ أَوْ السَّمَاعُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ يُسَمَّى
ذَلِكَ نَبِيًّا، وَمَنْ تَعَلَّقَ بِهِ خِطَابُ التَّبْلِيغِ مِنْ^(١) اللَّهُ تَعَالَى عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ يُسَمَّى رَسُولًا.

وَعِنْدَ هَذَا يَتَبَيَّنُ لَكَ جَوَازُ بَعَثَةِ الرُّسُلِ، وَأَنَّ الْعَقْلَ لَا يُحِيلُهُ؛
إِذْ لَا يُحِيلُ الْعَقْلُ اصْطِفَاءَ بَشَرٍ، وَتَعَلُّقَ خِطَابِ التَّبْلِيغِ إِلَى الْخَلْقِ
عَنِ اللَّهِ بِهِ فَيُسَمَّى رَسُولًا. وَيَكْفِي هَاهُنَا عَدَمُ إِحَالَةِ الْعَقْلِ لِذَلِكَ،
فَقَدْ أَثْبَتَ الْعَقْلُ الْجَوَازَ، وَالْمُعْجِزَةُ تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ خِطَابِ الشَّارِعِ لَهُ
كَمَا سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمِمَّا يَجِبُ التَّنْبِيهُ^(٢) عَلَيْهِ بُطْلَانُ مَنْ ادَّعَى كَسْبًا فِي النُّبُوَّةِ،
وَهُوَ خَارِجٌ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ حَقِيقَةَ النُّبُوَّةِ وَالرَّسَالَةِ آيَلَةٌ
إِلَى تَعَلُّقِ خِطَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَيْسَتْ صِفَةً لِلنَّبِيِّ، فَكَسْبُ الْعَبْدِ يَتَعَلَّقُ
بِصِفَةٍ فِي ذَاتِهِ، وَلَيْسَتْ النُّبُوَّةُ صِفَةً فِي مَحَلِّ قُدْرَتِهِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ تَعَلُّقَ
الْخِطَابِ الْأَزَلِيِّ بِذَاتِ النَّبِيِّ مِنْ صِفَةٍ^(٣) نَفْسِ الْخِطَابِ كَسَائِرِ
الْصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا وَلَا مُتَعَلِّقًا لِقُدْرَةِ
أَصْلًا، فَبَطَلَ الْكَسْبُ.

وَأِنَّمَا حَمَلَ جَمَاعَةُ الْفَلَاسِفَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْاِكْتِسَابِ أَصْلَهُمْ

(١) زاد في (ب): عند.

(٢) في (أ): ومما نبه.

(٣) في (ب): صفات.

الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ فِي مُفْتَتِحِ هَذَا الطَّرَفِ وَهُوَ الْقَوْلُ بِالتَّزْكِيَةِ
وَالْتَّحْلِيلَةِ، فَإِذَا رَكِبَ النُّفُوسُ وَشَرُفَتْ إِلَى حَالَةٍ تَهَيَّأَتْ لِقَبُولِ قَيْضِ
الْعُلُومِ^(١) عَلَيْهَا وَأَذْرَكَتْ أَمْرًا يَعْجِزُ عَنْهُ كُلٌّ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي
رِيَاضَتِهَا وَتَزْكِيَتِهَا، فَحَاصِلُ النُّبُوَّةِ تَزْكِيَةُ النَّفْسِ وَتَهْيِئُهَا لِقَبُولِ مَا
يُقَاضُ عَلَيْهَا حَتَّى يَرْتَسِمَ فِي خَيَالِ النَّبِيِّ صُورًا لَا وُجُودَ لَهَا مِنْ
خَارِجٍ تَخَاطَبُهُ عَلَى مِثَالِ مَا يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ فِي الْمَنَامِ، إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ
ذَلِكَ فِي الْيَقَظَةِ. وَقَدْ بَيَّنَّا ثُبُوتَ الْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ قَبْطَلُ كُلِّ مَا يُنْسَبُ
إِلَى غَيْرِهِ، فَلَا أَثَرَ لِرِيَاضَةٍ وَلَا تَزْكِيَةٍ.

وَحَقِيقَةُ النُّبُوَّةِ عَلَى أَصْلِنَا مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ الْاِكْتِسَابُ،
وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُوَضَعَ الْكَلَامُ مَعَهُمْ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي أَنَّ النُّبُوَّةَ مُكْتَسَبَةٌ أَمْ
لَا، فَإِنَّهُمْ لَا يُؤَفِّقُونَ عَلَى حَقِيقَةِ النُّبُوَّةِ فَكَيْفَ يَتَوَارَدُ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ
عَلَى غَيْرِ مَحَلٍّ وَاحِدٍ^(٢) وَيُعَدُّ خِلَافًا فَيَفْرَضُ الْكَلَامُ فِي حَقِيقَةِ
النُّبُوَّةِ؟! فَإِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَ تَزْكِيَةِ النَّفْسِ كَمَا زَعَمُوا^(٣)
شَيْءٌ مِنْ خِطَابٍ يَتَعَلَّقُ بِالنَّبِيِّ أَثْبَتْنَاهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ سَلَّمَهُ وَلَمْ يُسَمِّهِ نُبُوَّةً
كَانَ الْكَلَامُ فِي عِبَارَةٍ، وَهَذَا الْقَدْرُ مَقْنَعٌ لِلْمُتَبَصِّرِ.

- الطَّرَفُ الثَّانِي: فِي دَلِيلِ صِحَّةِ النُّبُوَّةِ لِمُدَّعِيهَا:

وَهِيَ الْمُعْجِزَةُ الدَّالَّةُ عَلَى صِدْقِهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ الْأَصْحَابُ هَلْ
تَجُوزُ دَلَالَةُ أُخْرَى غَيْرِ الْمُعْجِزَةِ فِي مَقْدُورِ اللَّهِ تَعَالَى؟ وَهَذَا مِنْ

(١) ليس في (أ).

(٢) في (أ): العلم.

(٣) في (أ): زعم.

مَوَاقِفِ الْعُقُولِ؛ إِذْ مَا لَا تُدْرِكُ حَقِيقَتُهُ كَيْفَ يُحَكَّمُ عَلَيْهِ؟! وَهُوَ كَفَرَضٍ عَرَضٍ زَائِدٍ عَلَى الْأَجْنَاسِ الْمَعْلُومَةِ وَخَارِجٍ عَنْهَا، فَإِنَّا نَقِفُ فِيهِ لَا مَحَالَةَ، وَهَذَا مِنْ مَحَارَاتِ الْعُقُولِ، فَمَا أَقْصَرَ عَقْلٌ^(١) مَنْ اِعْتَقَدَ أَنَّهُ مِنْ مَجَارِيهَا!.

وَنَحْنُ الْآنَ نَتَكَلَّمُ فِي وَجْهِ دَلَالَةِ الْمُعْجَزَةِ، وَقَدْ اضْطَرَبَ رَأْيُ الْأَيْمَةِ فِي أَنَّ الْمُعْجَزَةَ هَلْ هِيَ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي تَدُلُّ بِصِفَاتِ نَفْسِهَا، أَوْ مِنْ قِبَلِ مَا يَعْقُبُهُ الْعِلْمُ فِي مَجْرَى الْعَادَةِ كَقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ وَسَائِرِ الْأُمُورِ الْعُرْفِيَّةِ؟.

وَأَنْبَنَى عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَسْأَلَةُ عَظِيمَةِ الشَّانِ، وَهِيَ صُدُورُ الْمُعْجَزَةِ عَلَى أَيْدِي الْكَاذِبِينَ، فَمَنْ حَكَمَ بِأَنَّ دَلَالَتَهَا عَقْلِيَّةً اِمْتَنَعَ مِنَ الْقَوْلِ بِصُدُورِهَا عَلَى أَيْدِي الْكَاذِبِينَ؛ لِاسْتِحَالَةِ انْقِلَابِ الدَّلِيلِ شُبْهَةً وَالْعِلْمُ جَهْلًا، وَأكَّدَ ذَلِكَ بِأَنَّ قَالَ: الْحَقُّ مَوْصُوفٌ بِالِاقْتِدَارِ عَلَى نَضْبِ دَلِيلٍ عَلَى صِدْقِ رُسُلِهِ بِالضَّرُورَةِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْاِقْتِدَارِ لَهُ، فَلَوْ جَازَ صُدُورُهَا عَلَى أَيْدِي الْكَاذِبِينَ لَأَنْحَسَمَ طَرِيقُ الدَّلَالَةِ^(٢)، وَلَزِمَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُعْرِفَ صِدْقُ رَسُولٍ أَصْلًا، إِذْ جَازَ فِي الْعَقْلِ^(٣) إِضْلَالُ الْخَلْقِ وَصَحَّ مِنَ الْبَارِي تَعَالَى الْاِقْتِدَارُ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّا وَإِنْ جَوَّزْنَا الْإِضْلَالَ فَلَا نُجَوِّزُهُ بِالْمُعْجَزَةِ، كَمَا أَنَّا وَإِنْ جَوَّزْنَا قِيَامَ السَّوَادِ بِالْجَوْهَرِ فَلَا نُسَلِّمُ^(٤) قِيَامَهُ فِي حَالَةِ وُجُودِ الْبَيَاضِ.

(١) ليست في (ب). (٢) في (ب): الأدلة.

(٣) في (ب): الأصل. (٤) في (أ): يسوغ.

وَمَنْ حَكَمَ بِأَنَّ دَلَالَتَهَا غُرْفِيَّةٌ جَوَزَ ذَلِكَ^(١) وَقَالَ: لَا مَانِعَ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ غَيْرِ الْمُعْجِزَةِ، فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ الْقَوْلُ بِأَنْجَسَامِ الطُّرُقِ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ بِنَفْسِهَا^(٢)؟! وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَوَاقِفِ الْعُقُولِ.

وَأَمَّا إلْزَامُ عَدَمِ الثَّقَّةِ بِصِدْقِ^(٣) الْأَنْبِيَاءِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ صُدُورَهَا عَلَى أَيْدِي^(٤) الْكَاذِبِينَ وَإِنْ جَازَ عَقْلاً غَيْرَ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ لَا نُسَلَّتِ الْعُلُومُ مِنَ الصُّدُورِ، وَكَمْ مِنْ شَيْءٍ نَعْلَمُهُ بِمَجْرَى الْعَادَةِ وَإِنْ جَازَ فِي الْعَقْلِ خِلَافُهُ؟! وَقِيَامُ الْعِلْمِ بِنَا يُؤْمِنُنَا مِنْ انْخِرَاقِ الْعَادَةِ فِي ثُبُوتِ مُخَالَفِهِ، وَلَا خَفَاءَ بِذَلِكَ.

وَنَحْنُ نُقَدِّمُ عَلَى الْكَلَامِ فِي تَحْقِيقِ الدَّلَالَتَيْنِ عَلَى الطَّرِيقَتَيْنِ مُقَدِّمَةً، ثُمَّ نُسْفِي الْعَلِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَتَقُولُ: مِمَّا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ فِي هَذَا الْبَابِ: إِحَالَةُ الْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ اسْتُدِلَّ عَلَيْهِ بِطُرُقٍ:

- مِنْهَا أَنَّ كُلَّ عَالِمٍ فَهُوَ مُخْبِرٌ عَنِ مَعْلُومِهِ، فَلَوْ قَامَ بِهِ خَبَرٌ عَلَى خِلَافِ الْعِلْمِ لَزِمَ أَحَدُ أَمْرَيْنِ:

(١) قال الشيخ شرف الدين ابن التلمساني في: «شرح لمع الأدلة»: ومن زعم أن دلالتها عادية جَوَزَ ذلك (أي: جَوَزَ عقلاً صدور المعجزة على أيدي الكاذبين)، ولكننا نعلم عدم وقوعه باستمرار العادات، كما نعلم أن الجبل في وقتنا لم ينقلب ذهباً إبريزاً، وإن كان ذلك جائزاً في قدرة الله تعالى. وكذلك نجم بأن كل إنسان نشاهده من أبوين، وإن جاز في قدرة الله تعالى أن يكون مخلوقاً من غير أبوين كآدم وعيسى ﷺ، وتجويز ذلك لا يمنعنا من الجزم، ولو وقع ذلك لانسلب العلم من الصدور. اهـ.

(٢) في (أ): لنفسها. (٣) صدق: ليست في (ب).

(٤) في (أ): يد.

• إِنَّمَا حَدُوثُهُ فَيَكُونُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ .

• أَوْ قَدَمُهُ فَيَقُومُ بِالْمَحَلِّ ضِدَّانِ، وَقِيَامُ ضِدَّيْنِ بِذَاتٍ وَاحِدَةٍ مُحَالٌ .

- وَمِنْهَا أَنَّ الْكَذِبَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَقْدِيرٍ خِلَافِ الْمَعْلُومِ فِي النَّفْسِ، وَالتَّقْدِيرُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثًا .

وَأَقْوَى طَرِيقَةٍ فِيهِ هُوَ أَنَّ الْعَقْلَ فِي كُلِّ خَبَرٍ يَقْدَرُهُ لَا يُحِيلُ صِدْقَ الْبَارِي تَعَالَى فِيهِ، وَلَوْ جَازَ عَلَيْهِ الْكَذِبُ لَاسْتَحَالَ عَلَيْهِ الصِّدْقُ . وَهَذَا مُقْتَضِبٌ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى فَهُوَ وَاجِبٌ، وَمَا جَازَ فِي نَفْسِهِ فَهُوَ مُحَالٌ عَلَيْهِ .

وَإِذَا تَحَقَّقَ ذَلِكَ عُذْنَا إِلَى تَحْقِيقِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ وَتَعَيَّنِ الْمُعْجِزَةُ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ الْبَحْثَ عَنْ كَيْفِيَّةِ دَلَالَةِ الشَّيْءِ يَسْتَدْعِي تَقْدِيمَ الْعِلْمِ بِحَقِيقَتِهِ، فَنَقُولُ: إِذَا قَالَ مَنْ يَدَّعِي النُّبُوَّةَ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ، وَآيَةُ صِدْقِي أَنِّي أَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى إِنْ كُنْتُ صَادِقًا فَيَحْرِقْ عَادَتَهُ وَيُغَيِّرْ سُنَّتَهُ فِي خَلْقِهِ، فَيُجِيبُنِي لِذَلِكَ، فَدَعَى فَأَجِيبَ، اضْطَرَّ كُلُّ عَاقِلٍ إِلَى الْعِلْمِ بِصِدْقِهِ .

وَمَثَلُ الْأَصْحَابِ ذَلِكَ بِمَا لَوْ حَضَرَ مَجْلِسَ مَلِكٍ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ، فَلَمَّا أَخَذَ النَّاسُ مَجَالِسَهُمْ وَتَأَذَّرَ الْمَجْلِسُ بِأَهْلِهِ قَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: أَنَا رَسُولُ الْمَلِكِ إِلَيْكُمْ، وَهُوَ بِمَرَأَى مِنَ الْمَلِكِ وَمَسْمُوعٌ، وَآيَةُ صِدْقِي أَنَّهُ يُغَيِّرُ سِيرَتَهُ وَيَحْرِقْ عَادَتَهُ وَيَحْرُكُ السُّتُورَ^(١)

(١) فِي (أ): السُّتُر .

وَيَقُومُ وَيَقْعُدُ، فَدَعَى فَأَجَابَهُ، لَمْ يَبْقَ رَيْبٌ فِي صِدْقِهِ.

هَكَذَا إِذَا قَالَ النَّبِيُّ: أَيُّهَا النَّاسُ أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ، وَآيَةُ صِدْقِي أَنَّهُ يُحْيِي هَذَا الْمَيِّتَ وَتَعُودُ هَذِهِ الْعِظَامُ الرَّيِّمُ^(١) شَخْصًا نَاطِقًا. ثُمَّ قَالَ: أَيُّ رَبِّ، إِنْ كُنْتُ صَادِقًا فَأُحْيِهِ، فَأُحْيَاهُ فَقَامَ الْمَيِّتُ بَشَرًا سَوِيًّا، لَمْ يَسْتَرْبِ عَاقِلٌ فِي حُصُولِ الْعِلْمِ بِصِدْقِهِ، وَانْصَرَفَ كُلُّ مَنْ لَاحَظَ ذَلِكَ عَلَى ثَلَجِ الصَّدْرِ.

قَالَ مَنْ جَعَلَهَا دَلَالَةً عَقْلِيَّةً: «وَجْهٌ دَلَّالَتُهَا أَنَّ الدَّاعِيَ إِذَا دَعَى فَأُجِيبَ دَلٌّ عَلَى صِدْقِهِ مِنْ جِهَةٍ أَنْ تَخْصِيصُ وَقُوعِ هَذَا الْخَارِقِ بِدَعْوَتِهِ مُوَافِقًا لِإِجَابَتِهِ يَسْتَدْعِي مُخْصَصًا، فَكَمَا أَنَّ تَخْصِيصَ الْعَالَمِ بِبَعْضِ الْمُمَكِّنَاتِ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ، فَكَذَا تَخْصِيصُ الْخَارِقِ بِمُوَافَقَةِ اسْتِجَابَتِهِ يَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ تَصْدِيقُهُ فِي دَعْوَتِهِ^(٢)؛ أَلَيْسَ لَوْ كَانَتْ لِشَخْصٍ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَدْعَنَتْ كُلَّ نَفْسٍ لِمَكَانَتِهِ عِنْدَ رَبِّهِ الْمُجِيبِ لِدَعْوَتِهِ، فَكَيْفَ لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ فِي حَقِّ النَّبِيِّ الْمُتَحَدِّي الَّذِي ظَهَرَ^(٣) اخْتِصَاصُ الإِجَابَةِ بِهِ؛ إِذْ تَحَقَّقَ الْعَجْزُ عَنْ مَا أَتَى بِهِ مِنْ كُلِّ شَخْصٍ؟! وَهَذَا لَا امْتِرَاءً^(٤) فِيهِ».

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ضَعِيفٌ جِدًّا؛ فَإِنَّ تَخْصِيصَ الْفِعْلِ بِالْوَقْتِ وَالزَّمَانِ^(٥) بِالْفَاعِلِ بِاعْتِبَارِ قِيَامِ الْإِرَادَةِ بِهِ، وَكُلُّ وَجْهِ التَّخْصِيصَاتِ

(١) في (أ): الأعظام الرميمة. (٢) غير واضحة في (أ) و(ب).

(٣) في (أ): أظهر. (٤) في (أ): مراء.

(٥) في (أ): والزمن.

فِي الْجَائِزَاتِ تَسْتَنْدُ إِلَى ذَلِكَ، وَالتَّصْدِيقُ يَكُونُ بِالْخَبَرِ الْأَزَلِيِّ لَا بِالْإِزَادَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّا اسْتِحَالَةَ خَلْقِ الْكَلَامِ وَعَوْدِ حُكْمِهِ لَهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ. فَالْحَقُّ إِذَنْ أَنَّ وُجُودَ الْعِلْمِ بِصَدَقِ الْمُخْبِرِ لَا خَفَاءَ بِهِ، وَأَنَّ دَعْوَى كَوْنِ الدَّلَالَةِ عَقْلِيَّةً ضَعِيفَةٌ.

وَمِمَّا اضْطَرَبَ فِيهِ الْأَيْمَةُ أَنَّ الْمُعْجِزَةَ تَنْزَلُ مِنْزِلَةَ قَوْلِ الْقَائِلِ: صَدَقْتَ! فَيَكُونُ مَدْلُولُهَا: صَدَقْتَ^(١) أَيُّهَا الدَّاعِي إِلَى صَدَقِهِ^(٢)، أَوْ هِيَ تَنْزَلُ مِنْزِلَةَ^(٣) قَوْلِ الْقَائِلِ: أَنْتَ رَسُولِي قَبْلَ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ.

فَالأَوَّلُ دَلَالَةٌ عَلَى صَدَقِهِ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ أَنْشَأَ النُّبُوَّةَ لَهُ، وَالأَوَّلُ خَبَرٌ عَنْ ثُبُوتِ الصَّدَقِ فِي الدَّعْوَى، وَالثَّانِي إِفْهَامُ نَفْسِ خَطَابِ التَّبْلِيغِ، فَيَكُونُ ثُبُوتُ نَفْسِ الدَّعْوَى، وَالْأَمْرُ فِي هَذَا قَرِيبٌ، وَإِنَّمَا تَتِمُّ الْمُعْجِزَةُ بِالْعَجْزِ عَنِ الْإِثْبَانِ بِمَا يُضَاهِيهَا^(٤) لِيَلْزَمَ اخْتِصَاصُ خَرْقِ الْعَادَةِ لَهُ فَيَكُونُ دَلِيلًا عَلَى صَدَقِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ سَبْقِهَا بِتَحَدٍّ، وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْخَارِقِ لِلْعَادَةِ مُوَافِقًا لِدَعْوَاهُ دَالًّا عَلَى صَدَقِهِ، فَلَوْ قَالَ النَّبِيُّ: مُعْجِزَتِي إِحْيَاءُ هَذَا الشَّخْصِ، فَلَمَّا حَيَّيْ قَالَ: هُوَ كَمَا ذُبْ ضَالٌّ، وَإِنَّ اللَّهَ أَحْيَانِي حَتَّى أُنَبِّهَ^(٥) عَلَى إِضْلَالِهِ، وَاسْتِدْرَاجًا وَإِضْلَالًا^(٦) لِلطُّغَاةِ وَسَبَبًا لِضَلَالِ الْعَتَاةِ، لَمْ يَكُنْ قَادِحًا إِذَا تَمَّتِ الْمُعْجِزَةُ، وَهَذَا لَمَّا حَيَّيْ^(٧) كَفَرَ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ

(١) فَيَكُونُ مَدْلُولُهَا صَدَقْتَ: لَيْسَ فِي (أ).

(٢) فِي (ب): الدَّاعِي أَيُّ: أَصْدَقُهُ.

(٣) فِي (أ): أَوْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ.

(٤) فِي (أ): بِمُضَاهِيهَا.

(٥) فِي (ب): لِأَنَّهُ.

(٦) فِي (ب): وَإِمْلَاءَ.

(٧) فِي (ب): وَهَذَا حَيَّيْ.

مُعْجَزَتِهِ: إِنَّهُ يَحْيَى وَيُصَدِّقُنِي، فَتَكْذِيبُهُ لَا مَحَالَةَ قَادِحٌ. وَلَوْ قَالَ الْمُتَحَدِّى بِالنُّبُوَّةِ: آيَةُ مُعْجَزَتِي نَطَقَ هَذَا الْجَمَادُ، فَنَطَقَ هَذَا الْجَمَادُ بِتَكْذِيبِهِ، فَالَّذِي نَحْتَارُهُ أَنَّهُ يَكُونُ قَادِحاً إِنْ كَانَ النُّطْقُ أَصَوَاتاً مُجَرَّدَةً فِي جَمَادٍ، فَإِنْ خُلِقَ فِي الْجَمَادِ [حياة]^(١) وَأَنْطَقَهُ فَنَطَقَ لَمْ يَكُنْ قَادِحاً، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى دَرْكِ الْحَقَائِقِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَضَائِقِ.

الطَّرْفُ الثَّالِثُ: فِي إِبْطَاتِ نُبُوَّةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ:

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا تَوَاتَرَ مِنْ وُجُودِهِ، وَدَعَاؤُهُ النُّبُوَّةَ، وَتَحَدِّيهِ بِالرِّسَالَةِ، وَإِعْجَازِهِ بِالْقُرْآنِ الْمُعْجَزِ لِفَصَاحَتِهِ وَبَلَاغَتِهِ وَنُظْمِهِ الْبَدِيعِ الَّذِي لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مِثْلٌ، وَإِخْبَارِهِ عَنِ الْغُيُوبِ وَمَا جَرَى مِنْ قِصَصِ الْأَوَّلِينَ إِلَى مَبْعَثِهِ، هَذَا مَعَ أُمِّيَّتِهِ وَعَدَمِ مُطَالَعَتِهِ. وَمَنْ تَأَمَّلَ هَذَا وَأَنْكَرَ بُبُوَّتَ^(٢) الرِّسَالَةِ فَقَدْ أَنْكَرَ أَمراً ظاهراً لَا رَيْبَ فِيهِ لِعَاقِلٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ عَجَزَ أَهْلِ الْفَصَاحَةِ دَلِيلٌ عَلَيْهِمْ^(٣) عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ، وَالْعَجَزُ غَيْرُ قَائِمٍ بِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ عَلِمُوا كَوْنَهُ مُعْجِزاً لِمَعْرِفَتِهِمْ بِخُرُوجِهِ عَنْ مَقْدُورِ الْبَشَرِ، وَغَيْرُ أَهْلِ الْفَصَاحَةِ يَعْلَمُونَ بِعَجَزِهِمْ صِدْقَ مَقَالَتِهِ.

وَضَرَبَ الْأَيْمَةَ لِهَذَا مِثْلاً فَقَالُوا: لَوْ ادَّعَى نَبِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ نُبُوَّةً، وَقَالَ: آتَيْتِي^(٤) أَنْ أَجْعَلَ هَذَا الْعَزْلَ نَوْباً، فَدَعَاؤُهُ إِلَى بَلَدٍ عَظِيمٍ

(١) الكلمة غير واضحة في (أ) و(ب)، وأثبتها اجتهداً.

(٢) في (ب): صحة. (٣) ليست في (أ).

(٤) ليست في (ب).

فِيهِ أَهْلُ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ، فَقَالَ: إِنِّي ^(١) أَجْعَلُهُ ثَوْبًا بِدَعْوَةٍ وَابْتِهَالٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ غَيْرِ مُحَاوَلَةٍ فَعَلٍ ^(٢) وَلَا حِيلَةٍ مُتَعَادَةٍ، فَفَعَلَ، وَعَلِمَ كُلُّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ كَوْنَهُ خَارِقًا لِلْعَادَةِ مُعْجَزًا لِلْبَشَرِ، وَعَلِمَ أَهْلُ الْبَادِيَةِ بِعَجْزِهِمْ إِعْجَازَ مَا أَتَى بِهِ وَصَدَّقَ مَقَالَتِهِ، لَكِنْ شَرُطَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمُعْتَرِفُونَ بِالْعَجْزِ عَدَدَ التَّوَاتُرِ لِيُضْطَرَّ إِلَى الْعِلْمِ بِصَدَقِ الْمُتَحَدِّثِ، وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِعْلًا خَارِقًا أَوْ مَنْعًا مِنَ الْفِعْلِ الْمُعْتَادِ يَكُونُ مُعْجَزًا، كَمَا لَوْ قَالَ النَّبِيُّ: آيَةُ صِدْقِي أَنْ يُصْبِحَ كُلُّ الْخَلْقِ عَاجِزِينَ عَنِ الْقِيَامِ.

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ جِهَةَ دَلَالَةِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ مِنْ جِهَةِ الْمَنْعِ وَصَرْفِ الدَّوَاعِي عَنِ الْمُعَارَضَةِ، مَعَ كَوْنِ مِثْلِهِ مَقْدُورًا. وَهَذَا سَخِيفٌ، فَإِنَّهُ تَوَاتَرَ تَحَدِّي الرُّسُولِ بِنَفْسِ الْكِتَابِ، وَطَلَبَ مِنْهُمْ مِثْلَهُ فَعَجَزُوا عَنْهُ ^(٣)، وَلَوْ كَانَ كَمَا ذَكَرُوا لَكَانَ أَضْلُ التَّحَدِّي بِالْمَنْعِ، وَلَمْ يَزَلِ الرُّسُولُ ﷺ يَتَحَدَّى بِهِ وَيُعْظَمُ شَأْنُهُ وَيُعْلَنُ بِكَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ كَلَامِ الْبَشَرِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ.

وَهَلْ هُوَ خَارِجٌ عَنْ جِنْسِ الْمَقْدُورِ، أَوْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِخَلْقِ قُدْرَةٍ عَلَى جِنْسِهِ؟ فِيهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ لَسْنَا لِدُرْجِهِ.

وَتَمَامُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الطَّرَفِ بِفَضْلَيْنِ:

(١) فِي (ب): أَنَا.

(٢) فِي (ب): مِنْ غَيْرِ حُلُولَةٍ وَاشْتِمَالِ فَعْلٍ.

(٣) لَيْسَتْ فِي (أ).

- الفصل الأول: في جواز النسخ عقلاً، وإبطال نفى اختصاص امتناعه سماعاً بشريعة المصطفى ﷺ.

وَقَدْ التَزَمَ الْيَهُودُ - لَعْنَهُمُ اللَّهُ - الْأَمْرَيْنِ، وَادَّعَوْا أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ جَوَازِ النَّسْخِ جَوَازُ الْبَدَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ أُريدَ بِالْبَدَاءِ أَنَّهُ ظَهَرَ لِلَّهِ مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِراً فَهُوَ مُحَالٌ؛ فَإِنَّهُ عَالِمٌ بِالْمُخَاطَبِينَ وَبِتَعَلُّقِ خِطَابِهِ وَتَعَلُّقِ نَسْخِهِ، فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَالْكَلَامُ فِي حَقِيقَةِ النَّسْخِ يَطُولُ، وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَاهُ فِي كِتَابِ «أَرْوَاحِ الْحَقَائِقِ». وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا أَنَّهُ بَيَانُ انْتِهَاءِ مَدَّةِ التَّكْلِيفِ، مَعْنَاهُ أَنَّ الشَّارِعَ^(١) يُخَاطَبُ بِشَيْءٍ وَيُقَيِّدُهُ بِزَمَانٍ مَخْصُوصٍ، ثُمَّ يُبْهِمُ عَلَى الْمُكَلَّفِ التَّائِقِيتَ إِلَى أَوَانٍ ظُهُورِ انْقِضَائِهِ فَيُبَيِّنُهُ بِخِطَابٍ آخَرَ، وَالْعَقْلُ يُجَوِّزُ ذَلِكَ قَطْعاً.

فَنَقُولُ لِلْيَهُودِ: مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - هَلْ كَانَ قَبْلَهُ نَبِيٌّ أَمْ لَا؟ فَإِنْ قَالُوا: هُوَ أَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ، تَبَيَّنَ عِنَادُهُمْ وَظَهَرَ لِكُلِّ أَحَدٍ كَذِبُهُمْ^(٢)، وَإِنْ قَالُوا: كَانَ قَبْلَهُ نَبِيٌّ، فَهَلْ نَسَخَ مُوسَى شَيْئاً أَوْ لَمْ يَنْسَخْ؟ فَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَنْسَخْ، لَمْ يَكُنْ مُوسَى أَتَى بِشَرِيعَةٍ، كَيْفَ وَقَدْ كَانَ تَحْلِيلُ الْأَخْوَاتِ ثَابِتٌ فِي شَرِيعَةِ آدَمَ وَبَقِيَ مَدَّةً طَوِيلَةً إِلَى أَنْ كَثُرَ النَّسْلُ وَنُسِخَ؟! وَكَمْ مِنْ حُكْمٍ مُتَّاقَتٍ فِي شَرِيعَةِ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنْ غَيْرِ إِعْلَامٍ بِالتَّائِقِيتِ؟! وَوُضُوحِ ذَلِكَ يُغْنِي عَنْ بَسْطِهِ.

وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ مِنْهُمْ أَنَّ مُوسَى - عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ السَّلَامُ - أَخْبَرَ

(١) في (أ): الشرع.

(٢) الكلمة غير واضحة في (أ).

أَنَّ شَرِيعَتَهُ لَا تُنْسَخُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَسَلَّم أَنَّ النَّسْخَ جَائِزٌ عَقْلًا،
فَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ وَاضِحٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

○ أَحَدُهُمَا: أَنَّ ظُهُورَ الْمُعْجَزَةِ عَلَى يَدِ عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ -
مِنْ إِخِيَاءِ الْمَوْتَى وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ مَعًا مَعْلُومٌ بِالتَّوَاتُرِ، وَهُوَ
حَاكِمٌ عَلَيْهِمْ بِالْكَذِبِ وَالْخُذْلَانِ.

○ وَالثَّانِي: أَنَّ أَحْبَارَ الْيَهُودِ فِي زَمَنِ الْمُصْطَفَى ﷺ لَمْ يَحْتَجَّ
أَحَدٌ مِنْهُمْ بِذَلِكَ، مَعَ تِلَاوَتِهِ عَلَيْهِمْ أَنَّ اسْمَهُ فِي التَّوْرَةِ، وَأَنَّهُمْ
يَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ، ثُمَّ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِنَّهُ لَيْسَ فِي
تَوْرَاتِنَا ذَلِكَ، بَلْ كَانَ يَزَاعُغُهُمْ أَنَّهُ هُوَ أَمْ لَا، حَتَّى اضْطُرُّوا إِلَى تَبْدِيلِ
صِفَتِهِ. بَلْ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ ذَلِكَ إِلَى أَنْ ظَهَرَ «ابْنُ الرَّائِدِي»^(١) فَلَقْنَهُمْ
هَذَا السُّؤَالَ وَقَالَ: مَا لَكُمْ وَمَنْعَ النَّسْخِ عَقْلًا؟! فَاسْلُكُوا مَسْلَكَ أَهْلِ
الْإِسْلَامِ فِي مَنْعِ النَّسْخِ عَلَى شَرِيعَتِهِمْ، وَهَذَا خِزْيٌ^(٢) مِنْهُ وَمِنْهُمْ،
وَقَدْ ظَهَرَتْ فَضَائِحُهُمْ وَانْتَقَضَتْ عَزَائِمُهُمْ.

- الْفَصْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَحِبُّ تَصْدِيقُ الرَّسُولِ ﷺ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ

بِهِ.

فَمَا عَرَفْنَاهُ بِعِلْمٍ وَبِخَبْرِهِ^(٣)، وَمَا لَمْ نَعْلَمْهُ وَجَبَ عَلَيْنَا التَّصْدِيقُ

(١) هو أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي، أبو الحسن (٢٠٥ - ٢٨٩هـ) فيلسوف
مجاهر بالإلحاد، من سكان بغداد، ونسب إلى راوند من قرى أصبهان، له
مجالس ومناظرات مع المتكلمين، وقد انفرد بأباطيل نقلت عنه. من مؤلفاته:
فضيحة المعتزلة، نعت الحكمة، قضيب الذهب الدامغ للقرآن، التاج، الزمرد.

(٢) في (ب): وهذه جرأة. (٣) في (ب): فلم وبمخبره.

بِهِ جُمْلَةً، وَنَكِلُ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَى الرَّسُولِ.

وَكُلُّ مَا وَرَدَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ جَائِزٌ، فَمَا وَرَدَ وَظَاهِرُهُ مُحَالٌ تَأْوَلْنَاهُ، فَإِنْ تَعَيَّنَ احْتِمَالٌ جَزَمْنَا بِهِ، وَإِلَّا تَوَقَّفْنَا.

وَمَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فَحَقَّ وَصِدْقُ؛ إِذَا الْأَوَّلُونَ مَا زَالُوا يُبْذَوْنَ النَّكِيرَ عَلَى مَنْ شَقَّ الْعَصَى وَخَرَقَ الْإِجْمَاعَ، وَالْعَادَةُ تُحِيلُ اجْتِمَاعَهُمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَعَ بُلُوغِهِمْ عَدَدَ التَّوَاتُرِ مِنْ غَيْرِ قَاطِعٍ سَمِعِي. فَمِمَّا وَرَدَ بِهِ: الْحَشْرُ، وَالنَّشْرُ.

وَحَشْرُ الْأَجْسَادِ مَعْلُومٌ مِنْ أَحْبَارِ الرَّسُولِ ﷺ ضَرُورَةٌ وَتَوَاتُرًا لَا خَفَاءَ بِهِ، وَهُوَ جَائِزٌ؛ إِذَا الْقُدْرَةُ الصَّالِحَةُ لَهُ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ، وَهُوَ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ وَيُرَادُ^(١) وَجُودُهُ بَعْدَ عَدَمِهِ، فَمَعْقُولُهُ بَعْدَ أَنْ عُدِمَ وَبَعْدَ الْوُجُودِ كَمَعْقُولِهِ قَبْلَ الْوُجُودِ، وَالْإِمْكَانُ لَا يَرْتَفِعُ مِنْ قَوْلِنَا: وَجَدَ وَعُدِمَ. وَالْعِلْمُ الْأَزَلِيُّ يُمَيِّزُهُ عَنْ مِثْلِهِ، فَيَصِحُّ الْقَضْدُ إِلَى الْمَعْلُومِ الَّذِي ثَبَّتَ فِي الْعَقْلِ جَوَازُهُ، وَلَوْ اسْتَحَالَ إِعَادَتُنَا لَأَسْتَحَالَ وَجُودُنَا.

وَقَدْ تَكَلَّمَ الْأَصْحَابُ عَلَى جَوَازِ إِعَادَةِ الْأَعْرَاضِ، فَمَنَعَهَا الْمُعْتَرِلَةُ وَمَنْ وَاظَفَهُمْ مِنَ الْفِرْقِ، إِذَا اعْتَقَدُوا أَنَّ الْإِعَادَةَ حُكْمٌ مُعَلَّلٌ، فَلَوْ أُعِيدَتِ الْأَعْرَاضُ لَقَامَ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى.

وَرُبَّمَا قَالُوا: لَوْ أُعِيدَ الْعَرَضُ لَكَانَ لَهُ الْوُجُودُ فِي زَمَانَيْنِ، فَهُوَ إِذَنْ مُسْتَحِيلٌ؛ إِذْ فِي ذَلِكَ بَقَاؤُهُ.

(١) في (ب): يراد ويعلم.

وَهَذَا ضَعِيفٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ فَإِنَّ الإِعَادَةَ لَيْسَتْ حُكْمًا حَتَّى يُقَالَ هُوَ مُعَلَّلٌ أَوْ غَيْرُ مُعَلَّلٍ، بَلْ الإِعَادَةُ نَشْأَةٌ أُخْرَى ثَانِيَةً، وَوُجُودُ الشَّيْءِ بَعْدَ سَبْقِ الْعَدَمِ عَلَى وَجْهِ يَسْبِقُ الْعَدَمَ وَوُجُودُهُ لَا يُلْزِمُ مِنْ هَذِهِ النِّسْبَةِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى السَّبْقِ صِفَةً، وَهَذَا وَاضِحٌ لِلْمُتَأَمِّلِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنْ لُزُومِ بَقَاءِ الْأَعْرَاضِ فَغَيْرُ سَدِيدٍ؛ إِذَا الدَّلِيلُ الْمُحِيلُ لِبَقَائِهَا هُوَ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ اسْتِمْرَارِ زَمَانَيْنِ عَلَيْهَا، فَإِذَا وَجِدْتَ ثُمَّ عِلِمْتَ ثُمَّ أُعِيدَتْ لَمْ يُبَاشِرِ الدَّلِيلُ إِحَالََةَ ذَلِكَ.

وَقَدْ التَزَمْتَ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى أَصْلِهِمْ امْتِنَاعَ الْبَعْثِ، إِذَا النُّفُوسُ الْمُتَفَصِّلَةُ عَنْهُمْ لَا تَتَنَاهَى، فَلَوْ أُعِيدَتْ لَأَسْتَدَعَتْ أَجْسَامًا لَا تَتَنَاهَى، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْأَجْسَامِ وَالنُّفُوسِ؛ إِذَا النُّفُوسُ لَيْسَ لَهَا تَرْتِيبٌ طَبِيعِيٌّ وَلَا وَضْعِيٌّ بِخِلَافِ الْأَجْسَامِ. وَقَدْ بَطَلَ أَصْلُهُمْ، وَلَا خَفَاءَ بِبُطْلَانِ فَضْلِهِمْ لِاحْتِكَامِهِمْ بِلَفْظٍ لَا مَعْنَى لَهُ، وَيُلْزِمُهُمْ أَنْ تَكُونَ النَّفْسُ الْبَرِيئَةُ مُعَذِّبَةً، إِذْ لَا تَلْتَذُّ إِلَّا بِقَالِهَا، وَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ أَغْدَارٌ عَنْ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِهِمْ يُبْطِلُهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَقَدْ تَمَّ غَرَضُنَا مِنْ تَقْرِيرِ عَوْدِ الْأَجْسَامِ، وَنَقُولُ إِذَنْ: قَدْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ.

وَالْمِيزَانُ وَالصِّرَاطُ وَالْحِسَابُ وَالنَّارُ وَالْجَنَّةُ بَعْدَ تَقْدِيمِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ لَا تَخْفَى عَلَى مُتَبَصِّرٍ.

وَالشَّفَاعَةُ لِلْمُؤْمِنِينَ^(١) حَقٌّ. اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا ذَلِكَ. وَقَدْ مَنَعْتَهَا

(١) لا تظهر في (أ) لرداءة النسخة، وغير واضحة في (ب).

الْمُعْتَزِلَةَ مَصِيرًا مِنْهُمْ إِلَى وُجُوبِ الْعِقَابِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. [ولا...
في] ^(١) صِدْقِهِمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَخْلِيدِهِمْ وَجَرَمَانِهِمُ الشَّفَاعَةَ، لَا بِالنِّسْبَةِ
إِلَى [...] ^(٢)، وَقَدْ اسْتَأْصَلْنَا الْقَاعِدَةَ الَّتِي هِيَ مُسْتَنْدُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ.

وَقَدْ تَمَّ الْمَقْصُودُ مِنَ الْعَقِيدَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُؤَيَّدُ وَالْمُعِينُ،
نَسْأَلُهُ أَنْ يَنْفَعَنَا بِذَلِكَ وَأَنْ يَجْعَلَهُ لَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ
بِأَنْ يُعَقَّبَ ذَلِكَ بِكَلَامٍ فِي الْإِمَامَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَنَا مِنْ قَوَاعِدِ الْعَقَائِدِ،
فَلَا نُدْخِلُ فِي قَوْلِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ.

اللَّهُمَّ مَا عَلِمْتَهُ مِنَّا فَاسْتُرْهُ، وَمَا سَتَرْتَهُ فَلَا تَهْتِكْهُ، وَجَدَّ عَلَيْنَا
بِعَفْوِكَ، وَلَا تُقَابِلْنَا بِمَا نَصْنَعُ، وَلَا تُؤَاخِذْنَا بِجَرَائِمِنَا إِنَّكَ أَنْتَ
الْكَرِيمُ الْوَهَّابُ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.



(١) نقص في (أ) بمقدار كلمة بسبب رداءة النسخة. وهي غير واضحة في (ب).

(٢) كلمة غير واضحة في (أ) و(ب).

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
		سورة الفاتحة
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (١)	٥	
		سورة البقرة
﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾	٢٩	
﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	٧٣	
		سورة الإسراء
﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾	١	
		سورة المؤمنون
﴿إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	٩١	
		سورة الفرقان
﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَذِ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ (٢٥)	٢٤	
		سورة الروم
﴿وَهُوَ أَهْوَىٰ عَلَيْهِ﴾	٢٧	
		سورة الشورى
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	١١	



فهرس الأعلام

الأُسْتَاذ:

إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ (الإمام):

الكَعْبِيُّ:

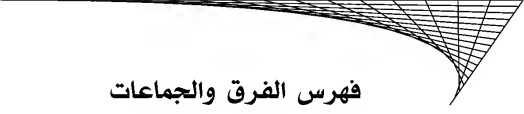
القَاضِي:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيد:

الصَّاحِب (ابن عباد):

النَّظَّام:

هَشَّام:



فهرس الفرق والجماعات

الأَصْحَابُ:

الْبَرَاهِمَةُ:

الْحُلُولِيَّةُ:

الْجَبْرِيَّةُ:

الْفَلَا سِفَةُ:

الْقَدَرِيَّةُ:

الْمُجَسِّمَةُ:

الْمَجُوسُ:

الْمُعْتَرِلَةُ:

النَّصَارَى:

الْيَهُودُ:

فهرس محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	١٣
التعريف بالإمام تقي الدين المُقْتَرَح	١٦
اسمه ولقبه وكنيته	١٧
تاريخ ولادته ووفاته	١٧
شيوخه	١٨
تلاميذه	٢٠
مصنفاته	٢٢
ثناء العلماء عليه	٢٥
النسخ المعتمدة في التحقيق	٢٦
الفصل الأول: في معرفة معاني هذه الكلمات	٣٧
الكلمة الأولى: وهي السَّجَلَةُ	٣٧
الكلمة الثانية: وهي ذِكْرُ كِبَرِهِ تَعَالَى	٣٨
الكلمة الثالثة: الحمد لله	٤٠
الكلمة الرابعة: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	٤٠
الكلمة الخامسة: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ	٤١
دَقِيقَةٌ	٤٢
خَاتَمَةُ هَذَا الْفَصْلِ	٤٣
الفصل الثاني: في التَّرتيب	٤٥
الفصل الثالث: في حُكْمِهَا	٤٧

٥٥	الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: سُبْحَانَ اللَّهِ
٥٥	المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: وَجُودُ اللَّهِ تَعَالَى
٥٥	المسلك الأول:
٦٣	المسلك الثاني:
٧٠	المَطْلَبُ الثَّانِي: فِي أَنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى وَقَدَّسَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَجْماً جَوْهَراً أَوْ جِسْماً
٧٠	المسلك الأول
٧٠	المسلك الثاني
٧١	المَطْلَبُ الثَّالِثُ: تَقْدُّسُهُ عَنْ مُمَاتِلَةِ الْحَوَادِثِ وَمُسَابَهَتِهَا
٧٣	قَاعِدَةٌ
٧٥	المَطْلَبُ الرَّابِعُ: اسْتِحْالَةُ اقْتِفَارِ الْقُدُّوسِ إِلَى مَحَلٍّ يَقُومُ بِهِ
٧٥	المَطْلَبُ الْخَامِسُ: تَعَالِيهِ عَنِ الْأَعْرَاضِ الْحَامِلَةِ عَلَى الْأَفْعَالِ
٧٥	المسلك الأول
٧٧	المسلك الثاني
٧٩	المَطْلَبُ السَّادِسُ: تَعَالِيهِ عَنْ كُلِّ صِفَةٍ نَقْصٍ وَآفَةٍ
٧٩	الأمر الأول
٧٩	الأمر الثاني
٨٠	الرُّكْنُ الثَّانِي: وَهُوَ إِبْنَاتُ الْأَكْبَرِيَّةِ لَهُ تَعَالَى
٨٠	الطريق الأول
٨١	الطَّرِيقُ الثَّانِي
٨٣	قَائِدَةٌ
٩٠	خَاتِمَةٌ
٩٢	الرُّكْنُ الثَّالِثُ: الْحَمْدَلَةُ
٩٢	المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ

٩٢	المسلك الأول
٩٣	المسلك الثاني
٩٣	المطلب الثاني: كونه مريداً
٩٣	المسلك الأول
٩٥	المسلك الثاني
٩٦	المطلب الثالث: كونه تعالى عالماً
٩٦	الطريق الأول
٩٧	الطريق الثاني
٩٨	دقيقة
٩٩	خاتمة لهذا الفصل
١٠٠	المنهج الأول
١٠٠	والمنهج الثاني
١٠٥	المطلب الرابع: كونه تعالى حياً
١٠٦	المطلب الخامس: كونه تعالى متكلماً
١١٣	المطلب السادس: كونه سمياً بصيراً
١١٤	المطلب السابع: في حقيقة هذه الصفات
١١٧	المطلب الثامن: قدم هذه الصفات
١٢٢	خاتمة
١٢٥	المطلب التاسع: في الوجه واليدن والعينين
١٢٧	الركن الرابع: في إثبات الوجدانية
١٢٧	المفصل الأول: في وحدته في ذاته وعدم قبوله للقسمه
١٢٧	المفصل الثاني: عدم حلوله في ذات أو صفة
١٢٨	المسلك الأول
١٢٩	المسلك الثاني

الْمَقْصِدُ الثَّالِثُ: فِي إِبْطَالِ ثُبُوتِ ذَاتِ أُخْرَى مَوْصُوفَةٍ بِالْإِلَهِيَّةِ عَلَى حَسَبِ مَا وَصَفْنَا بِهِ الْحَقَّ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ	١٢٩
الطَّرِيقَةُ الْأُولَى	١٢٩
الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ	١٣١
الطَّرِيقَةُ الثَّالِثَةُ	١٣٢
الرُّكْنُ الْخَامِسُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ	١٣٣
الأمر الأول: إثباتُ القُدْرَةِ الْحَادِثَةِ	١٣٣
الأمر الثاني: امْتِنَاعُ وُجُودِ الْحَرَكَةِ الْحَادِثَةِ بِهَا	١٣٤
خَاتِمَةُ الْكِتَابِ	١٤٢
الطَّرْفُ الْأَوَّلُ: فِي جَوَازِ النُّبُوَّةِ عَقْلاً	١٤٢
الطَّرْفُ الثَّانِي: فِي دَلِيلِ صِحَّةِ النُّبُوَّةِ لِمُدَّعِيهَا	١٤٧
الطَّرْفُ الثَّالِثُ: فِي إِثْبَاتِ نُبُوَّةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ	١٥٣
الفصل الأول: فِي جَوَازِ النَّسْخِ عَقْلاً، وَإِبْطَالِ نَفْيِ اخْتِصَاصِ امْتِنَاعِهِ سَمْعاً بِشَرِيعَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ	١٥٥
الفصل الثاني: أَنَّهُ يَجِبُ تَصْدِيقُ الرَّسُولِ ﷺ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ	١٥٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ